

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة

كلية: العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا.

# واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية برنامج دعم المرأة الريفية نموذجاً

دراسة ميدانية بولاية أم البواقي- بلدية فكرينة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير- تخصص علم الاجتماع الريفي-

إشراف:

أ.د مصطفى عوفي

إعداد الطالبة :

نوال يوسف

لجنة المناقشة:

|                      |                      |             |       |
|----------------------|----------------------|-------------|-------|
| أ.د احمد بوذراع      | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة | رئيسا |
| أ.د مصطفى عوفي       | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة | مقررا |
| أ.د نور الدين بومهرة | أستاذ التعليم العالي | جامعة قالمة | عضوا  |
| أ.د لوشن حسين        | أستاذ محاضر          | جامعة باتنة | عضوا  |

السنة الجامعية : 2009-2010م/1430-1431 هـ

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**"يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا**

**العلم درجات والله بما تعملون خبير"**

**صدق الله العظيم**

**سورة المجادلة.**

**الآية: 11**

## شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ الدكتور المشرف "مصطفى عوفي" على دعمه العلمي وتوجيهاته القيمة وعلى طريقة إشرافه التي تترك مجالا لإبراز الشخصية العلمية للطالب.

كما أوجه الشكر والامتنان إلى أساتذتي الكرام على مدهم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل العلمي ونخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور: بلقاسم بوقرة. الأستاذ الدكتور: كمال بوقرة . والأستاذ الدكتور: لوشن حسين.

الشكر إلى كل موظفي مكتبتي قسمي علم الاجتماع باتنة وقسنطينة ، والمكتبة المركزية لجامعة الحاج لخضر-باتنة- على تقديمهم لنا يد المساعدة في توفير المراجع لانجاز هذا العمل العلمي.

الشكر والشكر الجزيل إلى إدارات وعمال بلدية ودائرة فكرينة على منحهم لنا كل التسهيلات الممكنة لانجاز هذا العمل العلمي .

كما اشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا البحث.

## فهرس المحتويات

| العنوان                                    | الصفحة |
|--------------------------------------------|--------|
| فهرس الجداول                               |        |
| مقدمة.....                                 | 01     |
| <u>الفصل الأول: الإطار المفهمى للدراسة</u> |        |
| أولا: تحديد وصياغة الإشكالية.....          | 05     |
| ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.....           | 08     |
| ثالثا: أهداف الدراسة.....                  | 09     |
| رابعا: أهمية الموضوع.....                  | 10     |
| خامسا: فروض الدراسة.....                   | 11     |
| سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.....           | 12     |
| سابعا: الدراسات السابقة.....               | 17     |
| <u>الفصل الثانى: التنمية الريفية</u>       |        |
| أولا: تعريف التنمية الريفية.....           | 23     |
| ثانيا: نظريات التنمية الريفية.....         | 26     |
| 1. النظريات الكلاسيكية.....                | 26     |
| 2. النظريات الحديثة.....                   | 29     |
| ثالثا: سياسات و قواعد التنمية الريفية..... | 35     |

|                                           |    |
|-------------------------------------------|----|
| 1.سياسات التنمية الريفية.....             | 35 |
| 2.قواعد وأسس التنمية الريفية.....         | 36 |
| رابعاً:معوقات التنمية الريفية.....        | 39 |
| خامساً:القواعد الأساسية لتنمية الريف..... | 45 |

### الفصل الثالث:البرامج التنموية و المرأة الريفية

|                                                                |       |
|----------------------------------------------------------------|-------|
| أولاً:برامج التنمية الريفية.....                               | 49-61 |
| I.أنواع برامج التنمية الريفية.....                             | 49    |
| II.المتطلبات الأساسية لبناء البرامج التنموية.....              | 51    |
| III.شروط بناء البرامج التنموية.....                            | 55    |
| 1.بالنسبة لمجموعة المعايير والمحددات المتعلقة بالأهداف.....    | 55    |
| 2.بالنسبة لمجموعة المعايير و المحددات المتعلقة بالأساليب.....  | 58    |
| IV.أهمية برامج التنمية الريفية للمجتمع ككل.....                | 61    |
| ثانياً:المرأة الريفية.....                                     | 62-73 |
| I.الاتجاهات والمداخل النظرية لأدوار المرأة الريفية في التنمية. |       |
| 1.نظرية التحديث.....                                           | 62    |
| 2.نظرية الامبريالية.....                                       | 63    |
| 3.اتجاه ثنائية الثقافة.....                                    | 63    |
| 4.الاتجاه الاجتماعي التطوري.....                               | 64    |
| 5.اتجاه التبعية.....                                           | 65    |

66.....6. اتجاه التنمية

67.....II. واقع المرأة الريفية في التنمية

69.....III. القضايا المرتبطة بتنمية المرأة الريفية واحتياجاتها

### الفصل الرابع: التنمية الريفية بالجزائر

75.....I. واقع المناطق الريفية في الجزائر

77.....II. السياسات التنموية المتبعة في الريف الجزائري ما بعد 1962م

77.....1. سياسة التخطيط المركزي

81.....2. سياسة تنمية الريف عن طريق الإصلاحات

87.....III. سياسات التنمية الريفية في الجزائر ما بعد 2000م

87.....1. وضع خطة وطنية لتنمية الزراعة

88.....2. وضع إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة

90.....3. وضع سياسة لتجديد الريف

### الفصل الخامس: برامج تنمية ودعم المرأة الريفية في الجزائر

100.....I. واقع المرأة الريفية في الجزائر

100.....II. إدماج المرأة الريفية في الجهود التنموية

102.....III. سياسات تنمية المرأة الريفية

103.....1. تحسين الظروف المعيشية

103.....2. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

104.....3. تحسين أنشطة المرأة الريفية وتثمين منتجاتها

|              |                                              |
|--------------|----------------------------------------------|
| 106.....     | 4. القيام بتدريبات تتلاءم مع احتياجات المرأة |
| 107.....     | 5. متابعة المرأة الريفية و مرافقتها مستقبلا  |
| 108.....     | IV. برامج دعم وتنمية المرأة الريفية          |
| 113-108..... | 1. برامج محو الأمية                          |
| 118-113..... | 2. برامج ترقية الصناعات التقليدية            |
| 122-118..... | 3. برامج إدماج المرأة الريفية في التنمية     |

### الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

|              |                                                |
|--------------|------------------------------------------------|
| 127-124..... | أولا: مجالات الدراسة                           |
| 124.....     | 1. المجال المكاني                              |
| 127.....     | 2. المجال البشري                               |
| 127.....     | 3. المجال الزمني                               |
| 129.....     | ثانيا: منهج الدراسة                            |
| 130.....     | ثالثا: أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة |
| 130.....     | 1. الملاحظة                                    |
| 132.....     | 2. المقابلة                                    |
| 132.....     | 3. الاستمارة                                   |
| 134.....     | رابعا: العينة المستخدمة في الدراسة             |

## الفصل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

|                                      |         |
|--------------------------------------|---------|
| أولاً: تفريغ البيانات و تحليلها..... | 180-139 |
| ثانياً: عرض نتائج الدراسة.....       | 186-181 |
| ثالثاً: اقتراحات و توصيات.....       | 189-187 |
| خاتمة.....                           | 190     |
| قائمة المراجع.....                   | 200-191 |
| الملاحق.....                         | 220-200 |

## فهرس الجداول:

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                     | الصفحة |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01         | نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية خلال المخطط الثلاثي الأول. | 78     |
| 02         | تطور نسبة الأمية حسب الجنس                                                       | 109    |
| 03         | تطور نسبة الأمية حسب المناطق                                                     | 110    |
| 04         | عدد السكان ومعدل النمو في البلدية والمركز                                        | 126    |
| 05         | متوسط البنية الأسرية حسب إحصاء 1996م. 2004م                                      | 126    |
| 06         | توزيع المساكن حسب القطاعات                                                       | 136    |
| 07         | يبين الفئة العمرية لأفراد العينة                                                 | 139    |
| 08         | يبين الموطن الأصلي لأفراد العينة                                                 | 140    |
| 09         | الحالة المدنية لأفراد العينة                                                     | 141    |
| 10         | سن الزواج لأفراد العينة                                                          | 142    |
| 11         | عدد الأطفال داخل أسر أفراد العينة                                                | 143    |
| 12         | صلة القرابة بين أفراد العينة وأزواجهم                                            | 144    |
| 13         | مدى توفر السكنات في المنطقة                                                      | 146    |

|    |                                                              |     |
|----|--------------------------------------------------------------|-----|
| 14 | مدى توفر المرافق العمومية في المنطقة                         | 147 |
| 15 | مدى معرفة أفراد العينة ببرامج التنمية الريفية                | 148 |
| 16 | مدى استفادة أفراد العينة من برامج التنمية الريفية            | 150 |
| 17 | أسباب عدم الاستفادة من برامج الدعم                           | 151 |
| 18 | أهم المشاكل المواجهة عند الرغبة في الاستفادة من برامج الدعم. | 153 |
| 19 | مدى رغبة أفراد العينة في الاستفادة من برامج الدعم.           | 154 |
| 20 | رأي أفراد العينة في مدى سهولة القيام بمشروع لتنمية الريف.    | 155 |
| 21 | توزيع أفراد العينة حسب أهم النواقص التي تعاني منها منطقتهم.  | 156 |
| 22 | جدول يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة                     | 158 |
| 23 | جدول يبين مهنة المبحوثة                                      | 160 |
| 24 | جدول يبين مهنة زوج المبحوثة                                  | 161 |
| 25 | توزيع أفراد العينة حسب كفاية مردود الزوج                     | 163 |
| 26 | توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن                            | 164 |
| 27 | توزيع أفراد العينة حسب نوع ملكية المنزل.                     | 165 |
| 28 | توفر وسائل الإعلام والاتصال بالمنطقة                         | 166 |

|    |                                                                     |     |
|----|---------------------------------------------------------------------|-----|
| 29 | توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أكثر الوسائل الإعلامية توعية للمرأة | 167 |
| 30 | توزيع أفراد العينة حسب تشجيعهم للزواج المبكر                        | 168 |
| 31 | توزيع أفراد العينة حسب تشجيعهم لتعليم الإناث                        | 169 |
| 32 | توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في عمل المرأة خارج المنزل              | 170 |
| 33 | جدول يبين أهم العمليات المنزلية التي تقوم بها المرأة                | 171 |
| 34 | توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بمختلف الأنشطة الحرفية                | 173 |
| 35 | يبين توزيع أفراد العينة حسب مصدر تمويل المشاريع الحرفية             | 174 |
| 36 | توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بأنشطة خارج المنزل.                   | 175 |
| 37 | توزيع أفراد العينة حسب رعايتهم للحيوانات ونوع هذه الرعاية           | 176 |
| 38 | توزيع أفراد العينة حسب مساعدتهم لأزواجهم ونوع هذه المساعدة.         | 177 |
| 39 | توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بعمليات إنتاجية داخل المنزل.          | 178 |
| 40 | توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأنشطة والمؤسسات الرسمية        | 179 |
| 41 | توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأنشطة و المؤسسات الرسمية       | 180 |
| 41 | توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأنشطة التطوعية.                | 180 |

# قائمة المراجع

## i. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أبو طاحون، عدلي علي. علم الاجتماع الريفي المدخل، المفاهيم، أنماط التغير، المشكلات. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 1997م.
2. احمد، علي فؤاد. علم الاجتماع الريفي. دار النهضة العربية للطباعة. بيروت. 1981م
3. التابعي، كمال. مقدمة في علم الاجتماع الريفي. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. 2007م.
4. التابعي، كمال. تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. دار المعارف. القاهرة. 1993م
5. الحسن، إحسان محسن. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. ط2. دار الطليعة. لبنان. 1986م
6. الحسيني، السيد. التنمية والتخلف. ط1. دار المعارف. القاهرة. 1980م

7. الجوهري، عبد الهادي. دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط2. المكتبة الجامعية. الإسكندرية. 2000م.
8. الجوهري، عبد الهادي وآخرون. دراسات في التنمية الاجتماعية. مدخل إسلامي. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. 1986م.
9. السويدي، محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1984م.
10. السكري، احمد شفيق. المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. دار المعرفة الجامعية. القاهرة. 2000م.
11. السمالوطي، نبيل. علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية. 1978م.
12. السمالوطي، نبيل. علم اجتماع التنمية. دار النهضة العربية. بيروت. 1981م.
13. الفاضلي، محمد علي بهجت؛ الحمادي، محمد عبد الحميد. دراسات في جغرافية التنمية. منشورات جامعة الإسكندرية. الإسكندرية. 2001م.
14. العربي، أمل يوسف. تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية. ط1. سلسلة الكتب المتخصصة. الكويت. 1989م.

15. القوشة، رقعة. التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور. المكتبة

الأكاديمية. القاهرة. 1997م.

16. بلهول، محمد بلقاسم حسن. سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في

الجزائر. ج1. ديوان المطبوعات الجامعية. 1999م

17. المقرمي، عبد المالك. الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية

القرن العشرين. ط1. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. 1991م

18. بوقصاص، عبد الحميد. النماذج الريفية الحضرية للعالم الثالث. مخبر التنمية

والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري. الجزائر. بدون سنة.

19. حسين، خالد حسن. المرأة وقضايا معاصرة. دار ومكتبة الإسراء. مصر.

2006م.

20. حمود، رفيقة سليم. المرأة المصرية، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. دار

الأمين. مصر. بدون سنة.

21. رشوان، حسن عبد الحميد. علم الاجتماع الريفي. منشورات شباب

الجامعة. بدون سنة.

22. سيد احمد، غريب. علم الاجتماع الريفي. دار المعرفة الجامعية. القاهرة

1998م.

23. صدوق، عمر. الطبيعة لقانونية للمخطط الوطني. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. الجزائر. بدون سنة.

24. عبد الباقي، صلاح الدين. إدارة الموارد البشرية. الدار الجامعية الإسكندرية. مصر 1999م.

25. عبد القادر، محمد علاء لدين. علم الاجتماع الريفي والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية. منشأة المعارف. الإسكندرية. 2003م.

26. عبد المعطي، عبد الباسط؛ الهواري، عادل. علم اجتماع التنمية. دار المعارف الجامعية. الإسكندرية. 1995م.

27. عبد المقصود، عبد المحسن. المرأة في المجتمع المعاصر. دار العلم والثقافة. ليبيا. 2002.

28. عبد الرحيم، عبد المجيد. علم الاجتماع الريفي. ط1. مكتبة الانجلو مصرية. القاهرة. 1975م.

29. عزيز، خيرى. قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي. ط1. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. 1983م.

30. عيدة، حسن إبراهيم. دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي. دار المعرفة. الإسكندرية. 1990م

31. فهمي، محمد سيد. المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث. دار

الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية. 2007م

32. فهمي، سامية. ادوار المرأة الريفية في التنمية. دار المعرفة الجامعية.

الإسكندرية. 2003م

33. فهمي، سامية محمد. مشاركة المرأة في تنمية المجتمع. دار المعرفة الجامعية.

الإسكندرية. 2001م

34. شفيق، محمد. البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث

الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث. مصر. 1985م.

35. محرم، إبراهيم سيد الدين. خدمة المجتمع الريفي. جامعة عين شمس. مصر

1998م.

36. محمد، محمد علي. علم الاجتماع والمنهج العلمي. ط1. دار المعرفة الجامعية.

القاهرة. 1980م.

37. محمد حسن، عبد الباسط. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. ط2. دار

الطليعة. لبنان. 1986م

38. محي الدين ، عمرو. التخلف والتنمية. دار النهضة العربية. بيروت. 1975م.

39. والي، عبد الحميد. مجتمع القرية دراسة علم الاجتماع الريفي. كلية الآداب. جامعة طنطا. 2000م.

40. زبيري، راجح. أصول التربية والتعليم. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1990م.

41. يونس، فاروق زكي. الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي. دار عالم الكتاب. القاهرة. 1970م.

## ii. قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. La revue du CENEAP. N 31. (La fonction socio-économique de la femme en zone rural). Collections:

Mutation du monde rural. Alger. 2003.

2. La revue du CENEAP. N23 (femme rural et développement). Collections: Mutation du monde

rural. Alger. 2001.

3. United nations. "report on the world social situation"

.dep of économique and social affairs. New-

york. 1974.

4. Circulaire interministérielle. N 94."promotion des activités socio-économique". Du 08Fevrier 2003.

5. Circulaire interministérielle.N02." promotion des activités artisanales". Du 08Fevrier 2003.

### iii. قائمة الرسائل الجامعية:

6. العبد محمد. (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية). مذكرة تخرج،

ليسانس. المدينة. 2005م

7. بلخيري، كمال. (التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري).

دراسة ميدانية بولاية باتنة . رسالة دوكتراه غير منشورة. جامعة

باتنة. 2009م.

8. غزال، آسيا. (دور المرأة العاملة في التنمية). دراسة ميدانية بولاية باتنة.

رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة. 2002م.

9. رضا ونية، رابح. (معوقات التنمية المحلية). دراسة ميدانية في ولاية

سكيكدة. مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع التنمية. جامعة

قسنطينة. 1999م.

10. زبيدي، رابح. (الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على

تطورها). أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم العلوم الاقتصادية

والتسيير. جامعة الجزائر. 1996م.

#### iv. قائمة المعاجم:

1. غيث، محمد عاطف. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. مصر

1995م.

2. مذكور، إبراهيم. معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة العامة للكتاب. مصر. 1977م.

#### v. قائمة المجلات، البرقيات والمخططات:

1. برقية رسمية من وزارة الداخلية والجماعات المحلية (البرنامج التنفيذي

لمخطط دعم التجديد الريفي). 2007م.

2. مجلة الشروق. "المرأة الجزائرية لم تحرز التطور اللائق رغم أن

الإسلام شجعها على ذلك". العدد 2868. 8 مارس 2010م.

3. نشرة الأخبار الوطنية. "آفاق وإستراتيجية الدولة في محور الأمية

بالجزائر". الجزائر. 2010م.

4. مراجعة المخطط الوطني للتهيئة والتعمير لبلديتي فكرينة وعين

البيضاء. 2005م

## قائمة مواقع الانترنت:

1. www. Al – Mostafa .com.

2. www. Ons. Dz / 12.09.08.

3. www. Algeria. Watch /org.

4. www. Algeria-dz.com "N71.2006- options

Mediterranneennes" .

الملاحق

**الملحق رقم 01**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة-

كلية:العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية

قسم:علم الاجتماع والديموغرافيا.

استمارة دراسة

الموضوع

واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية  
برنامج دعم المرأة الريفية – نموذجاً-

دراسة ميدانية بلدية فكرينة-ولاية أم البواقي-

إشراف:

إعداد الطالبة:

ا.د مصطفى عوفي

نوال يوسف

ملاحظة:المعلومات التي وردت في الاستمارة موجهة خصيصا لخدمة البحث السوسيولوجي

السنة الجامعية:2009-2010م

نرجو منكم الاجابة على هذه الاسئلة وسيكون للمعلومات  
التي تقدمونها اهمية كبيرة لانجاز بحثنا والوصول الى نتائج  
علمية وموضوعية.

املا الاستمارة بوضع علامة () في مكان الاجابة.

## المقدمة:

برزت قضية التنمية للمجتمعات الريفية على مسرح الفكر الاجتماعي نتيجة للظروف الواقعية التي قابلتها المجتمعات النامية بعد حصولها على استقلالها حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه المجتمعات تقيم في الريف ، وتعاني هذه الغالبية من مشكلات عديدة مثل انخفاض المستوى الاقتصادي، وانتشار الأمية والأمراض الوبائية....الخ، بالإضافة إلى ما تمثله هذه المجتمعات الريفية من ثقل اقتصادي في عملية التنمية نظرا لأنها بمثابة المصدر الرئيسي للقوى البشرية في مجال الصناعة والخدمات بالإضافة إلى اعتبارها قوة عمل في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي، وبالتالي فحجر الزاوية في التنمية الوطنية هو التنمية الريفية ، ولا تتحقق هذه التنمية إلا عن طريق برامج موجهة خصيصا للنهوض بالريف وتغيير مواقفه الفكرية والنفسية.

ولما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع الجزائري ، فان نهضة المرأة الريفية تعد أساسا لنهضة المجتمع الريفي ككل. لذا يجب أن تتجه خطط التنمية الريفية نحو العمل على رفع مستواها ، تطويرها ومعاونتها في تنمية قدرتها وإمكانياتها كي تستطيع أن تقوم بمسؤوليتها بالنسبة لأسرتها وعملها ومجتمعها الريفي بشكل عام ، وهذا خلال التخطيط السليم لتدريبها وتنمية مهاراتها عبر برامج ومشاريع تنموية هادفة إلى تحسين مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف وموجهة خصيصا لتنمية الموارد البشرية الريفية.

وقصد التعرف على البرامج المسطرة للنهوض بالريف الجزائري من جهة ومكانة المرأة الريفية، والسياسات المتبعة لدعمها وتنمية قدراتها وإمكانياتها من جهة أخرى. ارتأينا في هذا البحث إلى دراسة هذه الظاهرة دراسة ميدانية بولاية أم البواقي وبالضبط بالمركز الحضري لبلدية فكرينة والمعنونة ب: واقع وأثار برامج دعم التنمية الريفية ، وبرنامج دعم المرأة الريفية نموذجا لهذه الدراسة.

وحتى نلم بجوانب الموضوع المتشعبة خدمة للغرض العام للبحث قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين : نظري وميداني يضمنان سبعة فصول خمسة منها في القسم النظري واثنان في القسم الميداني .

**في الفصل الأول:الموسوم "بالإطار المنهجي للدراسة"** حاولنا فيه إبراز الإشكالية المطروحة للدراسة وتحديد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التي انطلقت منها هذه الدراسة وأسباب وأهمية اختيار الموضوع ثم الأهداف التي تصبو للوصول إليها هذه الدراسة ومنه تحديد المفاهيم الأساسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة، وما يمكن أن تقدمه لنا للقيام بهذا البحث .

**أما الفصل الثاني:** والمعنون بـ " تعريفات التنمية الريفية" فقد تم تقسيمه إلى مجموعة من العناصر هي: تعريفات التنمية الريفية باعتبار أن التنمية الريفية المراد دراستها لها نفس الخصائص البنائية والوظيفية، ثم عرض لمختلف الاتجاهات النظرية للتنمية ، وعرض لأهم سياسات و قواعد التنمية الريفية ومعوقاتها، وفي الأخير التطرق لأهم القواعد الواجب اتخاذها عند القيام بعملية تنمية الريف وتطويره.

**أما الفصل الثالث:**والمعنون بـ " البرامج التنموية والمرأة الريفية" والذي تم تقسيمه إلى جزأين الجزء الأول تناولنا فيه أنواع البرامج التنموية، أهم المتطلبات الأساسية لبناء البرامج التنموية وشروط بناء هذه البرامج وأهمية برامج التنمية الريفية للمجتمع ككل. أما في الجزء الثاني لهذا الفصل فقد تم تخصيصه للحديث عن المرأة الريفية حيث تطرقنا إلى أهم الاتجاهات والمداخل النظرية لادوار المرأة الريفية في التنمية بالإضافة إلى واقع المرأة الريفية في التنمية ، كما حددنا أهم القضايا المرتبطة بتنمية المرأة الريفية واحتياجاتها ومقترحاتها خاصة احتياجاتها التدريبية .

**أما الفصل الرابع:** والمعنون بـ " التنمية الريفية في الجزائر فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع المناطق الريفية في الجزائر، السياسات التنموية المتبعة في الريف

الجزائري قبل وبعد 1999م وبرامج التنمية الريفية من المشاريع الجوارية ، تجديد ريفي والخطط الوطنية لتنمية الريف.

**الفصل الخامس :** والمعنون ب" برامج دعم المرأة الريفية " فتناولنا في هذا الفصل واقع المرأة الريفية في الجزائر، كيفية إدماج المرأة الريفية في الجهود التنموية ثم تم التطرق إلى السياسات المتبعة لتنمية المرأة الريفية وأخيرا تم عرض أهم برامج دعم وتنمية المرأة الريفية في الجزائر والتي تتمثل أساسا في : برنامج محو الأمية، برنامج ترقية الصناعات التقليدية وبرنامج إدماج المرأة الريفية في التنمية.

**أما الفصل السادس:**والذي يمثل بداية القسم الميداني تم فيه الإحاطة بالإجراءات المنهجية للدراسة والتي تتعلق بمجالات الدراسة سواء المكانية، الزمنية أو البشرية، وكذا الأدوات المستخدمة لجمع البيانات ، إضافة إلى العينة والمنهج المستخدم في هذه الدراسة حيث نشير إلى أن طبيعة الموضوع المدروس فرضت علينا الأخذ بالمنهج الوصفي.

**وفي الفصل السابع:**والمعنون ب" عرض وتحليل نتائج الدراسة" تم فيه تفريغ البيانات والمعلومات المستقاة من الميدان واستخلاص النتائج ثم عرض للاقتراحات والتوصيات للنهوض بالمرأة الريفية وتنمية قدراتها وإمكانياتها في الجزائر. تليها بعد ذلك الخاتمة فقائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق.

# الفصل الأول:

## الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية.
2. أسباب اختيار الموضوع.
3. أهداف الدراسة.
4. أهمية الموضوع.
5. فروض الدراسة.
6. تحديد المفاهيم .
7. الدراسات السابقة.

## 1- الإشكالية:

أصبح من المسلم به أن قضية التنمية قضية علم وقضية سياسية في نفس الوقت ، ولم يعد من المقبول أن يتخلف العلم انتظار لنتائج التجارب . كذلك لم يعد من المقبول أن تجرب السياسة أو تخطط في غيبة العلم والتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وبطرفيها الإنسان و المادة ليست إلا عملية تغير في صورة المجتمع والفرد والمادة من حالة إلى حالة أخرى أفضل من الأولى ، تغيير في صورة الاقتصاد وتركيبه وطرائقه و أساليبه وتغيير في المجتمع وقيمة ومؤسساته وأهدافه وثقافته ،وتغيير في الفرد ومستوى معيشته وطريقة تفكيره و عاداته وأسلوب عمله وطرق تعامله مع الآخرين ومع المؤسسات الاجتماعية ومع المادة.

وهذا التغيير في شتى هذه الجوانب يحتاج إلى عملية موازنة دقيقة بين كل هذه العناصر في إطار نظرة تكاملية ترى الهدف البعيد واضحا ، وتستطيع أن تستبين علاقة الأهداف القريبة بهذا الهدف البعيد فعملية التغيير أو التنمية أولا وأخيرا عملية موحدة ذات جوانب متعددة و ذات مقومات وعناصر مختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ولكن اتخاذ سياسة معينة أو قرارات معينة من أجل التغيير أو التنمية يستدعي تقسيم الكل إلى أجزاء وعناصر حتى تتم الموازنة وتحدد الأولويات.

ولما كانت التنمية تدور حول فكرة تطوير وتغيير أوضاع المجتمع ككل إلى أوضاع أخرى أفضل ،هذا ما استوجب نظرة واسعة وشاملة إلى المجتمع تعطي بجانب الناحية الاقتصادية لجوانب المجتمع الأخرى وزنها في تحديد إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتزامن مع ذلك إدراكنا بأن التنمية عملية شاملة تستهدف المجتمع الريفي والمجتمع الحضري معا.

وتمثل المجتمعات الريفية المصدر الأول والتقليدي للثروة وهي ليست فقط مصدر الحياة للمدينة والدولة ككل. ولكنها المورد الذي تنقل منه المدينة احتياجاتها من الطاقات البشرية ،ومع ذلك فهي تعيش حياة التخلف في أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من هنا أحست الدول أن المشكلات التي تعاني منها مكانها في الريف

وموضوعها الإنسان الريفي وأن حجر الزاوية في التنمية القومية هو التنمية الريفية وأن غاية التنمية في الريف هو تحويله إلى مراكز إنتاجية حديثة وتطوير الإنسان الريفي وتغيير مواقفه الفكرية و النفسية وتحقيق التفاعل بين الريف والمدينة.

وحيث أن التنمية الريفية هي تنمية مرتبطة بتطوير حياة البشر أساسا فيجب أن تتاح لهم فرصة الإعداد والتخطيط والتنفيذ والمشاركة الديناميكية الفعالة ، لذا يجب أن يكون التخطيط نابعا من القاعدة وليس القمة حتى يكون متماشيا مع احتياجات وقدرات هذا المجتمع ،ولا يتم التخطيط إلا في ظل برامج موجهة خصيصا لتنمية الريف ،تسعى إلى تحسين خصائص المجتمع الريفي ،ورفع مستوى الوعي العام فيه. وتعميق الشعور بالمسؤولية الفردية و الجماعية ،وتهيئ لمساعدة وخدمة فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات كما تساعد على تحسين بيئتهم الطبيعية الاجتماعية وتعتبر الثروة البشرية من أهم دعائم التنمية الريفية والتي تختلف عن باقي الموارد حيث أنها غير قابلة للشراء أو التخزين أو الاستعاضة ولكنها أكثر قدرة على التقدم والبناء .ومضمون الموارد البشرية يشمل الرجال والإناث على السواء .إذ تشارك المرأة كطاقة بشرية في عمليات التنمية ،لا سيما وأنه قد ثبت بالدليل العلمي أن دور الإناث الاجتماعي والاقتصادي قد تحول تحولا كبيرا في بعض الدول ،وقد تركت ملايين الإناث المنازل ليسهمن بصورة فعالة في حياة الأمة الاقتصادية.

أما عمل المرأة في الريف الجزائري فإنه أصيل كل الأصالة، فيتم اغلبه في محيط أسرته كما أنه يتناسب مع حاجة الأسرة وظروف المجتمع الملحة.

ورغم أن مشاركة الإناث في مختلف الأنشطة لم تؤد إلى تغيرات اقتصادية جذرية إلا أنها أصبحت بمثابة عنصر هام في العلاقات الذكورية والأنثوية والتي توحى نتائجها بالتأثير الكبير على مستقبل التنمية وتوزيع الأدوار بين الجنسين.

ولكن معظم الدراسات التي أجريت عن المرأة في المجتمعات المحلية ومجتمعات العالم الثالث أوضحت أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المرأة في هذه المجتمعات لاسيما في الريف لا تتال التقدير الكافي.

ولهذا اتجهت معظم حكومات هذه الدول إلى محاولة تحسين معدلات الاداء ومعدلات الإنتاج للمرأة الريفية وهذا من خلال التخطيط السليم لتدريبها وتنمية مقدراتها ومهاراتها.

كما أن النمو الاجتماعي والاقتصادي للمرأة لم يعد متروكا للنمو التلقائي للمجتمعات أو لتطور الأحداث الفردية وحدها بل أصبح عملية تستلزم الدراسة العلمية والتحليل الدقيق لواقع المجتمع ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغييرات اللازمة في نشاط هذا المجتمع للوصول به إلى المستوى المنشود، وأنه على الرغم مما تعرضت له المرأة من إهمال أو قسوة في الظروف التي تعمل في ظلها وعلى الرغم من خضوعها للقيم والعادات والتقاليد البالية إلا أنها ظلت مشاركة في التنمية ومستفيدة من برامجها.

وعلى غرار معظم دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة تبنت الجزائر مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف والموجهة لعدة جوانب كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتدريب. إضافة إلى برامج وجهت خصيصا لتنمية الموارد البشرية الريفية ومن بينها برامج لدعم الشباب، برامج لمحو الأمية، وبرامج لدعم المرأة الريفية.

ومن كل المنطلقات السابقة وتأكيدا لما تضمنته من معان وما تعكسه من خبرات اخترنا موضوع: مواقع وآثار دعم التنمية الريفية. وارتأينا أن يكون برنامج دعم المرأة الريفية نموذج لهته الدراسة وهذا من خلال طرحنا للتساؤل الرئيسي التالي:

- <<ما مدى وعي ومعرفة المرأة الريفية ببرامج ومشاريع التنمية بالجزائر؟>>

## 2- أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب الرئيسي الذي دفع بنا إلى اختيار موضوع الدراسة هو ما حملته الإشكالية من معاني وفهم للعلاقة بين برامج تنشيط وتدعيم المرأة الريفية ومدى استفادتها منها وبين دورها في تنمية الريف بالإضافة إلى جبهة من الأسباب التي نستدل بها للبحث في الموضوع وهي :

- تباين النظريات المفسرة للتنمية.
- محدودية أثر الجهود التنموية المستهدفة تعزيز دور المرأة عموما والريفية خصوصا.
- ضيق فرص استفادة المرأة من التسهيلات الائتمانية المتاحة وضعف وعيها بحقوقها.
- معظم البرامج المخصصة للنهوض بالمرأة ما زالت مركزة إلى حد كبير في المناطق الحضرية.
- رغم كون الإناث يعملن ساعات طويلة ويبدلن جهدا كبيرا إلا أن ما ينتجنه ما زال غامضا وغير محدد بل وفعاليته غير مقدرة.
- توجيه عناية مصممي البرامج التنموية إلى أن احتياجات المرأة متغيرة وإلى ضرورة أن تصمم برامج للنهوض بالمرأة بشكل يتفق مع الظروف الاقتصادية والثقافية.
- نقص المواضيع والدراسات والبحوث الامبريقية التي تتناول كيفية تنشيط وتدعيم دور المرأة الريفية في ظل السياسات والبرامج التنموية.

### 3- أهداف الدراسة:

تحتوى أي دراسة سوسيولوجية على العديد من الأهداف ،تنقسم إلى أهداف علمية وأخرى عملية ومن بين الأهداف العلمية التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة

1- الإسهام بمحاولة سوسيولوجية لمعرفة حقيقة التنمية الريفية وهذا من خلال

معرفة واقع السياسات والبرامج المسطرة للنهوض بالريف.أما الأهداف العملية

فتتمثل أساسا في :

2- إثارة الوعي بين أفراد المجتمع الريفي للمشاركة في شؤون مجتمعهم وفي

عملية تنميته، إضافة غالى إذكاء شعور بالفخر والاعتزاز بانتمائه إلى المجتمع

الريفي.

3- إقناع القرويين بوجوب الاشتراك في سياسات التنمية والاستفادة من برامجها

على أن يكون هذا الاشتراك كامل وفعلي وشامل لجميع فئات المجتمع الريفي.

4- تنشيط دور المرأة الإنتاجي في التنمية الريفية بالتوسع في تطبيق برامج تهتم

خصوصا بتحسين أوضاع المرأة وتشجيع وتنمية قدراتها.

5- التعرف على مدى استفادة النساء الريفيات من مختلف البرامج والمشاريع

التنموية والعوامل المؤثرة على درجة الاستفادة.

6- المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة الريفية من المشاريع التنموية.

7- المحاولة الحقيقية وتشجيع المرأة على المشاركة والاندماج في جهود التنمية

الريفية.

8- التعرف على الدور الذي تقوم به مشاريع التنمية في مجال تنمية المرأة الريفية.

#### 4- أهمية الموضوع:

من البديهي أن كل عمل أو فعل إنساني مهما كان بسيطاً له أهمية التي تدفع للقيام به وتأتي أهمية موضوعنا هذا من خلال إعطاء نظرة حقيقية عن المكانة التي تشغلها المرأة الريفية داخل المجتمع وعن مدى اندماجها في إستراتيجية التنمية ومخططها العام. إضافة إلى التأكيد على أن التقدم الاقتصادي لأي مجتمع نام لا يتم إلا عن طريق تنمية قطاعه الريفي والزراعي. وبالتالي أي تنمية حضارية أو صناعية أو تجارية لا تقوم على أساس مناسب من التنمية الريفية هي تنمية قائمة على أساس واه، وتكمن الأهمية أيضاً في التعرف على المشاكل التي تحول دون استفادة المرأة من المشاريع التنموية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. التعرف على أهمية العنصر البشري في إحداث التنمية وبالخصوص التعرف على دور المرأة وأهميته في المساهمة في جهود التنمية، وتماشياً مع توصيات مؤتمرات المرأة أن التنمية الشاملة لأي دولة تتطلب أقصى مساهمة من قبل الإناث جنباً إلى جنب الرجال، وهذا يستلزم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وبذل الجهود لتنميتها ومن هنا برزت أهمية إشراك كل المواطنين القادرين على الإسهام في التنمية بغض النظر عن سنهم وجنسهم كما تساهم دراستنا على المستوى النظري والتطبيقي في إثراء الجهود من أجل فهم علمي أكثر عمقا وتكاملاً لأدوار المرأة الوظيفية في إحداث التنمية في المجتمعات المحلية كما تمكن أهمية هذه الدراسة من خلال التأكيد على أن ظاهرة تخلف المرأة في الريف الجزائري وإن كانت تعد معرقة لعملية النمو والتغير إلا أنها لا يمكن أن تفقد الإنسان قابليته للتعليم وقدرته على اكتشاف قدرته الكامنة.

## 5- فروض الدراسة:

لا يمكن اعتبار البحث خاضع لمنطق علمي وموضوعي إذا لم يعتمد على خطوات المنهج العلمي في الدراسة، هذا المنهج الذي يتكون من مراحل متعاقبة توصل الباحث في النهاية إلى النتائج التي يرغب في الوصول إليها. ومن أهم هذه المراحل العملية وضع الفروض وتصميمها لتكون جاهزة للفحص والتحليل.

والفرض عبارة عن مجموعة آراء ومفاهيم تتعلق بالمواضيع المدروسة، والفرض هي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية التي تؤثر فيها.

ولقد حاولنا اختبار عدة فروض في بحثنا هذا من خلال التعمق في الدراسة الميدانية وهي :

-الفرض الأول : مستوى التنمية في الريف ينعكس على معرفة المرأة ومشاركتها في برامج و مشاريع التنمية.

-الفرض الثاني: مساهمة الإناث في التنمية تزيد وتنقص حسب الظروف الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للأسر.

-الفرض الثالث: زيادة حجم العمليات التي تؤديها المرأة في الأسر الريفية تؤدي إلى زيادة دورها في التنمية.

-الفرض الرئيسي: وعي المرأة الريفية ببرامج التنمية ينعكس على مساهمتها في مشاريعها.

## 6- تحديد المفاهيم :

### 1- الريف:

إن أصل كلمة الريف هي تدل على قرية، أما إذا عدنا إلى البحث في معناها في اللغات الأخرى فهي في الأصل كلمة يونانية، أصلها: ruse يعني الريف ثم تطور إلى rural ويقصد بها المجتمع الريفي.

فالريف منطقة معينة تلازمه ممارسة النشاط الزراعي وهي الميزة التي تطفو على سكان هذا المجتمع.

- المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر و يقوم على القرار.
- فالريف يعكس مظهرا دفيئا لمنطقة معينة وبالذات تكون فيها الزراعة كحرفة رئيسية .
- إن البيئة الريفية بطبيعتها تضيف على ساكنيها جملة من السمات والخصائص مما يترتب عنها أدوار جماعية تؤدي إلى إطار الجماعة.
- أما كلمة المجتمع الريفي فهي تعني مجموعة السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن<sup>1</sup>.
- كما أن المجتمع المحلي الريفي لا يمكن التوصل إلى تعريفه النهائي لأن الريف يختلف من مجتمع إلى آخر أبي ما يعتبر ريفي في مجتمع ليس هو بالضرورة ريفي في مجتمع آخر ووفق معايير ومقاييس التعريف هناك تعريف قائم على أساس: إحصائي: في الولايات المتحدة الأمريكية .  
المادة الأولية: في أوروبا.  
المهنة: في العالم الثالث. و الرومانسية:بريطانيا<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الحميد بوقصاص. النماذج الريفية الحضرية للعالم الثالث. (الجزائر: مخبر التنمية والتحول الكبري في المجتمع الجزائري) ص 67.

## 2. مفهوم التنمية:

يعتقد الباحثون و المختصون أن قضية التنمية قد فرضت نفسها وذلك لما أصاب المجتمع عقب الحرب العالمية الثانية بظهور حركات التحرر من جهة والمد الاشتراكي من جهة أخرى ،فطرحنا بالتالي قضايا التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي وتنمية المجتمع الحضري وغيرها من القضايا .ففي هذا الإطار ظهرت فكرت تنمية المجتمع فنجد:<sup>1</sup>

- إرنيست<sup>1</sup>: يرى أن التنمية الاجتماعية في جوانبها الجوهرية ليست مفهوما حديثا ،ولكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم على علاج بعض المشكلات المعينة في المجتمعات النامية.
- ويميل الباحث نبيل السمالوطي<sup>2</sup>: إلى أن مفهوم تنمية المجتمع بأبعاده الجديدة لا يعد مفهوما قديما من حيث أهميته كأداة في التخطيط الاجتماعي بل هو مستحدث وأن هناك مصطلحات أقدم منه كالتربية الأساسية والإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع وهذا المصطلح الأخير هو الأقرب إلى مفهوم تنمية المجتمع.
- والتنمية عملية واعية<sup>3</sup> معقدة وطويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية ،الاجتماعية الثقافية الإعلامية والبيئية .والهدف من التنمية الشاملة هو إجراء تغييرات جوهرية في البني التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة ،وذلك بواسطة تضافر جهود كلا القطاعين ،العام والخاص وتأمين تغطية مستمرة وفعالة لها من قبل وسائل الإعلام المختلفة باعتبار الإعلام مورد هام للتنمية ،وتنجح التنمية في إطار مشاركة فعالة

<sup>1</sup> حسن عبد الحميد رشوان .علم الاجتماع الريفي.(مصر: منشورات شباب الجامعة ) بدون سنة .ص 66.

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي .علم اجتماع التنمية .(الهيئة العامة للكتاب :الإسكندرية .1978) ص91.

<sup>2</sup> نفس المرجع .ص 92.

<sup>3</sup> فاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي. (القاهرة :دار عالم اكتب.1970) ص.349.

وديمقراطية بين القمة والقاعدة ،قصد الوصول إلى الرفع من المستوى المادي والكيفي لإفراد المجتمع.

- ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>1</sup>: التنمية المستدامة على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضا وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تهميشهم ،وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.....فهي عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء الرأسمال الاجتماعي، بحيث تلي احتياجات الأجيال الحالية بأكبر قدر ممكن من الإنصاف دون المساس بحقوق الأجيال القادمة"

- ويقول خيرى عزيز حول مفهوم التنمية: الواقع أن هناك العديد من التصورات لمفهوم التنمية ولكنها تجتمع في النهاية على نتائج عامة موحدة تقريبا ،فهناك الرأي القائل بأن التنمية تتمثل في الحديث المحقق لأفضل ظروف إنسانية لأفراد المجتمع .

وهناك رأي آخر يرى بأن التنمية في هذه الحالة مرادفة للتحرر...والتنمية في البلاد العربية تتمثل في القدرة على الارتقاء المنتظم بإنتاجية عمل العاملين وزيادة المنتجات وتوفير رفاهية متزايدة من خلال تغيرات هيكلية تتناول بالضرورة كل من الفرد والمجتمع .

ويمكن إيجاز مفهوم التنمية بزيادة إنتاج المجتمع وتوخي العدالة في توزيعه<sup>2</sup>. ومن كل ما سبق من أفكار وآراء واجتهادات يمكن أن نعرف بأنها حركة المجتمع الموجهة إلى أعلى ،أي من أقل المستويات إلى أكبر المستويات بالنسبة للنشاط والطاقة والكفاءة والنوعية والإنتاجية والتعقيد والخلق والإنجاز والابتكار ،وينتج عن تنمية الأفراد والمجتمعات زيادة في مستوى حرية الاختيار وزيادة السعة والقدرة لإنتاج الخيارات المتاحة عن طريق قدرات الأفراد والمجتمعات ومبادراتهم.

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

<sup>2</sup> خيرى عزيز .قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، ط1.(بيروت منشورات دار الآفاق الجديدة. 1983) ص.10.

## 2- مفهوم التنمية الريفية:

- يعتبر مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم الشائعة التي تعددت التعاريف في تناوله:
- في نشرة للبنك الدولي عن التنمية الريفية ذكر فيها بأنها خطة مرسومة مصممة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين الفقراء. فالتنمية الريفية تستهدف أساسا الحد من الفقر بالمناطق الريفية من خلال تطوير المزارع الصغيرة، وعلى ذلك فإنها تصمم برامجها لزيادة الإنتاج كما وتحسين مستواه نوعا.
  - أما منظمة الأغذية والزراعة Faو فتتظر إلى التنمية من خلال تحقيق ثلاث محاور هي: تنمية الإنتاج الزراعي، تنمية الموارد البشرية من أجل المشاركة الفعالة، تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص العمل، وهذه المحاور الثلاث ستؤدي معا إلى رفع المستويات المعيشية الريفية وهو الهدف الرئيسي للتنمية الريفية<sup>1</sup>.
  - كما أن المقصود بالتنمية الريفية هو مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المتناسقة بحيث يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع بهدف إحداث تغير اقتصادي واجتماعي مرغوب فيه. وتعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس هذه المجتمعات الريفية بمشاكلهم واشتركااتهم اشتراكا فعليا تخطيطا وتنفيذا وتمويلا وإدارة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر. عم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في الدراسات التنمية الريفية ، الاسكندرية : منشأة المعارف. 2003. ص 4.3.

<sup>2</sup> أحمد شفيق السكري. المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية . (القاهرة : دار المعرفة الجامعية 2000). ص.312.

### 3- برامج التنمية الريفية:

يقصد بها مجموعة الأنشطة التي يساعد تنفيذها على تحسين خصائص بناء المجتمع ورفع مستوى الوعي العام فيه وتعميق شعورهم بالمسؤولية الفردية والجماعية ودفعهم إلى التطلع المستمر لمستويات ارفع للحياة.

ومن ثم فإن البرامج تنفذ من خلال أنشطة يتعلق كل منها عمليا بجانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية في القرية وذلك بمشاركة فعالة مستنيرة من أبنائها بما يحرك دوافعهم نحو التغيير المستمر لظروف المجتمع إلى الأفضل.

وهذا المفهوم العام يعني بالضرورة أن برامج التنمية الريفية يجب أن لا تقف عند حدود البرامج التقليدية للرعاية والخدمات الاجتماعية التي يتعامل معها أهالي القرية من موقف المتلقي الذي ينتظر جهات أخرى تقدم له البذل والعطاء بل يجب أن تمتد إلى آفاق أوسع تسمح لعمليات التنمية بالانطلاق لتحرير القوى الذاتية للمجتمع المحلي. ومن ثم فإن المدى الذي تقع في داخله هذه البرامج التي يمكن اختيارها في مشروع التنمية الريفية المتكاملة يتسع ليشمل برامج الصحة العلاجية والوقائية وتنظيم الأسرة، وبرامج التعليم النظامي وغير النظامي، وبرامج التجريب المتنوعة والبرامج الدينية والروحية ويمكن أن تكون أي من هذه البرامج عام وموجه لمستهدفين متباينين الخصائص، أو يوجه لقطاعات محددة منهم مثل برامج الشباب والمرأة والطفولة....<sup>1</sup>

### 4- الدراسات السابقة :

#### أ-1- دراسة أمل يوسف العربي الصباح:

وهي دراسة عن المجتمع الكويتي ما بين (1975.1985) تحت عنوان: تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية. وهي دراسة سكانية تحليلية مقارنة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري. دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط2. (الإسكندرية: المكتبة الجامعية. 2000). ص. 27.  
<sup>2</sup> أمل يوسف العربي. تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية. ط1. (الكويت: سلسلة الكتب المتخصصة 1989) ص 82.

## أما أسباب الدراسة:

- الاهتمام المتزايد بتعليم الذكور وتهميش الإناث في دولة الكويت.
  - استعمال خطة ركزت على تنمية الموارد البشرية مع الاهتمام الواضح لدور المرأة في التنمية الشاملة.
  - عدم الاهتمام بالعنصر النسائي نتيجة لصغر المجتمع السكاني.
  - نقص الدراسات الاجتماعية والميدانية حول المرأة العاملة في الكويت.
- أما التساؤلات المنطلق منها:
- كيف تجاوزت المرأة الكويتية مع ما تقدمه الدولة من فرص تعليم؟
  - هل توصلت المرأة الكويتية إلى مراتب عالية من التعليم؟
  - ما مدى اندماج المرأة الكويتية في عملية التنمية؟
  - هل حققت المرأة أهداف الخطط التنموية وتوجيهاتها؟
- أما المنهج المستخدم في الدراسة: انتهجت الباحثة نوعين من المناهج: المنهج التحليلي والمنهج المقارن، وقامت بتحليل النسب المختلفة لتطور تعليم الفتيات انطلاقاً من سنة 1957. وكذا مقارنة هذه النسب مع بعضها البعض من أجل ملاحظة الزيادة والنقصان في خروج المرأة الكويتية وبالتالي للمساهمة في عملية التنمية.
- وقد توصلت إلى النتائج التالية:
- لقد حقق المستوى التعليمي لإناث الكويت تحسناً ملحوظاً.
  - إن دور المرأة في عملية التنمية في دولة الكويت والمتمثل في مساهمتها في القوى العاملة أصبح مطلباً هاماً أساسياً لسد حاجات الوطن.
  - تشهد عملية التنمية في دولة الكويت اندماج المرأة ومساهمتها بطريقة فعالة.
  - إن دور المرأة الكويتية في عملية التنمية يعد إحدى المخارج اللازمة في إطار مشكلة النقص الكبير في القوى العاملة المحلية.
  - لقد واجهت المرأة الكويتية الكثير من العقبات التي أعاققتها عن أداء دورها الكامل في عملية التنمية.
- ولقد تركت الباحثة عدة توصيات:

- العمل على ربط السياسة التعليمية بدولة الكويت باحتياجات التنمية من القوى البشرية.
- العمل على تحسين نوعية الرصيد الحالي من الإناث المساهمات في القوى العاملة في الدولة.
- يجب تكثيف التدريب والارتقاء بمستوى المهارة وتوفير حوافز لتوجيه الإناث نحو المجالات التي يزيد الطلب عليها.
- توفير الظروف المجتمعية التي تيسر المشاركة الكاملة المرأة العاملة في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

## أ-2- دراسة سامية فهمي :

- وهي دراسة عن المجتمع المصري بين (1970-2005) تحت عنوان: أدوار المرأة الريفية في التنمية ).وهي دراسة وصفية تحليلية<sup>1</sup>:
- أما أسباب الدراسة:
- رغم المجهود المضاعف الذي تبذله المرأة الريفية في القرية ومع هذا لا يتضح ما تقوم به من إنتاج في تنمية مجتمعها.
  - عدم وجود هيئات مهنية أو نقابات وسيطة تضع معايير ومواصفات لاختيار أفضل أساليب الإنتاج الأنثوي ،كما لا توجد جزاءات رسمية للإناث اللائي لا يلتزم بأداء هذه الأدوار في الأسرة.
  - الغموض في فهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع المرأة الريفية أن تدخل أو تخرج من قوة العمل في كلا جانبي الإنتاج السلعي وغير السلعي وكذلك جانب الأنشطة الاجتماعية والتطوعية.
- أما التساؤلات المنطلق منها:

<sup>1</sup> سامية فهمي .أدوار المرأة الريفية في التنمية .(الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية2005).ص.69.

- هل تعد العمليات التي تؤديها المرأة داخل الأسرة مساهمة منها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقرية؟
- هل يمكن اعتبار الأدوار الأنثوية التي يتم معظمها في المنزل من العمليات التي لا تتطلب تخطيطا أو تعليما أو تدريباً أو مهارات أو قدرات وأنه مهما اختلفت القدرات الفردية للإناث فإنهن يولدن جميعاً ويشببن بنفس الصورة مجرد ربات منزل؟
- هل هي حقيقة أم ادعاء أن الأدوار الأنثوية التي تؤديها المرأة في المجتمع أدوار هامشية؟ وهل تؤثر هذه الأدوار على دورها في التنمية وعلى مكانتها داخل البناءات الاجتماعية؟.
- أما المنهج المستخدم فلقد انتهجت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت بوصف مختلف الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية سواء أكانت إنتاجية أم لا كما قامت بتحليل نتائج الأدوار الأنثوية في مختلف العمليات التي تقوم بها ومناقشة وتحليل مشاركتها في البرامج الحكومية والأنشطة التطوعية.
- وقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:
- كشفت الدراسة عن قيام الإناث بدور رئيسي في بعض العمليات الإنتاجية مثل إعداد السماد البلدي والذي يعتبر مصدر هام للعمليات الزراعية وللطاقة والوقود.
- كشفت النتائج أن نسبة من يقمن بعمليات البيع والشراء داخل المنزل تتقارب مع نسبة من يقمن بالبيع والشراء خارج المنزل.
- يعود فشل العديد من البرامج الحكومية إلى عدم وضوح الوسائل التي تستخدم لخدمة المرأة، وبالتالي تنعكس هذه الظروف على المرأة والفتاة انعكاساً سلبياً.
- كشفت نتائج الدراسة عن عشرة أنشطة تطوعية تقوم بها الإناث بمجهودهن الذاتي داخل وخارج الأسرة وبدون تدخل جهود مقصودة لتكوينها، أي نابعة من جهود الإناث أنفسهن .
- أما التوصيات التي اقترحتها الباحثة :

- تعريف المرأة بكيفية إعداد المنزل لاستقبال المخزون الزراعي من إنتاج أو مستلزمات وكيفية الحفاظ عليه.
- تزويد المرأة بالمهارات اللازمة لتمكين من المساهمة في بعض المشروعات الإنتاجية الزراعية التي يوصي بها جهاز الرشاد وتحتاج إلى مهارة نسويه كزراعة الخضر أو النباتات الزينة.
- الاهتمام بتوفير الخدمات المتكاملة للإناث على أن توضع البرامج في توقيت زمني محدد لا يؤدي للإطالة والتكرار مما يجعل الإناث ينصرفن عنها.
- توصي الباحثة بضرورة اهتمام العاملين في حقل التنمية بتنمية قدرات ومهارات الإناث ومساعدتهن على ابتكار ما هو ملائم لظروف معيشتهم.

وبعد هذا العرض الموجز لهته الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع المرأة والتنمية كل حسب الزاوية التي أثارت اهتمام الباحثة وحسب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومنها الفروض التي أريد اختبارها بالنفي أو التأكيد ، ورغم اختلاف كل منهما في طريقة معالجتهما لهذه المواضيع إلا أنها قد ساعدتني في بناء التساؤل الرئيسي لموضوع دراستي ووفرت لي الفرصة لمحاولة البحث والتنقيب في هذا الموضوع في مجتمع يختلف عن المجتمع التي أجريت فيه هذه الدراسات حيث أجريت الدراسة الأولى في المجتمع الكويتي في حين كان المجتمع المصري هو مكان إجراء الدراسة الثانية ، ومنها من استخدمت المنهج التحليلي المقارن ، ومنها من استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، أما المجتمع المراد تطبيق دراستنا فيه ومعرفة مدى استفادته من مشاريع التنمية وخاصة من برامج تنمية ودعم المرأة الريفية هو مجتمع ريفي جزائري.

كما أفادتني نتائج هذه الدراسات من خلال المساعدة للوصول إلى إجابة للتساؤلات المطروحة في بحثنا هذا، وأعطتني فرصة لمحاولة فهم المعوقات التي تحول دون اضطلاع المرأة وخاصة الريفية في الجهود التنموية، وانعكاسات ذلك على التنمية الريفية والقومية على السواء.

# الفصل الثانى

## التنمية الريفية

1. تعريفات التنمية الريفية.

2. نظريات التنمية.

أ/ النظريات الكلاسيكية.

ب/ النظريات الحديثة.

3. سياسات وقواعد التنمية الريفية.

4. معوقات التنمية الريفية.

5. نظرة مستقبلية نحو تنمية الريف وتطويره.

## I. تعريفات التنمية الريفية:

إن مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم الشائعة والتي تعددت التعاريف في تناوله بغية الوصول إلى التنمية الصحية لهذه المجتمعات.

- يعرف "أوما" "UMA" التنمية الريفية بأنها تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع استمرار وديمومة تلك العملية.

- أما مؤشر (Mosher 1977)<sup>1</sup> فيعرف التنمية الريفية بأنها تغير في كل من التكنولوجيا والتنظيمات والأنشطة والقيم المجتمعية يؤدي غالي:

1. زيادة فرص السكان الريفيين في السلامة الصحية وفي اتساع الخافق الفكري أو الذهني وفي زيادة فرص السكان في الأنشطة الإنتاجية والترفيهية والثقافية وغيرها .

2. توفير الطرق والوسائل المناسبة للتكيف مع تلك المتناقضات التي قد تنجم عن التغيرات الثقافية التي قد تأخذ مكانها في المجتمع.

3. تحقيق أقصى توازن ممكن بين كل من الحرية والضبط الاجتماعي للسكان الريفي.

4. استغلال كافة الأراضي الزراعية الحالية والممكن إخضاعها للتنمية الزراعية بطريقة أكثر كفاءة.

---

<sup>1</sup> عدلي علي طاحون . علم الاجتماع الريفي . المدخل المفاهيم . أنماط التغير ، المشكلات . (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث . 1997) ص 218.

5. ألا يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى حدوث أية أضرار للنظام.

-ويعرف لودرميلك ولوتياس التنمية الريفية عملية مستمرة من التغيير المخطط في البنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكامنة وتحرك الإمكانيات الإنتاجية وتهبئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات كما وتساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن.<sup>1</sup>

-ويعرف جامع وآخرون التنمية لريفية بأنها حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء مهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين.

- ينطوي تعريف 1975 LELE<sup>2</sup> للتنمية الريفية على ثلاث أركان هي:

أ/تحسين المستويات المعيشية .

ب/المشاركة الجماهيرية .

ج/جعل العملية مدعية ذاتيا من أجل استمراريتها.

- ويذهب HOBBS 1980 في تناوله لعملية التنمية الريفية إلى أنها تلك العملية

التي تحقق أربعة جوانب:

<sup>1</sup> عدلي علي أبو طاحون. المرجع السابق. ص219.

<sup>2</sup> محمد علاء الدين عبد القادر. مرجع سابق. ص.ص.3.4.

أ/النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ب/كفاءة الأساليب والإجراءات .

ج/تحقيق مبدأ المساواة في نتائج التنمية .

د/ تحقيق مبدأ استقلالية المجتمع المحلي.

- ويعرف CARLSON و آخرون 1981 التنمية الريفية على أنها وضع مجموعة من الأهداف والعمليات التي تؤدي إلى تحسين القوى الاجتماعية لرفع كفاءة الظروف البيئية والبشرية من خلال البرامج التنموية الآتية :

ا/تحسين القدرات البشرية

ب/ التنمية الاقتصادية .

ج/ تحسين وصيانة البيئة .

د/تحسين وتطوير المرافق العامة.

- أما عن تعريف المنظمات الدولية للتنمية الريفية فنجد:

(\* البنك الدولي: في نشرة له ذكر أن التنمية الريفية هي :خطة مرسومة مصممة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين الفقراء بالتنمية الريفية تستهدف أساس الحد من الفقر بالمنطقة الريفية من خلال تطوير المزارع الصغيرة ،وعلى ذلك فإنها تصمم برامجها لزيادة الإنتاج كما وتحسن مستواه نوعا ،وبالتالي يمكن تحقيق زيادة مستمرة في الدخول الفردية مع مراعاة مبدأ عدالة توزيع عوائد هذا النمو يساعد على تقليل الفقر والبؤس بالمنطقة الريفية.

- أما منظمة الأغذية والزراعة FAO 1978<sup>1</sup> فتتظر إلى التنمية الريفية من خلال تحقيق ثلاثة محاور هي :

أ/تنمية الإنتاج الزراعي.

ب/تنمية الموارد البشرية من أجل مشاركة فعالة.

ج/ تنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص عمل وهذه المحاور الثلاثة ستؤدي معا إلى رفع المستويات المعيشية الريفية وهو الهدف الرئيسي للتنمية الريفية.

## II/ نظريات التنمية :

ارتبطت قضية التنمية منذ البداية بأفكار سوسيولوجية متناقضة من حيث المنطلقات أو المضمون أو الاتجاه فنجد:

### II-1-النظريات الكلاسيكية:

- كارل ماركس<sup>2</sup>: تعتمد قاعدة هذا النمط للتنمية إلى الحتمية الاقتصادية التي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره ،وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعنى العلاقات التي ينبغي على الناس أن يدخلوا فيها ،وتتمو هذه العلاقات – في رأي ماركس – مستقلة عن الإرادة الإنسانية بل أن تنظيم الإنتاج يشكل البناء الفوقي اللي . وبناء على هذا التصور ينظر ماركس إلى ميكانيزمات التغير في ضوء المراحل الثلاث الأزلية للإطار الجدلي الذي استعاره ماركس من هيجل ،يقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق في حالة حركة دائمة فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن في نفس الوقت نفيا لها ،وهذا النفي يتضمن بدوره إثباتا ومن تلاقي الإثبات والنفي يوجد تركيب

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر .المرجع السابق ص.4.

<sup>2</sup> نبيل السمالوطي .علم اجتماع التنمية (بيروت :دار النهضة العربية )، 1981. ص.57.

جديد يمثل تأليفا بين النقيضين ،ومن ثم يصبح هذا التأليف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة .

وقد استخدم ماركس وأتباعه هذا الإطار الجدلي في تحليل المجتمع الرأسمالي الذي واكب الثورة الصناعية ،والذي يتجلى في وجود طبقتين :البرجوازية والبوليتاريا ويرى ماركس أن الصراع بينهما حتمي لا مفر منه،وسوف يؤدي هذا الصراع من خلال الوعي الطبقي والعمل العسكري إلى تدمير النظام الموجود ليرثه النظام الاشتراكي ويسلم في النهاية لمجتمع بلا طبقات وفي إطار هذا التصور لماركس وأتباعه المستند إلى الجدول حدد ماركس خمسة مراحل لتطوير ونمو المجتمعات وهي <sup>1</sup> :

**أولا : مرحلة الانتهاج البدائي:** حيث كانت ملكية وسائل الإنتاج جماعية وكانت أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة ثم القوس والسهم ،وكان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي خلو من الطبقات الاجتماعية.

**ثانيا: مرحلة العبودية :** وفي هذه المرحلة بدا الأغنياء يسيطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض وأخذ الأغنياء يملكون وسائل الإنتاج وأدواته التي أخذت تصنع من المعادن .

**ثالثا :مرحلة الإقطاع:** وفي هذه المرحلة تطورت وسائل الإنتاج واستخدم المحراث ،وتملك الإقطاعيون وسائل الإنتاج وخاصة الأرض ،وكان الفلاحون يعملون في العارض مقابل أجر معين يدفعه الإقطاعيون .وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة ما كفل لها حماية مصالحها غير أن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضي الإقطاعيين وبذلك ظهر في الأفق نظام إنتاجي آخر هو الرأسمالية الصناعية.

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي .المرجع السابق .ص.58.

**رابعاً: مرحلة الرأسمالية :** حلت البرجوازية محل الإقطاع ،وظهرت في هذه المرحلة طبقتان البرجوازية والبوليتاريا ويعتقد ماركس أن هناك ثلاثة قوانين يؤدي إلى تدهور النظام الرأسمالي هي قانون فائض القيمة وقانون تراكم رأس المال ،وأخيراً قانون الإفكار المطلق ،وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك إلى تدمير العمال ثم انفجار ثورة علنية تهزم فيها البرجوازية وتسيطر فيها طبقة البوليتاريا.

**خامساً:المرحلة الاشتراكية:** وهي المرحلة المترتبة على المرحلة الرابعة والتي يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو من الطبقات .

- وبناءا على ما سبق يتضح أن ماركس عالج قضية التنمية من خلال :  
العوامل الاقتصادية واعتبر تلك العوامل محددة لوضع المجتمع<sup>1</sup>.

#### **نظرية ماكس فيبر<sup>2</sup>:**

بحث فيبر في أسلوب التنمية الغربي فوجد بأن العوامل النفسية والدوافع السيكلوجية هي المساعدة أساسا في إحداث التنمية ،وليس العامل الاقتصادي المادي البحت كما يراه ماركس.

قام ماكس فيبر بدراسة العلاقة بين الأفكار الدينية والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي وتوصل إلى أن هناك تأثير متبادل بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ،ويرى فيبر بأن الأخلاق البروستانتية هي التي عملت على تكوين النضج النفسي ، وتهيئة الجو الملائم لقبول القيم والأفكار المرتبطة بالرأسمالية وهذه القيم هي شرط ضروري لظهور الرأسمالية الحديثة.

وخصائص الرأسمالية الحديثة حسب فيبر هي :

- بناء الاقتصاد وفق التنظيم العقلي.

<sup>1</sup> نبيل السالوطي . مرجع سابق ص.59.

<sup>2</sup> كمال بلخيرى. التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري .رسالة دكتوراه .جامعة باتنة .2009.ص.84.85.

- إدارة الاقتصاد وفق مبادئ عملية.
- يتم الإنتاج من أجل السوق وال جماهير وعن طريقهم .
- يتم الإنتاج من أجل المال والماس المتزايد.
- العمل بكفاءة وبروح معنوية عالية.
- رفض النزعة التقليدية والخالية واللاعقلانية .

وقد رأى فيبر بأن هذه الخصائص تطابق تعاليم الحقيقة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، ومن أدلة وبراهين فيبر في هذا الاستنتاج تحليل خريطة انتشار الرأسمالية في البلاد البروتستانتية. حيث تبين أن حركة التصنيع أشد انتشاراً في المناطق الشمالية لهذه الدول حيث تتواجد الأغلبية البروتستانتية، في حين تقل حركة التصنيع في جنوبها حيث الأقلية من البروتستانت، كما وجد أن أبناء السكان البروتستانت يتلقون تعليمهم في المدارس العلمية والإدارية بنسبة أكبر من أبناء غير البروتستانت.

## II. 2- النظريات الحديثة :

### 1/الاتجاه السيكلوجي أو اتجاه تغيير الأفراد نفسياً:

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هي الدعامات الأساسية للتنمية<sup>1</sup>، والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيداً واضحاً على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي. ويرى هذا الاتجاه أن المجتمعات التي حققت تنمية في الماضي، أو التي تحققها في الحاضر وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في الانجاز والقدرة على التقمص الوجداني لأدوار وأمنيات مستقبلية، أي أنهم يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة إلى إطارات حديثة متقدمة ذات دافع تنموي دائم. ومن أهم سوسيولوجي هذا الاتجاه نجد:

<sup>1</sup> عبد المالك المقرمي. الاتجاهات النظرية لثراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين. ط1. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1991م) ص.31.

**\*ماكلاند<sup>1</sup>**: يقترح ماكلاند إستراتيجية للتنمية تتمثل في حشد مصادر الإنجاز العالمي السائد في المجتمعات المتقدمة لكي تعمل هذه المصادر جنباً إلى جنب مصادر الحاجة للإنجاز السائد في الدول المتخلفة.

**\*ايفرت هاجن:** يذهب إلى أن التنمية تحدث نتيجة نمط الشخصية السائد، ويرى أن المجتمع التقليدي تسيطر عليه الشخصية التسلطية الغير أخلاقية أما المجتمع الحديث تسوده الشخصية الإبداعية والتي تتسم بالإبداع والابتكار والميل نحو اكتساب الخبرات والثقافات الجديدة إضافة إلى أتباعها الجدل والمناقشات .

**\*دانييل ليرنز:** يرى أن المجتمع الحديث هو الذي يحقق درجة عالية على سلم التحضير والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصال، أما المجتمع التقليدي فهو الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم.

## 2/ اتجاه الانتشار الثقافي<sup>2</sup>:

ينهض هذا الاتجاه على فكرة أساسية مؤداها: أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة، ويفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ثم تنتشر إلى عواصمها الإقليمية. ويمكن القول أن هذا الاتجاه يعتبر التنمية شكلاً من أشكال التغير الاجتماعي تتم عملية الانتشار تتحول المجتمعات المختلفة إلى مجتمعات متقدمة بحلول القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية وسيحل اقتصاد السوق والنقود محل اقتصاد الكفاف والزراعة المختلفة.

ومما سبق يبدو واضحاً أن الانتشار والتثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائماً في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق هذا الانتشار، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاتجاه يتهم بدرجة أقل من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه، ويمثل

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي. مرجع سابق. ص. 68.

<sup>2</sup> نبيل السمالوطي. مرجع سابق. ص. 69.

هذا الاتجاه يتهم بدرجة أقل من غيره بدراسة طبيعة التخلف وأسبابه، ويمثل هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية كلا من :ولبرت مور ،دانيال ليرنر ،كارل دوتش .

الذين يذهبون إلى أنهم لا يقدمون لشعوب العالم الثالث حلا لمشكلاتهم ،بل ينصحونهم بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة ،والتي تتمثل في رؤوس المال والتكنولوجيا والنظم ،فإذا ما أرادت دول العالم الثالث أن تحقق تنميتها فما عليها إلا أن تخلق صورا آسيوية أو افريقية أو أمريكا اللاتينية من الحضارة الغربية .

### 3/الاتجاه التطوري المحدث<sup>1</sup>:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب على مرحلة منها على المراحل التي سبقتها .ويمكننا في هذا المجال أن نتناول نظريات أهمها.

-والت روستو: تقوم نظريته على فكرة مؤداها أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو وينقسم روستو مراحل النمو إلى خمس مراحل أساسية هي :

أولا :مرحلة المجتمع التقليدي

ثانيا :مرحلة الاستعداد للانطلاق.

ثالثا: مرحلة الانطلاق.

رابعا: مرحلة الاتجاه نحو التحضر.

خامسا :مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي .المرجع السابق .ص.70.

<sup>2</sup> نبيل السمالوطي .علم اجتماع التنمية :دراسات في اجتماعيات العالم الثالث.الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب .ص.33

**-سونر:** يذهب إلى أن العملية التطويرية هي زيادة القدرة التكييفية للمجتمع . أما المكونات الأساسية للتطور فهي عمليات التكامل والتباين والتعميم ويحدد بار سونر ثلاث مستويات للتطور هي :

**المرحلة الأولى:** هي البدائية تتميز بأهمية الدين وروابط القرابة .

**المرحلة الثانية:** وتضم مجتمعات تقليدية تتميز بوجود تعليم يسير تحت مخطط ديني أما

**المرحلة الثالثة:** تشير إلى المجتمعات المتقدمة الحديثة<sup>1</sup>.

#### 4/الماركسية المحدثه والتنمية<sup>2</sup>:

انطلقت الماركسية المحدثه منتقدة النظرية البرجوازية وبخاصة في تغافلها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة ،ويؤكد لماركسيون المحدثون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة ،هذا فضلا على الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي ،وعلى التنمية أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية .ولقد اعتمد فريق من العلماء في تفسيرهم لعملية التنمية على تحديد دور العلم الثالث وعلى طبيعة التخلف وأسبابه فنجد كلا من:

1-شارل بيبهم :أرجع ظاهرة التخلف في البلدان النامية إلى :

**\*التبعية :** وهي من أهم سمات البلدان المتخلفة ،وهي على مستويين أحدهما تبعية سياسية :تتمثل في ممارسة الدول الرأسمالية لتأثيرات قوية على الدول المتخلفة وثانيهما التبعية الاقتصادية : والتي تتخذ صورا متعددة كالتبعية التجارية والمالية وغيرها.

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي .1981. مرجع سابق .ص.72.

<sup>2</sup> نبيل السمالوطي . مرجع سابق .ص.64.

**\*الاستغلال :** الذي يتم من قبل رأس المال الاحتكاري الامبريالي الذي يهدف إلى أقصى ربح ممكن ويتخذ صوراً متعددة منها : الاستغلال المالي وهو ما يقطع رأس المال الأجنبي من الناتج القومي للبلد الذي يستثمر فيه، الاستغلال التجاري الذي يأتي نتيجة التبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

**\*التجميد :** أي الإبقاء على النمو الاقتصادي في البلدان النامية في حالة جمود وركود وذلك بتأثير عوامل خارجية، وأبرز بيتهم دور الصناعة والزراعة في انجاح عملية التنمية وكذلك يؤكد على ضرورة تصفية الرأسمالية والطبقية إلا أن ذلك يعتمد على حد كبير على المشاركة الجماهيرية الايجابية .

## 2-جوندر فرانك:

يرى فرانك أن السبب الحقيقي للتخلف لا يرجع إلى عزلة غالبية قطاعات المجتمعات النامية عن النسق الرأسمالي العالمي ،ولا إلى استمرارية العلاقات الإقطاعية ، وإنما يرجع التخلف في المقام الأول إلى الاندماج والتبعية لنسق الرأسمالي العالمي الذي احتضن كل المجتمعات ، والتي مازالت حتى الآن تجمع بين التنمية والتخلف.

ويذكر فرانك بأن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية الإنماء داخل مجتمعاتهم ،كما يستلزم وعيهم بإتباع المنهج الشمولي الذي قد يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية وبذلك يكون القضاء على التخلف ، إذ يعتقد فرانك أن العلاج الوحيد للتخلف يكون بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية<sup>1</sup>.

## 3.بول باران:

ذهب باران إلى أن الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في الاستمرار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية . يؤكد باران بأن

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي .مرجع سابق .ص.65.

القضاء على التخلف وتحقيق التنمية يستلزم رفض الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية.

فالتنمية عملية ثورية وليست تطويرية. ويذهب باران إلى أن المهمة التي تواجه ثورة اشتراكية في دولة متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد، لأنها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الإنتاجية، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اجتماعي اقتصادي اشتراكي جديد تماما.

#### 4-بيير جالييه:

تناول ظاهرة التخلف التي تكمن في وجود الامبريالية التي ظهرت إلى حيز الوجود بأساليب مختلفة تضمن لها في نهاية الأمر تحقيق السيطرة والاستغلال، وأدان جالييه المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة الرأسمالية إلى الدول النامية إذ من وجهة نظره أن المعونات لا تهدف إلى مساعدة دول العالم الثالث بقدر ما تحصل الدول الرأسمالية على مساعدات فعلية من الدول المتخلفة.

ومن الانتقادات الراديكالية التي وجهت إلى المساعدات بأن المساعدات الأجنبية تبقى بها الأقطار الصناعية الكبيرة الأقطار الفقيرة في حالة من التبعية، ومن ثم تعوق التغيرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وأنساقها السياسية، ومن ثم تبطئ عملية التنمية، وفي نفس الوقت تضمن القطر الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام والأسواق وفرص الاستثمارات ذات العائد. وهذا غالبا جانب تعزيز سيطرتها السياسية<sup>1</sup>.

### III. - سياسات وقواعد التنمية الريفية:

#### 1/ سياسة التنمية الريفية:

<sup>1</sup> نبيل السمالوطي. المرجع السابق. ص. 66.

تقوم تنمية المجتمع الريفي على سياسة اجتماعية محددة المعالم تتفق واحتياجات هذه البيئات من جهة وآمال المجتمع من جهة أخرى.

أ/ ربط الجوانب الاقتصادية بالخدمات الاجتماعية العامة اللازمة للمجتمع في إطار برنامج متوازن يعني بأساليب الزراعة الحديثة وتربية الحيوان ،مثلما يعني بالخدمات الصحية ومكافحة الأمية ، بما يزيد القدرة على التقدم ،كذلك الربط بين العناصر الرئيسية المكونة لشقي التنمية كل على حدة،والربط ما بين برامج التثقيف الصحي والإرشاد الزراعي ومكافحة الأمية ،يؤدي بأن يدعم كل منها الآخر دون أي ازدواج أو تكرار في الخدمة.

ب/الربط المتكامل بين أعمال التنمية يجب أن يكون على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية .والتنمية المحلية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية القومية ،وتستفيد من الإمكانيات والموارد التي تتيحها خطة التنمية القومية لتنمية المجتمع المحلي .

ج/الترباط والتكامل بين النواحي الزراعية والصحية و التنظيمية وغيرها ،ومع العوامل والأحوال الاجتماعية السائدة ،والرشد الزراعي والتعليم لا يقتصر دورهما على مكافحة الآفات وتوفير مواد القراءة ومستلزمات ،بل لابد أن يلتحما بعناصر تنظيم المجتمع وتقسيم العمل وصور الضمان التقليدية التي يتيحها المجتمع لأفراده ، وكذلك بدوافع التغير<sup>1</sup> .

## 2/ قواعد وأسس التنمية:

تقوم تنمية المجتمع على عدة أسس وقواعد توصل إليها العاملون في هذا المجال نتيجة لخبراتهم المتعددة في تنمية المجتمعات المحلية .ويمكن تلخيص هذه الأسس والمبادئ فيما يلي:

---

<sup>1</sup> غريب سيد أحمد .علم الاجتماع الريفي. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية .1998.ص.266.

1- يجب أن تتماشى البرامج مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع المحلي، وبعضها الآخر لا يشعر بها، ومن الواجب في مشروعات النهوض بالمجتمع أن نبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالي بحاجتهم إليها ويتجاوبون معها.

2- من الممكن تحسين البيئة المحلية عن طريق مجهودات غير مترابطة في ميادين النهوض المختلفة، إلا أن النهوض المتوازن للمجتمع المحلي يتطلب عملاً متسقاً وبرامج متعددة الأغراض، فنتائج البرامج الوحيدة الغرض يكون عادة محدوداً أو لا يتماشى مع المجهودات التي تبذل، ولابد أن تتوسع هذه البرامج في أغراضها وتتحول إلى برامج عديدة الأغراض حتى تكون أكبر تأثيراً وأكثر نفعاً.

3- يجب أن يعطى لتغيير اتجاهات الأفراد نفس الأهمية التي تعطي للوصول إلى النتائج المادية في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي، فإيقاظ الشعور بين أفراد المجتمع بأن تحسين أحوالهم إنما يكون أولاً عن طريق جهودهم، وأن باعتمادهم على أنفسهم يمكن لهم أن يطمئنوا دائماً إلى التقدم المستمر، وتلك الاتجاهات الجديدة بين أفراد المجتمع لها أهمية كبرى كهدف أساسي في برامج النهوض، فعملية النهوض هذه يمكن أن تصبح متجددة حية لو نجحت في اجتذاب مساهمة الأهالي وتدريب القيادة المحلية، على أن إنهاض الحماسة المحلية على العموم لا تكون كافية عادة ما لم تدعمها نتائج عملية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

4- تهدف عملية النهوض بالمجتمع المحلي إلى إسهام الأهالي بشكل مطرد وأكثر نفعاً في شؤون مجتمعهم، فأحد الأهداف الهامة البعيدة المدى في النهوض بالمجتمع المحلي هو العمل على مساعدة أهالي الريف المنعزلين ليكونوا

<sup>1</sup> غريب سيد أحمد . مرجع سابق . ص. 267.

مواطنين نافعين يسهمون بطريقة ديمقراطية في شؤون مجتمعهم ،إسهام الأهالي في برامج النهوض ،إنما هو تدريب لهم وإكسابهم خبرات أساسية يحتاجون إليها.

5- من الأهداف الأساسية لأي برنامج للنهوض بالمجتمع المحلي التعرف على القيادة المحلية وتشجيعها وتدريبها ،فمن الملاحظ أنه فضلا عن وجوب اعتماد برامج النهوض بالمجتمع المحلي على الابتكار والجهود المحلية ، فإنه لا يمكن لأية دولة أن تتحمل الأعباء المالية لإدارة عملية النهوض عن طريق موظفين مأجورين فحسب ، ولذا فالاعتماد على القيادة المحلية ضرورية فنية وضرورة مالية<sup>1</sup>.

6- الاعتماد على مساهمة النساء والشباب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي تدعم برامج النهوض وتعمل على إرسائها على قاعدة أوسع ، وبالتالي تعمل على توسيعها وانتشارها في المدى البعيد ، فإشراك النساء والشباب قد يجد طريقه صعبا في ظل ظروف القرية العربية ، إلا أن المجهود الضخم الذي يبذل في هذا الاتجاه له نتائج كبيرة في إرساء هذه المشروعات على أساس قوي ومتين .

7- إذا أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تكون فعالة وذات أثر واضح في حياة المجتمع فإنها تتطلب معاونات حكومية أو خارجية شاملة وقوية ، إن موارد المجتمعات المحلية المالية والفنية قاصرة على دفع برامج النهوض بالاتساع والكفاءة التي تجعلها ذات أثر فعال في حياة القرية ، إذ لا بد أن تتولى الحكومات أو الهيئات الفنية غير الحكومية مساعدة الجهود المحلية ولعلها أكثر فاعلية في حياة المجتمع المحلي.

8- إن تطبيق برامج النهوض بالمجتمع المحلي على نطاق قومي يتطلب الاتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية واختيار الموظفين وتدريبهم

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 268.

وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقويم .  
فبرامج النهوض بالمجتمع المحلي تهدف عادة إلى نوعين من الأهداف :أحدهما  
قصير المدى سريع التنفيذ والآخر بعيد المدى يحتاج إلى فترة طويلة لتحقيقه  
،لذلك فتغير السياسة العامة نحو هذه البرامج لا يتيح لها الاستقرار .  
9- يجب العمل على الاستعانة بالموارد المتوفرة في المنظمات التطوعية الأهلية  
في برامج النهوض بالمجتمع المحلي على المستويات القومية والدولية ، مع  
التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان استمرار برامج النهوض بالمجتمع المحلي  
والتوسع فيها.

فإن الحماسة المطلوبة لانطلاق الحركة الحيوية اللازمة لهيئها التنظيمات  
والجماعات التطوعية المتعاونة في برامج النهوض.

10- ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى  
المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي ، فإن المجتمعات المحلية لا  
يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معزل عن الدولة ،  
فهي تعتمد في كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة  
والمحافظة والدولة ،فالعون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة لهذا المنهج  
من الإصلاح ،وبالنسبة للدولة أيضا فكثير من مشاكل الحياة الريفية لا يمكن  
حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي.<sup>1</sup>

#### 5- معوقات التنمية الريفية :

لا شك أن إحداث التنمية الريفية ليس بالأمر الهين أو السهل حيث تكتنفه الكثير من  
الصعاب والمشاكل التي يرجع بعضها إلى القوى الاقتصادية بينما يرجع البعض الآخر  
إلى القوى السياسية والثقافية ،وكل هذا يتفاعل داخل المجتمع الريفي ليكون مجموعة  
من العلاقات والنظم والأنساق التي توصف بأنها خصائص لهذه المجتمعات ومعوقات  
للتنمية بها في آن واحد.

<sup>1</sup> غيب سيد أحمد . مرجع سابق .ص.ص.268.269.

## 1/ زيادة عدد السكان عن القدرة الإنتاجية :

إذ تتصف غالبية المجتمعات النامية بارتفاع معدلات المواليد عن الوفيات وازدياد معدل الزيادة الطبيعية ، وهذا ما يبدو جليا في المجتمعات الريفية التي تشجع الزواج المبكر وتعدد الزوجات وبالتالي تفاقم مشكلة الانفجار السكاني . حيث يؤدي ذلك إلى نوع من النمو غير المتوازن بين السكان والموارد المتاحة<sup>1</sup>.

كما يؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى إحداث زيادة في الاستهلاك النهائي وخاصة زيادة الطلب على الموارد الغذائية نظرا لكون المجتمعات النامية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة تمتاز بمرونة الطلب على المواد الغذائية بمعنى أن الزيادة في دخل الفرد الحقيقي فيها تؤدي إلى زيادة مقابلة تقريبا في الطلب على تلك الموارد ونتيجة لذلك يزداد الاستيراد من السلع الغذائية .

كما تؤدي الزيادة السكانية إلى ضعف نسبة الادخار المحلي مما يزيد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل جانب كبير من الاستثمارات وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وإلى زيادة حد المديونية للعالم الخارجي.<sup>2</sup>

## 2/ انخفاض نصيب الفرد في الريف من السلع والخدمات :

أدى تركيز الخدمات في المدن واعتبارها مركز الحضارة إلى تهميش الريف وحرمانه من الخدمات ، وتحسيس سكانه بالنقص إذ من خلال إلقاء نظرة واحدة على خريطة توزيع الخدمات في الأرياف سواء أكانت خدمات صحية أو تعليمية أو ترويحية أو حتى من نوعية السلع المتوفرة في الأرياف توضح مدى الحرمان الشديد الذي يعانيه الريف من تلك الخدمات رغم دوره الضخم في الإنتاج الاقتصادي والقومي وهذا ما

<sup>1</sup> ابراهيم سعد الدين محرم ، خدمة المجتمع الريفي . (مصر جامعة عين شمس . 1998) ص.113

<sup>2</sup> عبد الهادي الجوهري . دراسات في علم الاجتماع الريفي : الاسكندرية : المكتبة الجامعية 2000 . ص.219.

أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من السلع والخدمات التي بالكاد تلبي الحاجات الضرورية للريفيين<sup>1</sup>.

#### 4/ الفقر :

يعتبر الفقر واحداً من أهم معوقات التنمية الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة، إذ يعتبر أن السبب الرئيسي لانخفاض الدخل في الدول النامية هو فقرها ويعاني الريفيون بل ونسبة كبيرة منهم من الفقر وهذا راجع إلى البناء الطبقي في الريف، إذ تستأثر مجموعة قليلة جداً من الريفيين بالجزء الكبير من الثروة والأموال والأراضي نتيجة لسيطرتها على وسائل الإنتاج، في حين الثانية فقيرة كثيرة العدد يعمل أفرادها بالزراعة وهي طبقة محدودة الملكية والدخل، إضافة إلى أن الفقر الريفي يؤدي إلى نقص وسائل التمويل للمشاريع الريفية وضعف المدخرات وصعوبة الحصول على القروض والمنح<sup>2</sup>.

#### 5/ الافتقار للمشاريع التنموية:

يفتقر الريف إلى المشاريع التنموية والتي تخدم الطبقة العاملة بالخصوص إذ نقص هذه المشاريع أو عدم أهميتها وتماشيها مع طموحات الريفيين وطرد من انتشار ظاهرة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، مما أدى إلى التأثير السلبي على متوسط الدخل الفردي للريفيين إضافة إلى التشجيع على الهجرة الريفية بحثاً عن العمل وتحسين المستوى المعيشي، وهذا أثر بطريقة مباشرة على تطوير الريف وتنميته، إذ بفعل كل تلك العوامل أصبح الريف يفتقد إلى الأيدي العاملة بمجال الزراعة إضافة إلى افتقاده إلى العنصر الشبابي المتعلم والإطارات الكفؤة<sup>3</sup>.

#### 6/ نقص الاستقرار السياسي:

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . المرجع السابق ص.312.

<sup>2</sup> إبراهيم سعد الدين محرم . مرجع سابق . ص.114.

<sup>3</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص. 331.

يعتبر نقص الاستقرار السياسي من العوامل الهامة التي تعوق التنمية سواء أكانت تنمية حضرية أو ريفية، إضافة إلى كثرة التغيرات السياسية وعدم الوضوح الأيديولوجي وذلك أن عدد التغيرات في الحكومات ورؤساء الدول في تلك الدول هو أمر يفوق التصور وربما كان ذلك أمرا مقبولا لو لم يشتمل على تغييرات أساسية في الأشخاص القادة وفي السياسات القومية، وفي خطة التنمية القومية في نفس الوقت، وهذا من خلال تحول اهتمام الحكومات من التركيز على مشكلا الجماهير المتزايدة إلى الاهتمام بمشكلات البقاء والاستمرار.

وفي إطار نقص الاستقرار السياسي أيضا تبرز ظاهرة نقص الأمن وخاصة في الأرياف إذ عدم الإحساس بالاستقرار في الأرياف والمناطق النائية والمنعزلة مكانيا دفع الكثير من السكان إلى الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية بحثا عن حياة الاستقرار تعم بالأمن<sup>1</sup>.

#### 7/ تضارب علاقات الأحزاب والسياسات الداخلية:

نقصد بها كل ما يتعلق بأنظمة الحكم والأوضاع الطبقية والحزبية. فالتنمية لن تقوم في دولة تتصارعها الأحزاب السياسية المتضاربة المصالح التي تفكر في مناصب الحكم وما وراءها من مزايا دون أن تفكر في المصالح الاقتصادية للشعب المغلوب على أمره.

ويمكن تأثير هذا التضارب في العلاقات بين الأحزاب في سوء اختيار وتوزيع المشاريع التنموية في الريف، وصياغتها دون احترام تطلعات ورغبات أفراد الريف، إضافة إلى أن هذا التضارب يؤدي إلى عدم التنسيق بين المشاريع الموضوعية لتطوير الريف، فكل حزب يبني مشاريعه ويضع خطته التنموية بما يتماشى مع سياساته

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه . ص. 327.

مهلين بذلك الحاجات الأساسية والمتطلبات الضرورية والحقيقية التي يحتاجها الريف لتضييق الفجوة بينه وبين المدينة<sup>1</sup>.

## 8/ ضعف المشاركة الشعبية في البرامج التنموية:

يمكن أن يعزى ضعف المشاركة الشعبية في مجال خدمة وتنمية وتنظيم المجتمع الريفي إلى تراث القهر والاستغلال الذي مارسته الحكومات المتعاقبة على الريف منذ فجر التاريخ .

فمن المنظور التاريخي اتسمت العلاقة بين الدولة من ناحية وجماهير الريف من ناحية أخرى بعدم التكافؤ .حيث كانت تستولى على الناتج الزراعي بأبخس الأثمان ، وتستثمر العائد المتحصل عليه من ناتج الأرض لصالح القطاع الحضري فضلا عن ذلك اتسمت السياسة الضريبية بعدم العدالة فأرهقت المزارعين وحرمتهم جهودهم ،وهذا ما أدى إلى ضعف العلاقة بين الريف ي وبين الحكومة والدولة وانعدام الثقة بينهما ،فرغم مرور الوقت والتفات معظم الحكومات والسياسات إلى الريف عبر وضع مشاريع وبرامج تنموية إلا أن المشاركة الشعبية بقيت نسبية ،والدور الفردي الملموس بقي ضعيف ،وهذا ما أدى إلى عدم السمو بالبرامج التنموية إلى المستوى المطلوب وعدم تحقيقها لكل الأهداف المرجوة منها. إضافة إلى أن الضبط الاجتماعي السائد في الريف أدى إلى حرمان فئة من السكان من المشاركة في هته البرامج ،وبالتالي عدم الاستفادة من مردوداتها خاصة فئة النساء والإناث<sup>2</sup>.

## 9/ القيم والاتجاهات التقليدية :

يؤمن كثير من سكان مجتمعات العالم الثالث ببعض القيم والاتجاهات التقليدية غير المناسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها هذه الدول ومن بين هذه القيم والاتجاهات نجد:

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر .مرجع سابق. ص. 284.

<sup>2</sup> ابراهيم سعد الدين محرم .مرجع سابق . ص. 41.

- عدم تمتع المرأة بمكانها الصحيح خاصة في المجتمعات الريفية ، وهذا من شأنه أن يحول دون وصول جزء هام من قوى المجتمع وطاقاته إلى الميدان الإنتاجي والمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . إذا علمنا أن المرأة نصف المجتمع لأدركنا كيف تحول تلك النظرة المتخلفة للمرأة دون استفادة المجتمع من قدر كبير من قواها العاملة والمنتجة.
- سيطرة العادات والتقاليد والضبط الاجتماعي غير الرسمي يعوق عمليات التنمية، إذ بحكم هذه العادات والتقاليد يحرم الريفيون وخاصة الإناث منهم من التعليم إضافة إلى أن التمسك بمثل هذه العادات قد يعطل قبول بعض البرامج التنموية والتي لا تتماشى مع الضبط الاجتماعي الريفي . ومع سلوك الأفراد ومثال ذلك البرامج الترويجية والبرامج الموجهة لتنمية المرأة<sup>1</sup>.

#### 10/ الأمية وضعف المستوى التعليمي :

إن نسبة الأمية في دول العالم الثالث وخاصة في الأرياف كبيرة ومتزايدة ، هذا بالإضافة إلى عدم استخدام مواردها المادية والبشرية بالدرجة الموجودة وتتضح علاقة الأمية بعمليات التنمية الشاملة في دول العالم الثالث في :

- محاولة مواجهة مطالب الحياة المتزايدة يزداد الاهتمام برفع الكفاية الإنتاجية لمصادر الإنتاج المستخدمة كالأرض مثلاً ، فتزرع نوع من الثقافة ، وهنا يحدث اصطدام بالأمية التي تنشأ في كل جيل جديد وتفوقه خطورة.
- في حالة غياب التعليم تتحدد قدرة العامل على استخدام أدوات الإنتاج ، وتؤدي الأمية إلى عدم الإقبال لكثير من القواعد والتعليمات الخاصة باستعمال الأدوات

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص 314.

والآلات ويؤدي ذلك إما إلى إتلافه لها وتعرضه لمخاطر استعمالها ، أو إصابة ببعض الضرر نتيجة العمل عليها.<sup>1</sup>

## 11/ الهجرة :

أدى تركيز الخدمات في المدن إلى إقبال الناس على الهجرة من الريف إلى المدينة ، والواقع أن الهجرة الريفية الحضرية بشكلها الراهن أثارها السيئة على الريف وعلى الحضر وعلى المجتمع العام كذلك إذ أن :

- نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيرا سيئا إذ يقتصر بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها الزراعة.
  - يترتب على نقص الإنتاج الزراعي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية لحياة الفرد .ويؤثر ذلك تأثيرا سيئا على مستوى المعيشة بالنسبة للفئات المحدودة الدخل.
  - لما كانت الهجرة من الريف إلى المدينة تشمل أساسا الأشخاص في سن العمل أو الحاصلين على المؤهلات فإن معنى ذلك أن الهجرة تؤدي إلى فقد الريف للعناصر الممتازة من سكانه ، وهكذا يصاب الريف بعجز شديد لهجرة المواطنين المتعلمين القادرين على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم والاستفادة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية وهكذا تستمر القرية في حياتها المتخلفة.
  - كما أن العاملين والموظفين الجدد يصابون بقلق شديد وحزن بالغ عند تكليفهم بالعمل في القرية وهم يستخدمون كل وسيلة ممكنة وغير ممكنة من أجل ضمان العمل في المدينة ، وينطبق هذا على أبناء الريف.
- فضلا عن أبناء المدينة ، ويرجع هذا إلى تكدر مباحج الحياة في المدينة وحرمان الريف منها . ونتيجة لذلك يبقى الريف جامدا في حالته الستاتيكية الراهنة . في حين تزداد معدلات النمو والتطور في المدن<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . المرجع نفسه ، ص. 314.

## 5- نظرة مستقبلية نحو تنمية الريف وتطويره :

يتفق اغلب العاملين في مجال التنمية الريفية على وجوب مراعاة القواعد الأساسية التالية :

عند التصدي لعمليات تطوير المجتمع الريفي وتنميته ، وتشمل هذه القواعد على ما يلي :

### 1/ وجوب إتباع المنهج العلمي :

لكي يمكن تحديد مدى النجاح ومدى الفشل ، والتعرف على أسباب هذا وذاك ، لابد من إجراء مسح قبلية وبعدية وبعض الأبحاث الميدانية ، ولكي يمكن اكتساب الخبرة من الجهد المبذول لابد من تسجيل وتحليل ما اتخذ من إجراءات وما نتج من نتائج.

### 2/ وجوب العمل في إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر :

في ضوء تكامل المجتمع ، فإنه لا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر الذي يشتمل الريف والحضر والصحراء . فالعلاقة بين الريف و الحضر علاقة عضوية وهذا ما يؤكد المتصل الريفي الحضري ، ولا يمكن أن يعيش أحدهما دون الآخر.

### 3/ وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها :

لتفادي وجود مشكلات قد تنجم عادة عن التفاوت في سرعة التغيير في مختلف القطاعات لابد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.

### 4/ وجوب إشراك المواطنين في برامج التنمية الريفية :

لكي تعكس الجهود المبذولة احتياجات المواطنين ، ولكي نتأكد من واقعية وجديتها وأصالتها ، ولكي يقتنع القرويون بجدواها ، ولكي يستفيد هؤلاء من الخبرة عن طريق العمل ، لابد من إشراكهم إشراكا كاملا وفعليا في كل مرحلة من مراحل العمل سواء

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص.ص. 311 . 312.

أكانت تخطيطية أو تنفيذية أو تقويمية ولا بد من التوسع في اللامركزية وتدعيم الإدارة المحلية ولا بد من مراعاة البساطة وقلة التكاليف في كل مشروع من المشروعات والسير بالسرعة التي يتحملها المواطنون دون إبطاء مغل أو إسراع يفوت على المواطنين فرصة الاشتراك المجدي.

5/ وجوب الاهتمام بالأنشطة الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية :

لكي تقابل مشروعات التنمية الاحتياجات الأساسية للمواطنين لابد من الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة ، وإعطاء مشروعات التنمية الاقتصادية الزراعية والتجارية والصناعية أولوية على باق المشروعات لخلق فرص ومجالات عمل جديدة وتحسن المستوى المعيشي لسكان المجتمع الريفي.

6/ وجوب اشتراك المتخصصين في مختلف المشروعات:

لكي تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على سكان المجتمع الريفي لابد من اشتراك المتخصصين في كافة مجالات التنمية :في الزراعة الصحة والتعليم وغيرها من المجالات في مشروعات التنمية كل في اختصاصه.

7/ ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة<sup>1</sup>:

لكي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير القرية ، ولكي يقل تداخل البرامج وتكرارها لابد من تدعيم أجهزة التنسيق على مختلف المستويات وعلى رأسها المجالس القروية.

8/ وجوب توسيع مسؤوليات مجالس القرى :

المجلس القروي هو أساس التنمية في أي قرية أو على الأقل هذا هو ما يجب أن يكون ،ولن يكون لهذا المجلس أثر في القرية إلا إذا اتسعت مسؤولياته ، ولن يتأتى ذلك إلا

---

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر ، مرجع سابق ، ص. 85.

بمزيد من اللامركزية وديمقراطية اتخاذ القرارات ومواجهة المشاكل القائمة والتعاون مع المواطنين وكافة الجهات المعنية بشؤون المجتمع الريفي تقدمه.

9/ ضرورة إيجاد اهتمام شعبي بإستراتيجية العمل في الريف:

لكي يحتل العمل في الريف المكانة التي يستحقها ، ولكي تحصل القرية على بعض حقوقها ، لا بد من إزكاء الوعي بحقوق الريف ، وإقناع أهل الحضر بالدور الذي تقوم به القرية في بناء المجتمع . وأن المسؤولين وعلى كافة المستويات بتوفير التمويل اللازمة لدعم برامج التنمية الريفية ووضع استراتيجيات وخطط العمل المستقبلية لمقابلة المشاكل والاحتياجات الملحة ، والتوسع إلى إنشاء ما يسمى حديثا بالقرية الذكية في ظل ريف متطور متقدم وإتباع المنهج العلمي في كافة مراحل عملية التنمية.

## الفصل الثالث

البرامج التنموية والمرأة الريفية

## I. برامج التنمية الريفية.

- 1.أنواع برامج التنمية الريفية.
- 2.المتطلبات الأساسية لبناء البرامج التنموية.
- 3.شروط بناء برامج التنمية الريفية.
- 4.أهمية برامج التنمية الريفية للمجتمع ككل.

## II. المرأة الريفية.

- 1.الاتجاهات والمداخل النظرية لادوار المرأة الريفية في التنمية.
- 2.واقع المرأة الريفية في التنمية .
- 3.القضايا المرتبطة بتنمية المرأة الريفية واحتياجاتها.
- 4.مقترحات خاصة بالاحتياجات التدريبية الإرشادية للمرأة الريفية

## I. برامج التنمية الريفية:

### 1. أنواع برامج التنمية الريفية :

يقسم بعض الخبراء الأنشطة والبرامج والمشاريع الخاصة بتنمية الريف إلى ثلاث مجموعات قد تختلف في طبيعتها ولكنها من حيث وظائفها مترابطة لا تتم التنمية إلا بها جميعا وهي :

### المجموعة الأولى :

وتشتمل الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بحياة المجتمع ونشاطه والتي تستغل مباشرة في هته الجوانب مثل الخدمات الزراعية المختلفة سواء أكانت إرشاد زراعي

أو توفير تقادي أو مقاومة آفات وحشرات زراعية وتنظم وسائل الري وإنشاء مصارف وإقامة الجسور واستحداث محاصيل أكثر ربحا والتنويع في التركيب المحصولي ثم العناية بعملية التصنيع الزراعي وتربية دواجن وماشية ذات سلالات محسنة وغيرها من خدمات تنمية الزراعة .

كذلك يدخل ضمن هذه المجموعة تشجيع وتطوير وتنسيق المنتوجات الريفية والبيئية ونشر الحركات التعاونية سواء الإنتاجية منها أو التسويقية أو الزراعية وتعتبر الخدمات الصحية والتعليمية سواء ركن هام في التنمية الاجتماعية وتمثل الضمانات الأكيدة لاستمرار عمليات التنمية باعتبارها وسيلة مباشرة وإيجابية في يد المجتمع تفتح بها الأبواب المعرفية والاتصال بالأفكار والخبرات الجديدة . فضلا عن كل مل تقدم فإنه يجب شق الطريق وبناء المسكن الصحي المناسب للفلاح وربط القرية بالعلم المحيط بها بوسائل مواصلات فعالة تسهلا للنشاط الثقافي والتجاري.

### المجموعة الثانية :

وتضمن الخدمات التدعيمية وهي الخدمات التي تقوم على الخططة الطويلة المدى لعمليات التنمية الريفية وتتخذ هذه الخدمات التدعيمية شكل البحث العلمي والتجارب التي يمكن تطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية لتطوير الإنتاج وتوفير الوسائل المادية والفنية للتنمية الاجتماعية وتقديم المشورة والخبرة ومختلف المساعدات الفنية اللازمة<sup>1</sup>.

### المجموعة الثالثة :

---

<sup>1</sup> أحمد شفيق السكري . مرجع سابق . ص.313.

تتناول الخدمات العامة للتنمية ، إن لم تكن لها في ظاهر علاقة مباشرة لا مع أفراد المجتمع المحلي ولا مع خطة التنمية ذاتها إلا أن الأعمال التي تحققها ذات أثر فعال على برامج تنمية المجتمع المحلي . وهذه الخدمات هي التي تتم على مستوى أكبر من المستوى المحلي سواء على المستوى الإقليمي أو القومي مثل مد الطرق العامة ومشروعات كهربة الريف وإقامة المصانع الكبرى والتطوير الإداري والتشريعي بمختلف صورته.

وتحديد مجالات العمل أي توزيع الاختصاصات بين المجتمع المحلي والقومي وأداء العمال يتوقف على طبيعة نظام الحكم والإدارة أهي مركزية مطلقة أم هناك حكم محلي قومي بجانب الحكومة المركزية . ثم هل هناك تخطيط قومي أو إقليمي أو محلي أم لا يوجد مثل هذا التخطيط.

## 2. المتطلبات الأساسية لبناء البرامج التنموية:

إن العاملين في مجال التنمية المحلية وبمشارك القيادات المحلية وأهالي المجتمع المحلي يحددون المتطلبات الأساسية أو خطوات بناء البرامج التنموية في ثلاث مهام مرتبطة ببعضها البعض . وتتمثل في :

### **1- تقويم وترتيب وتحديد احتياجات المجتمع المحلي :**

-إن الاحتياجات في المجتمع المحلي ليس لها حدود ، لأنها تبدأ بسيطة وتزداد في التعقيد والتركيب كلما حدث تغير في المجتمع وطالما أن التغير يحدث بالفعل وعلى الدوام من

البسيط إلى المركب ودليل ذلك أن الإنسان عبر التاريخ كان يسعى على الدوام لإشباع حاجاته ،ومازال هذا السعي قائما حتى الآن كما أنه سيظل قائما طالما كان هناك مجتمع إنساني.

-حتى يمكننا تحديد وتقويم احتياجات المجتمع يجب أن يعرف في البداية الوضع الحقيقي للموارد الموجودة في المجتمع بالفعل سواء أكانت هذه الموارد مادية أم بشرية ونحدد احتياجات هذا المجتمع سواء في الحاضر أو المستقبل .

-إن مشكلة عدم كفاية الموارد المتخصصة لإشباع الاحتياجات مشكلة حادة وشديدة التأثير لأنه مع محدودية الموارد فإن الحاجات سوف تكون على الدوام غير محددة وهذه المعادلة صعبة تحتاج إلى إيجاد حلول مناسبة لها ، واحد هذه الحلول مرتبطة بقيام الأهالي بالتعاون مع أجهزة التنمية المختصة باختيار نوعية الحاجات التي تحتاج إلى إشباع . ثم تضعها في قائمة الأولويات وتعني قائمة الأولويات إن هناك أهمية أو فضيلة على مشروع آخر ،وبإعداد هذه القائمة سيكون لدينا درجات متنوعة من الأهمية ومن الفضلية لكل مشروعات المقترح تضمينها في البرنامج.

## 2- وضع أولويات مكونات البرنامج التنموي:

وفي هذه المرحلة يتم أولا ترتيب حاجات المجتمع المحلي تبعا لأهميتها وهذا بالتركيز على ثلاث خطوات رئيسية هي :

- حصر المشكلات.
- ترتيب المشكلات التي تم حصرها وفقا لأهميتها ودرجة تأثيرها وإمكانية مواجهتها.

- التأكد من دقة هذا الترتيب ،ويمكن اللجوء إلى الواقع الفعلي في الميدان لتحقيق هذا المطلب وإذا ما تطلب الأمر إعادة الترتيب يلزم علينا تحقيق ذلك المهم أننا نقوم بتجميع نتائج عمليات تحليل المشكلات وتقدير الاحتياجات والموارد المتاحة ،ووضع كل ذلك في منظومة واحدة ،وبالتالي يكون تعاملنا مع المشكلات والموارد والاحتياجات من خلال إجراء رئيسي واحد وفي وقت واحد لأن مثل هذا الإجراء يساعد مساعدة كبيرة وفعالة على وضع أولويات الخدمات المطلوب تحقيقها من خلال البرنامج التنموي كما يلي :

أ/ يتم إعطاء كل مشكلة في قائمة المشكلات وزن معين بحسب النظام الآتي:

- إذا كانت المشكلة غاية في الأهمية بالنسبة للمجتمع المحلي تأخذ وزنا يعادل 3
- إذا كانت مشكلة مهمة تأخذ مهمة تأخذ وزنا يعادل 2
- إذا كانت مشكلة متوسطة الأهمية تأخذ وزنا يعادل 1.

ب/ يتم إعطاء وزن لكل نوع من الخدمات بحسب تأثيرها على كل مشكلة بما يلي:

- إذا كانت المشكلة ذات تأثير قوى جدا على المشكلة تعطى وزن يعادل 3
- إذا كانت المشكلة ذات تأثير قوى على المشكلة تعطى وزن يعادل 2
- إذا كانت المشكلة ذات تأثير متوسط على المشكلة تعطى وزن يعادل 1.

ج/ يتم حساب أولويات كل خدمة بضرب وزن المشكلة التي تواجهها الخدمة في الوزن الذي حصلت عليه الخدمة بالنسبة لدرجة تأثيرها على المشكلة ثم جمع نواتج الضرب بالنسبة لكل خدمة.

ينبغي أن تكون واضحة أن حساب الأولويات وفقا لهذا النظام هو تقريبي يمثل مؤشرا للعمل فقط وأن درجة كفاءة هذا النظام تتوقف على درجة دقة عملية حساب الأوزان بدورها تعتمد على درجة خبرة المشتركين في عملية تحديد الأولويات<sup>1</sup>.

- في ضوء ما سبق قد يكون من المفيد أن نشير إلى أهمية إدراك المهنيين والممارسين والأهالي للمشكلة التي يواجهها الخبراء والمخططون في المجتمع المحلي عند التفكير في إعداد وتصميم البرنامج التنموي المتكامل وتتعلق هذه المشكلة عندما نقارن ما بين الحاجات الغير محددة بل والغير مكتملة للإشباع للإنسان والموارد المحدودة.

- في هذا المجال يجب التأكيد على ضرورة توفر تصورات مستقبلية عن احتياجات الأهالي عن طريق وضع قوائم بالاحتياجات خلال مدد زمنية معروفة 5 أو 10 أو 20 سنة مثلا.

- لعل من أهم الصعوبات المنهجية في مجال تحديد الاحتياجات أنها تتغير باستمرار وتظهر احتياجات جديدة فينهار ترتيب الاحتياجات القديمة .

إما على مستوى الأفراد المكونين لهذا المجتمع تكويننا وتركيبنا (رجال. نساء . أطفال ..... ) فتختلف الحاجات و التطلعات بالنسبة لكل فئة منهم وكذا تختلف من فرد لآخر . هذا بجانب صعوبات أخرى متمثلة في صعوبة جمع الحقائق والتأكد من مصدرها .

### 3- صياغة وتصميم البرامج التنموية المحلية :

يتم صياغة وتصميم البرامج التنموية المحلية وهذا في ضوء:

- أنها مجموعة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترويجية التي يتم تنفيذها من أجل تحسين خصائص المجتمع.

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص.ص.62.63.

- تقدير احتياجات أهالي المجتمع ،وتصميم البرنامج التنموي الملائم لمواجهة هذه الاحتياجات مع الاهتمام بالفئات السكانية المختلفة من حيث العمر السنية وما تحتاجه من خدمات مختلفة.
- تخطيط البرامج بالصورة التي تسهم في رفع مستوى المعيشة ورفع مستوى الوعي العام .وتعميق الإدراك لدى الأهالي بشأن مشكلاتهم واحتياجاتهم المجتمعية وتعميق شعورهم بالمسؤولية الفردية والجماعية عن تغيير المجتمع.
- ضمان المشاركة الفعلية من جانب أبناء المجتمع بما يحرك دوافعهم نحو التغيير المستمر لظروف المجتمع إلى الفضل.
- بث الإحساس لدى أفراد المجتمع من أجل التطلعات المستمرة من جانبهم لمستويات أفضل من الحياة.
- تخطيط البرامج بما يسمح بالتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لأفراد وجماعات المجتمع ،وللمجتمع المحلي عموماً على مدى 20 سنة لكل فئة من الفئات السكانية ،وتقدير كافة المتغيرات التي تدخل في نطاق ذلك<sup>1</sup>.

### 3. شروط بناء برامج التنمية الريفية :

تقوم برامج التنمية الريفية وكغيرها من البرامج التنموية على مجموعة من الشروط والمعايير ،ولعل أهم هذه المعايير ما يتعلق بالأهداف التي يسعى البرنامج لتحقيقها وكذا ما يتعلق بالأساليب والوسائل التي سيلجأ إليها مخططو ومنفذو البرنامج لتحقيق أهدافه

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص.ص. 65.64.

،ومما سبق يمكننا بلورة أهم شروط تنفيذ البرنامج التنموي ومكوناته الأساسية فيما يلي :

### 3-1- بالنسبة لمجموعة المعايير والمحددات المتعلقة بالأهداف :

#### 3-1-1- إن يستهدف البرنامج تحسين مستوى الحياة الاجتماعية الريفية:

جانب أو أكثر من جوانبها فإن معيار التحسين هو الارتقاء عن المستوى السائد في المجتمع قبل بدء البرنامج بدرجة ملموسة أو محسوسة كما يشير أيضا إلى تحقيق الأهداف عبر الزمن معين وفق تتابع ظاهر وواضح ،ومن ثم فإن البرنامج يتحدد مجراه في إطار جانب أو أكثر من الجوانب العملية في القرية مثل : التعليم . الصحة . الرعاية الاجتماعية . التدريب أو الترويج ...الخ مركزا على تحقيق تغيرات فعلية في الجانب الذي تم اختياره في صورة واقعية تفسر عن ارتقاء في خصائص أبناء المجتمع الريفي المتصلة به<sup>1</sup>.

#### 3-1-2- أن تلبي أهداف البرامج احتياجات حقيقية ومصالح فعلية للمجتمع المحلي :

والمقصود بالاحتياجات هو النقص أو الفرق بين المستوى السائد في خاصية اجتماعية معينة وبين مستوى قياسي أو معياري أو مأمول لهذه الخاصية ،غالبا ما يتحدد ويعرف من خلال خبراء التنمية والقيادات المستنيرة في المجتمع المحلي وقد لا يشاركونهم في ذلك الرأي القاعدة العريضة من أبناء المجتمع والذين تعودوا وألفوا المستوى السائد ، بل قد يعتبره البعض منهم تقليدا ساريا وتراثا اجتماعيا باقيا لا ضير منه أو حتى ينبغي استمراره والحفاظ عليه ،أما المصالح فيقصد بها المنافع المادية والمعنوية التي يسعى أبناء المجتمع المحلي برغبتهم وإدراكهم الواعي إلى بلوغها وتحقيقها .

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص 30

سواء أحققت في المدى الطويل أو القصير إشباعا للاحتياجات المحلية الحقيقية، ولهذا فإن البرامج خلال المراحل المبكرة للعمل التنموي يجب أن تعمل على إشباع المصالح كما يدركها ويراهها غالبية أفراد المجتمع، ثم تنتقل هذه البرامج من المراحل التالية لتشبع الاحتياجات الحقيقية كما يراها الخبراء والقادة بشرط ضروري وحيوي أن ينجحوا في إقناع أبناء القرية بتبنيها والاعتقاد في جوهرها كي تنتقل من جانب الاحتياجات غير المدركة إلى جانب المصالح التي يعوزها وبمعنى آخر فإن المهارة الفنية لخبراء التنمية في هذا المضمار تتجلى في أن ينجحوا في تعديل قائمة المصالح التي يسعى أبناء المجتمع لبلوغها كي تتضمن وتشمل الاحتياجات الحقيقية لهذا المجتمع.

### 3.1.3- أن تفتح البرنامج الفرص أمام موجات متتالية من التغيير :

حقا إن المطلوب من البرنامج الاجتماعي المختار أن يرفع أو يرتقي بشكل عملي بجانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية الريفية، غير أنه مطالب في نفس الوقت ببرنامج تنموي أن يفسح الطريق أمام احتمالات وفرص تغييرات متتابعة مستمرة سواء في ذات الجانب الذي اختص به أو في غيره من جوانب الحياة الاقتصادية الريفية<sup>1</sup>.

إن البرنامج الذي يستحق أن يكون ضمن خطة التنمية الريفية المتكاملة ينبغي عليه أن يسعى إلى رفع مستوى الطموح لدى أبناء المجتمع المحلي، ويسلحهم في نفس الوقت بالمهارات والقدرات التي تتيح لهم ترجمة آمالهم من مجرد آمال وأحلام إلى واقع حسي ملموس يؤصل هذه السمة التنموية في المجتمع بما يجعل للبرنامج المحدد آثار وانعكاسات إيجابية واسعة المدى على التنمية الريفية.

---

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص .ص 31-40

### 4.1.3- أن يسعى البرنامج لبلورة بناء قيمي جديد للمجتمع مواتي للتنمية<sup>1</sup>:

فالقيم تشكل القاعدة الإستراتيجية للمجتمع ومنها تنطلق أهدافه وفي إطارها تتحدد أساليب تحقيقها وفي ضوئها تبنى الأحكام والمعايير لقبولها المجتمع أو رفضه لأنشطة الأفراد والجماعات داخله، وفي كثير من الأحيان فإن بناء القيم في المجتمع قد يلعب دورا سلبيا مثبطا للتنمية، ولكي تتاح فرصة حقيق للتنمية من الضروري ن تسعى برامجها إلى بلورة بناء قيمي جديد مشجع ومواتي للتنمية، وهذا البناء يعتمد على محورين أساسيين أولهما : الحفاظ على القيم الاجتماعية والايجابية أو المواتية للتنمية وثانيهما : تغيير القيم الاجتماعية السلبية والمثبطة للتنمية ففي كل مجتمع محلي كثير من القيم التي أرسى تقاليد ساعدت هذا المجتمع على البقاء والاستمرار ومجابهة الضغوط الداخلية والخارجية المتنوعة، بما ساعد على صيانة المجتمع والحفاظ عليه قائما عبر أجيال وعصور متتالية، وهذا النوع من القيم ينبغي ولا بد أن يشمل البناء الجديد الذي تسعى التنمية لإقامته، وعلى ناحية أخرى فإن البرنامج التنموي يجب أن يساعد على تعديل أو تغيير القيم الاجتماعية السلبية أو غير المواتية للتنمية.

### 5.1.3- أن يوجه البرنامج منافعه الأساسية للقاعدة الاجتماعية العريضة<sup>2</sup>:

من الطبيعي أن يسعى البرنامج التنموي كي تنتفع به وبنواتجه وبصورة أساسية وفي المرتبة الأولى القاعدة السلفية العريضة في المجتمع والتي تتصف بأنها الأكثر عددا والشد فقرا.

وغالبية المجتمعات النامية تتسم بسوء توزيع الدخل والثروة الاجتماعية حيث تتركز حيازتها وتندفق عوائدها لصالح الأقلية العددية التي تحتل قمة الهرم الاجتماعي، في حين تتدنّى وإلى درجة الكفاف أحيانا الأنظمة والعوائد التي تنالها الكثرة الغالبة من قاعدة هذا الهرم. إن تلك القاعدة الكبيرة الفقيرة هي أشد فئات المجتمع حاجة إلى جهود

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص 41-43

<sup>2</sup> عبد الهادي الجوهري . المرجع نفسه . ص 45.

التنمية كي تساعد على النجاة من الهوة السحيقة التي تفصلها عن الفئات الأعلى المتخمة نسبيا. ولاشك أن الفقر الاقتصادي الذي تعيش فيه هذه الفئة القاعدية يحد كثيرا من فرصتها في الحصول على المنافع الاجتماعية العامة كالـتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والترويج والإعلام.....

### 2.3- مجموعة المعايير المتعلقة بالأساليب:

1.2.3. أن يعتمد البرنامج على المنهج التكاملي<sup>1</sup>:

فالبرنامج الاجتماعي التنموي يجب أن يزيد باستمرار فرص المشاركة الشعبية المستنيرة في شؤون المجتمع. فالمشاركة هي الركيزة الثانية لأي عمل تنموي إلى جانب التقدم، وبدون المشاركة يفقد العمل التنموي فاعليته وجوهره، ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى أي برنامج تنموي على محورين أحدهما داخلي وثانيهما خارج البرنامج.

ويشير المحور الداخلي للبرنامج إلى ضرورة وجود مشاركة شعبية واعية أثناء بناء البرنامج وتنفيذه فالمستفيدين بالبرنامج يجب أن يشاركوا إلى جانب الخبراء والقادة في وضع أساس وأساليب تنفيذه وأن يتحملوا الجانب الكبير من أعباء التنفيذ وأيضا يشارك في جانب من تقييمه أما المحور الخارجي للبرنامج فيشير إلى أن نواتجه ومخرجاته ينبغي أن تساعد على استثارة الرغبة في المشاركة الشعبية المستنيرة في البرامج والأنشطة الأخرى التي تتضمنها خطة التنمية الريفية.

2.2.3- أن يعتمد البرنامج بدرجة أساسية على الموارد المحلية<sup>2</sup>:

ويقصد بالموارد المحلية ما يمكن أن يكون متاحا في المجتمع المحلي في شكل مباني وتجهيزات ومعدات وخدمات وأموال وأيضا عمالة بشرية وخبرة فنية وكذلك مؤسسات

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص 45.

<sup>2</sup> عبد الهادي الجوهري . مرجع سابق . ص 46.

ومنظمات قائمة، وكل مجتمع محلي مهما تضاعف حظه من الثروة والغنى فإن لديه موارد وإمكانيات قد تبدو محدودة في ضوء استعمالاتها الراهنة، غير أن إعادة توجيهها وتوظيفها يمكن أن يحرر قدرا منها يمكن تخصيصها لاستعمالات وأنشطة جديدة مما يعد إضافة عملية كفصول لمحو الأمية، أو استغلال مضيعة القرية كقاعة للاجتماعات العامة لمختلف المنظمات الشعبية في القرية والاستفادة من فناء الوحدات الصحية لعقد ندوات التوعية للسيدات المختلفة التي تدخل في نطاق خبراتهم.... كل ذلك بمثابة أمثلة للاستفادة بموارد محلية متاحة بالفعل في المجتمع الريفي في تنفيذ أنشطة التنمية وبرامجها.

### 3.2.3- أن يعتمد البرنامج على المنهج التكاملي:

إن هذا الاعتماد يعني أنه كلما وجدت وتهيأت فرصة لكامل البرنامج مع برامج أخرى في خطة التنمية الريفية يجب اغتنامها، وأيضا كلما لاحت فرصة لتكامل منظمة مع منظمات أخرى في القرية فيجب التمسك بها من خلال البرنامج. وبمعنى آخر فإن البرنامج يعتمد التكامل الوظيفي والبنائي أسلوبا ومنهاجا في نشاطه وبتكراره واستمراره يصبح التكامل هو سمة في مختلف الأعمال والجهود التنموية في القرية.

فمن الناحية الوظيفية يجب أن يسعى البرنامج إلى إيجاد تكامل عضوي بينه وبين أنشطة أخرى اجتماعية أو اقتصادية في إطار خطة التنمية الريفية المحلية وهو ما يؤدي إلى أن تكون البرامج متساندة وظيفيا وليست مجرد جزر من الأنشطة المتباعدة المنعزلة.

ومن الناحية البنائية يجب أن يسعى البرنامج إلى إيجاد تكامل بنائي بين مختلف المنظمات في القرية باجتماع أكثر من منظمة واحدة للمشاركة في تنفيذ البرامج.

### 4.2.3- أن يقدم البرنامج أفضل خدمة بأقل تكلفة :

فرغم أننا نركز الاهتمام هنا على البرامج الاجتماعية، فإن معيار كفاءة توظيف الأموال المنفقة على البرنامج الاجتماعي مقاسا بتقديم أفضل خدمة بأقل تكلفة يجب أن يكون دوماً في حسابان مخططي ومنفذي ومقومي البرنامج حتى لا يمثل البرنامج إهدار للثروة الاجتماعية غير أننا يجب أن نحتاط من الاتجاه الذي قد يتبناه البعض بضغط الإنفاق في الأنشطة الاجتماعية إلى حدود دنيا بدعوى أنها أنشطة غير ذات عائد مالي. ومن ثم يؤثر ذلك بشدة على نوعية الخدمة المقدمة ومدى ملاءمتها للاحتياجات المحلية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري. مرجع سابق. ص. 48-47

#### 4- أهمية برامج التنمية الريفية للمجتمع ككل :

تتبع أهمية برامج التنمية الريفية من كون أن المناطق الريفية عادة تكون متخلفة إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية إذ أن كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق المناطق الريفية تشير إلى كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفشية بصورة خطيرة في تلك المناطق وربما يرجع ذلك إلى الإهمال الشديد – ولفترات زمنية طويلة – لتلك المناطق وقلة الاعتمادات المالية والبرامج المخصصة لتنمية المناطق الريفية. وهناك العديد من المميزات التي يمكن أن تجنبها الأمة ككل من وراء تحسين ظروف الحياة بالمناطق الريفية ويمكن حصر هذه المميزات في النقاط التالية:

- تقلل برامج التنمية الريفية من تيار هجرة غير المهرة وغير المدربين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية كما وأنها تزيد من فرصة نجاح هؤلاء المهاجرين إذا هاجروا.
- تقلل التنمية الريفية من الضغط على المرافق والخدمات العامة المنهكة بالمناطق الحضرية. فهناك بعض السكان الحضريين الذين سيرغبون في العودة إلى المناطق الريفية وفي هذه الحالة سيساعد التنمية الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للمعيشة والعمل.
- إمكانية تقليل التلوث بالمناطق الحضرية وذلك من خلال بقاء السكان الريفيين في مجتمعاتهم، وبذلك يمكن القضاء على ملوثات البيئة بكلفة أقل .
- تساعد زيادة الدخل بالمناطق الريفية نتيجة عملية التنمية الريفية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة من القطاعات الأخرى مما يشجع من فرص الانتعاش الاقتصادي.

- تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور بعض القيم الاجتماعية مثل تماسك المجتمع المحلي والإسهام العام في عملية اتخاذ القرارات المحلية<sup>1</sup>.

## II. المرأة الريفية:

### I. الاتجاهات والمداخل النظرية لأدوار المرأة الريفية في التنمية :

لقد تعددت الاتجاهات والمداخل النظرية التي تعالج موضوع المرأة في التنمية وحتى الآن لا توجد نظرية موحدة تعالج هذه القضية. ومن خلال النظريات العامة للتنمية اخترنا نظريتي التحديث والامبريالية لنبدأ بها معالجة مساهمة أدوار المرأة في التنمية.

#### أ- نظريات التحديث<sup>2</sup>:

تقوم إحدى هذه النظريات على التحديث بقصد التغيير الثقافي الديناميكي المطلق من القارة الأوروبية ويشمل هذا التغيير نوعين هما:

الأول: محدود يحاكي أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة.

والثاني: يوجه للدول النامية وهو يعني التدخل الهادف إلى التحرر من الوضع التقليدي في مجالات الثقافة والتقنية والاقتصاد شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع.

ويؤخذ على هذه النظرية أن هناك فرق بين بداية مراحل التحديث في الدول النامية عنه في الدول الغربية المتقدمة. وأن ما يصلح لاستخدامه لثقافة لا يصلح لكل الثقافات ولذلك يصبح من الضروري الاختيار الرشيد من بين هذه الثقافات بما يمكن الدول المتخلفة من استيعابه حتى يصبح صفة ملازمة لهذا المجتمع. ومما يؤخذ على نظرية التحديث أنها تميل بشدة نحو محاكاة نموذج التنمية في الدول الغربية ويؤخذ على هذه

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر . مرجع سابق . ص.ص. 12.13.

<sup>2</sup> سامية محمد فهمي. أدوار المرأة الريفية في التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية. 2003. ص. 50.

النظرية أنها تبنى اتجاهها عاما تطبقه على الدول المتخلفة وهذا يعكس إيماننا بعمومية التنمية حتى ولو اختلفت الثقافات وهذه النظرية تركز على ضرورة إزالة العجز البنائي في هذه الدول دون أن تقدم بدائل أخرى لحل مشكلات البلدان النامية .

### ب- نظرية الامبريالية :

وتعنى هذه النظرية بالسياسات التوسعية لتحقيق السيطرة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية وتفرق هذه النظرية بين اتجاهين:

الأول : نظريات تلقي الضوء على أهمية السياسات التوسعية الامبريالية بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد في الدول المستعمرة.

الثاني: نظريات تحلل بالاتجاه الأول وتعبّر عن الفكر الماركسي التقليدي وهو ينتمي لدول أوربا بينما يعب الاتجاه الثاني عن التفكير الماركسي الحديث النابع أساسا من دول أمريكا وآسيا.

-ومن خلال تطبيق النظريتين السابقتين يمكننا استخلاص العديد من الاتجاهات الفكرية فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية.

### - اتجاه ثنائية الثقافة<sup>1</sup>:

وهذا ما يعرف بالتثقيف ويقصد به استعارة ثقافة مجتمع آخر وتطبيقها في مجتمع ما . ويتغلب على هذا النموذج حتمية ثنائية النظم حيث تستمر الدول التقليدية ومع ذلك فإن في بعض مظاهرها تنتمي إلى المجتمعات الحديثة نتيجة محاولة التخلص من البناءات الثقافية التقليدية . هذا وتجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية وهي أن الثنائية في النظم ليست مظهرا من مظاهر التخلف بقدر ما هي أحد مسبباته.

---

<sup>1</sup> سامية محمد فهمي .مرجع سابق .ص 51.

وفي الباحثة أن هناك فرق بين الشائبة الناتجة عن استيراد أنماط ثقافية من خارج المجتمع وغالبا ما يوجد النوعان معا.

ولكن بالنسبة لاستيراد نماذج ثقافية من خارج المجتمع وأخرى قامت نتيجة تغييرات حدثت من داخل المجتمع وغالبا ما يوجد النوعان معا ولكن بالنسبة لاستيراد نماذج ثقافية جديدة من خارج المجتمع فهذه نجدها تتطور بسرعة بسبب طبيعة المجتمعات الديناميكية التي خرجت منها أما النماذج الثقافية النابغة من نفس المجتمع فهي تتغير ببطء وهذا بعينه ما يمكن تسميته تنمية التخلف في الدول النامية.

### - الاتجاه الاجتماعي التطوري<sup>1</sup>:

يهتم هذا الاتجاه بوضع المرأة ومركزها عبر المراحل التاريخية من خلال التغيير والتطور التلقائي للمجتمعات، وهذا الاتجاه يسمح بدراسة ادوار المرأة من خلال تحليل الديناميكيات المختلفة التي تولد التغيير الاجتماعي مثل التغيير في البناء السكاني، والتوازن بين الموارد والاحتياجات.....يتجه هذا النموذج نحو دراسة الفروق بين الجنسين وتؤكد خصائصه على أنه كلما اتجه المجتمع نحو التخصص كلما زادت إنتاجية الإناث كجماعة متخصصة وبناءا على هذا الاعتقاد كانت المجتمعات البدائية التي من طبيعتها عدم التخصص أي أنها أقل إنتاجية وبالتالي أكثر فقرا. وحتى في المجتمعات الأكثر تعقيدا وقدا نجد أن الجماعات غير المتخصصة تؤدي أعمالا هامشية ذات إنتاجية محدودة ومن منطلق عدم المساواة بين الجنسين في هذه المجتمعات تؤكد - بوسروب - أن المرأة تقوم بأعمال بسيطة وغير هامة في المستويات الدنيا للاقتصاد. وهذا يرجع إلى وجودها في المستوى الأدنى للهوة الإنتاجية وبالتالي تعاني من عدم المساواة وانعدام العدالة في المعاملة. وقد ساعد اتجاه الدول المتقدمة نحو التخصص والمهنية والبيروقراطية في تأكيد هذا الاتجاه بالنسبة لعلاقتها بالقطاعات الفقيرة.

<sup>1</sup> سامية محمد فهمي . مرجع سابق . 2003. ص. 52.

### ج- اتجاه التبعية :

تري الباحثة أن اتجاه التبعية له ارتباط وثيق بتأخير المرأة في البلاد العربية ، وأنه لا يمكن فهم علاقات القوة بين المرأة والرج إلا إذا درسناها من خلال نظم الاقتصاد والإنتاج.

ويؤكد هذا تلك الأبحاث العديدة التي تظهر منذ اليوم العالمي للمرأة والتي تؤكد النظم الاقتصادية على المرأة سيما في بلاد العالم الثالث وأن موقفها أصبح كموقف الدول الفقيرة وتعبئتها للدول الغنية أي – هامشية – وهذا يعضد الاتجاه نحو التخلص من أحد الأسباب الرئيسية لتخلف المرأة ألا وهو التبعية للدول المتقدمة . ورغم مظهرية وجود فرص عديدة لمساهمة الإناث في ظل هذه السياسة إلا أنه اتضح للعديد من البلدان أن أعباء المرأة تضاعفت نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها تلك المجتمعات التابعة لسياسات الدول المتقدمة .<sup>1</sup>

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن تدني قيمة الدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط ارتباطاً أساسياً بنمط الإنتاج الرأسمالي وانتهاء<sup>2</sup> بتبعية المرأة للرجل .

### د- اتجاه التنمية :

يطلق هذا الاتجاه نحو تأكيد أن إحداث التنمية بهدف ووفق خطة عامة لإجراء تغيير مرغوب أكلا في رفع مستوى الحياة في تلك المجتمعات.

وكان من نتائج تطبيق هذا الاتجاه في الدول النامية ردود فعل غير ايجابية . ويرجع ذلك إلى عدم اشتراك الأهالي في مراحل التنمية من بداية وضع السياسة إلى مستوى

<sup>1</sup> سامية فهمي مرجع سابق . 2003 . ص. 54.

<sup>2</sup> محمد سيد فهمي . المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث . الاسكندرية . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . 2007 . ص. 78.

مراحل التقويم كذلك إن اتجاه التنمية سيظل غير فعال ما دام المهتمون به يعطون الأولوية للقرارات والقوانين والتشريعات والجزاءات في نفس الوقت يهملون التغييرات التلقائية في البناءات وفي مواقف اتخاذ القرارات .

والأكثر من ذلك أن أنصار هذا الاتجاه لم يهتموا بالمرأة وقللوا من قيمة ما يؤديه من عمليات ووظائف داخل الأسرة ،في العمليات الزراعية في صناعة المنتجات وفي العمليات التسويقية رغم أن بعض هذه العمليات تتخصص فيها المرأة ومع هذا لم تنل الاهتمام ولا يوجد عنها دراسات .وفي العديد من الدول التي تبنت هذا الاتجاه كأسلوب للتنمية المقصودة فقد لوحظ أن المرأة فقدت الكثير لاسيما حينما تحددت أدوارها وضاعت أمامها فرص العمل ويتضح ذلك بصفة خاصة في المناطق الريفية حيث أصبحت في موقف لا تحسد عليه. بعد أن كانت مركزا للإشعاع الاقتصادي وبعيدة عن منافسة السواق المحلية ومن آثار تطبيق هذا الاتجاه على المرأة:

- إغفال النظر إلى المجتمع نظرة شاملة ،واعتبار أن أي تغيير في جانب من جوانب الحياة لا يعتبر منفصلا عن إحداث التغييرات في بقية الجوانب سلبا وإيجابا (مثال التكنولوجيا التي أفادت الرجال وزادت من أعباء النساء).
- أدى التناقض في عمليات التنمية في الدولة الواحدة إلى عدم استفادة المرأة من المشروعات التنموية.
- تلعب القيادات السياسية دورا أساسيا في التخطيط للتنمية ولكن يقل اهتمامها بالتغييرات التلقائية التي تحدث في المجتمع لاسيما فيما يتعلق بدور الإناث<sup>1</sup>.

## 2. واقع المرأة الريفية في التنمية :

<sup>1</sup> سامية فهمي . مرجع سابق . ص.ص. 56.57.

تمثل المرأة في مجتمعنا الأم، الأخت، الزوجة والبنات وعليها في كل هذه الجوانب أن تحافظ على نفسها وعلى الأسرة قوية آمنة وتبتعد عن كل ما ينعص الحياة الأسرية حتى يستطيع كل فرد في الأسرة القيام بتأدية واجبه الكامل في المجتمع.<sup>1</sup>

هذه كلها واجبات تتحملها المرأة في مجتمعنا المعاصر لكي يصبح مجتمعا قويا متماسكا ناهضا ومن جانب آخر نجد أن المجتمع يحتاج إلى لمسات الحنان والرفق والعطف، ولن يضيفي على المجتمع هذه الخاصية إلا المرأة، إضافة إلى دورها الفعال في تنمية المجتمع رغم وجود مجموعة من المعوقات منها الفجوة النوعية والتمييز ضد المرأة وعدم حصول المرأة على حقوقها العادلة وعدم تقدير الجهد والعمل الذي تقوم به.<sup>2</sup>

ومثال ذلك المرأة الريفية إذ أن العديد من الدراسات عن المرأة في المجتمعات المحلية المختلفة وضحت أن الدوار الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في هذه المجتمعات لاسيما الريفية لا تنال التقدير الكافي ولا تتوفر لها المعارف الإرشادية المطلوبة.<sup>3</sup>

فالواقع أن المرأة الريفية بأعمال كثيرة تفوق طاقتها الجسمية إذ طبقا للعادات والتقاليد السائدة في الريف تتزوج الفتاة في سن مبكرة وتحمل في سن مبكرة أيضا يتوال الحمل والإنجاب فتتأثر صحتها، هذا إلى قيامها أو مشاركتها مع غيرها من الإناث في أسرتها في أداء عمليات كثيرة مختلفة الأنماط منها تربية الأطفال إعداد الطعام تربية وحلب المواشي. تخزين المحصول... الخ.

وهكذا نرى حجم الأعمال التي تقوم بها المرأة في المجتمعات الريفية في إطار الأوضاع السائدة بالريف وهي إن كانت تؤدي بطريقة تقليدية فائقة المهارة اكتسبتها بالممارسة والتمرن وفي حدود مستواها التعليمي .

<sup>1</sup> عبد المحسن عبد المقصود. المرأة في المجتمع المعاصر. ليبيا دار العلم الثقافة. 2002. ص. 208.

<sup>2</sup> خالد حسن حسين. المرأة وقضايا معاصرة. مصر. دار ومكتبة الإسراء. 2006. ص. 48.

<sup>3</sup> سامية محمد فهمي. مشاركة المرأة في تنمية المجتمع. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 2001. ص 255.

وتؤمن الباحثة بأن الوقت مازال متسعا والفرصة سانحة لتحسين معدلات الأداء ومعدلات الإنتاج للمرأة الريفية إذا كان هناك تخطيط لتدريبها وتنمية مقدراتها ومهارتها.

ولا يغيب علينا أن النمو الاجتماعي والاقتصادي للمرأة لم يعد متروكا للنمو التلقائي للمجتمعات أو لتطور الأحداث والجهود الفردية وحدها . بل أصبح عملية تستلزم الدراسة العلمية والتحليل الدقيق لواقع المجتمع ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية لأحداث التغيرات والأزمة في نشاط هذا المجتمع للوصول به إلى المستوى المنشود. وأنه على الرغم مما تعرضت له المرأة من إهمال أو قسوة في الظروف التي تعمل في ظلها وعلى الرغم من خضوعها للقيم والعادات والتقاليد إلا أنها ظلت مشاركة في التنمية.

وبالتالي فتحديث المرأة أو تنميتها لا يتم من خلال عزلها عن الإطار الثقافي المجتمعي الشمل وكذلك لا يتم في ضوء نظريات التحديث والامبريالية من خلال نقل أو استيراد السمات المميزة للمرأة الغربية ت=نقلا دون غربة هذه السمات وقياسها في ضوء القيم الثقافية الإيجابية<sup>1</sup>

### 3- القضايا المرتبطة بتنمية المرأة الريفية واحتياجاتها :

أولا : القضايا العامة التي لها أولوية في تنمية إنتاجية المرأة العربية الريفية :

#### ● قضية الاستقرار السياسي:

من أجل إحراز تقدم ملموس لابد من توافر اطر تشير إلى الاستقرار السياسي وليس على مجرد تواجد الأموال للاستفادة من التطورات التكنولوجية والعلمية لأن ذلك يؤدي

<sup>1</sup> سامية فهمي . مرجع سابق . ص. ص. 61-63.

إلى ما يمكن وصفه بالركود الذهني في إطار الاعتماد الفني بمنطقة التقليدي وبمفهومه الضيق.<sup>1</sup>

إضافة إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين والتي تضع المرأة في مرتبة ثانية مقارنة بالرجل ،ولتكثيف الجهود الكفيلة بتحقيق المساواة التامة في كافة المجالات دون تمييز من أي نوع بحيث تكفل مشاركة المرأة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات<sup>2</sup>.

#### ● قضية نقل التكنولوجيا أو توليدها بالجهود الذاتية:

تعتبر قضية نقل التكنولوجيا والأسس التي تقوم عليها من القضايا الساخنة بالتكنولوجيا المنقولة لا تسهم في عملية الارتقاء التكنولوجي الحقيقي للطرف المستقبل الذي يقتصر دوره على استضافة هذه التكنولوجيا التي تظل غريبة عن البنيان الاجتماعي الاقتصادي. وفي إطار هذا التعريف تكون هناك صعوبة في هضم هذه التكنولوجيا الوافدة واستيعابها.

وسبيل نقل التكنولوجيا باستيرادها هو احد السببين لامتلاك التكنولوجيا أما لسبيل الآخر فهو الاجتهاد لامتلاك التكنولوجيا بتوليدها بالجهود الذاتية هو السبيل الأفضل ولأبقى<sup>3</sup>.

#### ● المشكلة السكانية في العالم العربي :

المشكلة السكانية الأساسية لمعظم الدول العربية ليس الفقر في الموارد الطبيعية وإنما التخلف في الموارد الإنسانية البشرية ولبناء رأس المال البشري فان هذا يعني تطوير

<sup>1</sup> سامية فهمي . مرجع سابق . 2003. ص 264

<sup>2</sup> رفيقة سليم حمود . المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل . القاهرة . دار الأمين . بدون سنة . ص

<sup>3</sup> سامية محمد فهمي . المرجع السابق . ص 266.

مستوى التعليم والمهارات وتحسين مستويات الصحة النفسية والعقلية والجسمانية للأفراد لأن اكتسابها مهارات ينعكس بالضرورة على رفع الأسرة الريفية عموماً وإنماء المرأة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بل تصبح المرأة واعية بالتنمية وضرورة مشاركتها فيها.

فمواجهة المشكلة السكانية تتم من خلال تقييم إبعاد المشكلة من نواح ثلاث :النمو السكاني ،توزيع السكان ، خصائص السكان في مواجهة كاملة مع إعطاء المرأة البعد الرئيسي كمحور في هذه المعالجات.

#### • الموارد :

في سبيل تحسين إنتاجية المرأة الريفية ورفع مستوى معيشتها لابد من وضع أكبر قدر من الموارد لفترة زمنية طويلة تحت إشراف البلدان العربية وخاصة قطاعاتها الريفية وتعتبر السياسات المالية والتجارية الدولية بما في ذلك تعزيز الأسعار الدولية للمنتجات وسياسات التسويق من الأمور الهامة في تقرير حالة المرأة الريفية عند تخصيص الموارد على الصعيد العربي وبخاصة اللازمة الريفية الراهنة وتزايد تنمية البلدان النامية فيما يتعلق بالغذاء وإتاحة الموارد للعناصر المتعلقة بالمرأة في مشاريع التنمية الريفية وفي البرمجة القطاعية في الزراعة ومصايد السمك.

**ثانيا : قضايا المرأة الريفية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم<sup>1</sup> :**

#### • مشكلة التنظيم بين جماعات الإناث:

لابد من إعادة النظر في الأجهزة النسائية بالبلدان العربية وذلك لتهيئة توجيه السياسات والبرامج ولربط المنظمات المحلية بالتخطيط القومي والإقليمي

---

<sup>1</sup> سامية فهمي . مرجع سابق . ص .ص.267-269

والعالمي وينبغي ربط المنظمات غير الحكومية بالأجهزة النسائية وتنسيق أنشطتها.

● مشكلة استخدام الوقت للمرأة :

في عملية التنمية توجد منافسة بين الوقت الذي تكرسه المرأة الريفية للإنتاج والوقت الذي تخصصه للأسرة وللواجبات المنزلية. ولذلك فالاهتمامات الجادة لا بد أن تنصب على تطوير وتحسين التكنولوجيا المنزلية ومراعاة ما تتكبد به المرأة من عناء في أعمالها بغية اتخاذ التدابير التي تريحها من هذا العناء حتى تتوفر للعمل المنتج.

● توفير المعلومات والبحوث:

هناك حاجة شديدة إلى المعارف والمهارات والموارد المحلية اللازمة لوضع الخطط الإنمائية، وهذا يتطلب توفير بحوث في مجال المؤثرات اللازمة الجديدة المتعلقة بحالة المرأة الاجتماعية والاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج ومهارتها في الزراعة والصناعة والحرف أي تكون قاعدة للبيانات.

0 سبل تحسين إنتاجية المرأة في المناطق الريفية :

لا بد من التأكيد أن المرأة الريفية منخفضة الإنتاجية لأن الموارد المتاحة محدودة إضافة إلى حرمان المرأة رغم أحقيتها في الدين الإسلامي والقوانين الوضعية من الحصول على الحقوق والقروض والمواصلات والنقل والتكنولوجيا والتدريب ولذلك يجب إعطاء أهمية قصوى حول :

- فرص الحصول على الأرض والمياه والموارد الإنتاجية .
- فرص الحصول على الائتمان.
- فرص الحصول على التكنولوجيا والتدريب والخدمات الإرشادية..
- فرص وصول المرأة الريفية إلى أنشطة أخرى خارج القطاع الزراعي.

0 سبل تحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية :

- من أجل تحسين الحالة الاجتماعية للمرأة الريفية لابد من النهوض بالمستوى الذي عنده تلبي الاحتياجات الاجتماعية كإمكانية الحصول على المياه والوقود والتعليم والتدريب والخدمات والضمان الاجتماعي .

#### 0 تحسين مشاركة المرأة في المؤسسات الاقتصادية ، الاجتماعية

##### والسياسية<sup>1</sup> :

- الهدف هو تحسين فرص وصول المرأة الريفية لمراكز اتخاذ القرار وصنعه في تلك المؤسسات والمشاريع التنموية الريفية والإدارة كذلك تعبئة جهود المرأة الريفية وتنظيمها مع التنسيق بين مختلف الوزارات أو الإدارات القطاعية على جميع المستويات من أجل تحسين مشاركة المرأة.

#### ثالثا : مقترحات خاصة بالاحتياجات التدريبية الإرشادية للمرأة الريفية :

- التعرف على طبيعة أدوار المرأة الريفية في المجالات السارية والاقتصادية والزراعية وفيما يتعلق بالأفكار والعادات والممارسات التقنية .
- حصر الاحتياجات التدريبية والإرشادية بمقارنة الأدوار الحالية والمنشودة تنمويا .
- ترشيد المرأة في مجالات التعليم السري والرعاية للوالدين بسبب قصور المداخل كالتي تتولاها الأجهزة القائمة بهذه البرامج.
- الترشيد الاستهلاكي والإنفاق فالمؤشرات تؤكد أن الإنفاق المتزايد ينصب على النواحي الاستهلاكية الغذائية مع ضعف الإنفاق في النواحي التعليمية والصحية والترويجية والثقافية.
- الترشيد الادخاري والاستثماري.
- الترشيد في الارتفاع بالمستويات المعيشية السرية .
- الترشيد في مجال تحسين البيئة والمجتمع.

---

<sup>1</sup> سامية فهمي . مرجع سابق . ص 269.

- احتياجات إرشادية متعلقة بالأمان النفسي والاجتماعي والحقوق والواجبات مع توفير الحماية القانونية والدفاع عن الحقوق مع توفير هذه الخدمات الإرشادية عن طريق المتخصصين بالمجال<sup>1</sup>.

## الفصل الرابع

### التنمية الريفية في الجزائر

1. واقع المناطق الريفية في الجزائر.
2. السياسات التنموية المتبعة في الريف الجزائري ما بعد 1962م.

---

<sup>1</sup> سامية محمد فهمي . مرجع سابق . 1.2. م ص 329

3. سياسات تنمية الريف عن طريق الإصلاحات.

4. سياسات التنمية الريفية في الجزائر ما بعد سنة 2000م

أ/ وضع إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة.

ب/المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

ج/وضع سياسة للتجديد الريفي.

## I. واقع المناطق الريفية في الجزائر:

### 1- واقع السكان والديمغرافيا:

تشير التقديرات إلى أن 13.8 مليون جزائري ريفيون من أصل إجمالي عدد السكان البالغ أربعة وثلاثون مليون نسمة<sup>1</sup> وهو موزعون في 979 بلدية من أصل 1541 بحسب الوزير الجزائري رشيد بن عيسى.

أما بالنسبة للهجرة فلا تزال تدفقاتها غير متوازنة وهذا نتيجة لاستمرار التحرك صوب المناطق الساحلية وحول بعض المراكز الحضرية نظرا لجاذبيتها الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى الجانب التاريخي والذي أثر على حركة الهجرة في الجزائر تأثيرا واضحا، إذ رافق استقلال الجزائر حركة قوية لاحتلال المدن بحثا عن الرفاهية والخدمات العامة والخاصة والملكية والتي كانت حكرا على الأوربيين.

### 2- واقع الأنشطة والأعمال:

بالنظر إلى الأنشطة في المناطق الريفية، سكان المناطق الريفية والتي كانت في الماضي زراعية نجدها اليوم تشغل قطاعات أخرى إذ نجد في القطاع الثاني نصيب متزايد من الريفيين يشتغلون نسبة 8.8% في الصناعة ونسبة 12.6% في التشييد

<sup>1</sup> www.Ons.dz/12.09.08.

ورغم اتجاه السكان الريفيين نحو تعدد الأنشطة إلا أن البطالة مازالت متفشية في معظم المناطق الريفية، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة الفقر والبطالة متفشية في المناطق الريفية الجزائرية عما هي في مناطق الجزائر الأخرى، وقد كشفت دراسة استندت إلى بيانات عن معدلات النمو والعمالة وتخفيض أعداد الفقراء أن 19 مليون نسمة سنة 1995م أي ما يعادل 70% من الفقراء الجزائريين يعيشون في المناطق الريفية.

### -3- واقع الخدمات الاجتماعية:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسات اجتماعية أدت إلى تحسن كبير في المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية ولكنها فشلت في إزالة أوجه التفاوت بين الفئات الاجتماعية – المناطق الريفية – قطاعات الشغل، وبين المرأة والرجل.

فنجد أن معدل الأمية أنخفض إلى 33.5% وذلك يرجع لكهربة الريف.

أما بالنسبة للصحة والتعليم فنجد أن متوسط المسافات بالنسبة للمدرسة أو لمركز صحي أكثر من 1 كلم.

ووفقا للتقرير الوطني للتنمية البشرية سنة 2000م أوضح أن المناطق الريفية النامية تعاني من عدة صعوبات وهذا راجع لتناثر السكان في مستوطنات متناثرة، إذ نجد نسبة التمدرس تقدر فيها ب 65% أما في المناطق الريفية المتكتلة فتقدر نسبة التمدرس فيها ب 87%، أما نسبة الأمية فنجدها ترتفع في المناطق الريفية المتفرقة والمبعثرة لتصل إلى 51.5% مقارنة بالمناطق الريفية المتكتلة أين تقدر نسبتها ب 34.9% .

ولهذا فالخدمات وعوامل التقدم لا توزع بشكل مستمر ومنصف على جميع سكان الريف وهذا ما يوجب شعور الريفيين بالتهميش والاستبعاد.

كما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت مع عينات من الأسر في مختلف المناطق الريفية أن الطرق، مياه الشرب والإنارة العامة من أهم أولويات الأسر.

بالإضافة إلى قوة الطلب على البنية الأساسية للمدارس والصحة<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للسياسات الاجتماعية (شبكة الأمان الاجتماعي، دعم الدخل والعمالة، الرعاية الطبية المجانية....)، والتي وضعت للتصدي لمشكلة الفقر المتزايدة حيث أنها غير كافية وغير مناسبة في المناطق الريفية.

## II / السياسات التنموية المتبعة في الريف الجزائري ما بعد 1962:

### 1/ سياسة التخطيط المركزي :

إن واقع الفلاحة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كان متدهورا، والأوضاع مزرية، مما اقتضى اتخاذ إجراءات فورية وعملية وقانونية وذلك على ضوء توجيهات برنامج طرابلس في شهر جوان 1962 م والذي ركز على ما يلي<sup>2</sup>:

- 1- التخطيط للموارد الجزائرية.
- 2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات .
- 3- التصنيع الشامل والاهتمام بالصناعة خاصة التقليدية منها.
- 4- بناء المجتمع الاشتراكي.
- 5- إحداث تنمية متوازية بين الفروع الاقتصادية وكل مناطق البلد.

ونظرا للظروف القاسية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال لجأت إلى وضع مخططات شاملة وذلك رغم الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة، بدءا بالتخطيط القصير المدى أي الخطط السنوية ، والتي فشلت في دفع عجلة التنمية في البلاد إلى

<sup>1</sup> www.algerie-dz.com.p.p.79.81.n° 71.2006.

<sup>2</sup> رقعة القوشة: التنمية الزراعية – قراءة في مفهوم متطور (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1997). ص.70.

خطط تنموية متوسطة وطويلة المدة وتمس كل المجالات ابتداء من عام 1966 والتي تتمثل في :

#### أ. المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

وجهت معظم استثماراته إلى قطاع الصناعة بنسبة 60% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية، والغرض من ذلك خلق قاعدة صناعية كقطب مؤثر في الاقتصاد الوطني، كما سطرت برامج خاصة، والهدف من هذه البرامج الوصول إلى توازن بين مختلف مناطق الوطن<sup>1</sup>.

إن المخطط الثلاثي الأول جاء للتهيئة الأرضية وتوفير الشروط اللازمة لإعداد الخطة الرباعية، إلا أن المخطط الثلاثي الأول تخللته عدة نقائص من أهمها: عدم الاهتمام بمشكلة التوازن الإقليمي بين مناطق البلاد. ولم يعتمد على دراسة الحالة المزرية التي كانت تتخبط فيها البلاد. والجدول التالي يبين لنا نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية خلال المخطط الثلاثي الأول (1969-1976).

**جدول رقم (1): نصيب الاستثمارات الفلاحية من مجمل الاستثمارات الوطنية خلال المخطط الثلاثي الأول .**

الوحدة :مليار دينار جزائري.

|          | الفلاحة<br>والري<br>والصيد<br>البحري | الفلاحة<br>والزراعة | الصناعة<br>و<br>المحروقات | المحروقات | التكوين<br>والشؤون<br>الاجتماعية | قطاعات<br>أخرى | المجموع |
|----------|--------------------------------------|---------------------|---------------------------|-----------|----------------------------------|----------------|---------|
| التوقعات | 1.62                                 | 1.26                | 5.40                      | 2.27      | 1.58                             | 0.46           | 9.06    |
| الحقيقة  | 1.87                                 | 1.35                | 14                        | 4.65      | 3.34                             | 0.37           | 19.78   |

<sup>1</sup> عمر صدوق :الطبعة القانونية للمخطط الوطني (الجزائر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية) ص.40.

المصدر: Mai 1967: 7mpat - Bilan économique et social 1967

ومن خلال هذا الجدول اتضح لنا ضعف نصيب الاستثمارات الفلاحية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعة وقطاع المحروقات الذين كان لهما الحظ الأوفر من الاعتمادات الخاصة بعملية التنمية الوطنية . وهذا ما يدل على تدهور القطاع الفلاحي وعدم اهتمام الدولة به بعد الاستقلال مباشرة حيث اتجهت إلى القطاع الصناعي والمحروقات ومولتهم على حساب الزراعة.

#### ب- المخطط الرباعي الأول :

حيث اعتبرت بداية التخطيط الفعلي في الجزائر لأخذه درجة واسعة من الشمولية في تحقيق الأهداف وذلك بإحداث الثورة الزراعية بتاريخ 1971/11/08 وقد قدر الغلاف المالي بنسبة 45% بالنسبة للصناعة.

#### ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

والذي من أهدافه تحسين معيشة الفرد الجزائري ، وزيادة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خلال فترة المخطط بنسبة 46% أي 11.5 مليار دينار جزائري سنويا وقدرت الأموال المخصصة لإنجاز هذا المخطط ب 110 مليار دينار جزائري ونصيب الزراعة منها 10.9% مقابل 45.5 في الصناعة أي ما يعادل 12.045 مليار دينار جزائري ، ورغم ارتفاع الحجم المالي إلا أن نسبة الفلاحة كانت دائما متناقصة مما تسبب في إهمال القطاع الفلاحي رغم الحاجات الماسة والضرورية للتمويل في هذا القطاع.

#### د- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

بعد فترة انقطاع عن العملية التخطيطية عادت الدولة للأخذ بالتخطيط حيث حددت أهداف المخطط في عدة مجالات كما يلي :

## 1- مجال الري واستصلاح الأراضي نجد:

- تلبية الحاجيات من المياه بواسطة بناء السدود التي تركها المعمرون وتنظيفها من الوحال .

- تشجيع التنقيب عن المياه وتحويل مياه البحار إلى مياه صالحة للشرب.

- الاهتمام باستصلاح الأراضي الرعوية.

2- مجال الزراعة : يشمل هذا القطاع الإنتاج الحيواني والنباتي والصيد البحري و حددت أهدافه في :

- زيادة الإنتاج الحيواني والنباتي ومحاولة القضاء على العراقيل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي.

- إعادة تشجير الغابات وتنمية الصيد البحري.

أما بالنسبة لقيمة الأموال المخصصة لإنجاز هذا المخطط فقد قدرت ب :400 مليار دينار جزائري منها 46.5 مليار دينار للزراعة أي 11.7% للزراعة مقابل 88.3% للصناعة.

## هـ/ المخطط الخماسي الثاني : (1985-1989)<sup>1</sup>:

إن خضوع البلد من الناحية الغذائية للتبعية اقتضى ضرورة إعادة النظر في سياسة التنمية حيث أعطت الدولة أهمية بالغة للقطاع الفلاحي بغلاف مالي يقدر ب :40مليار دينار جزائري إلى جانب قطاع الري ،كما كان لهذا الأخير أهمية في تلبية احتياجات أفراد المجتمع خاصة لسقي المسطحات الشاسعة واستصلاح الأراضي في جميع مناطق الوطن إلى جانب هذا ركز المخطط على تحسين نوعية الإنتاج الوطني مع تخفيض نسبة الواردات وزيادة الصادرات.

<sup>1</sup> عمر صدوق ،مرجع سابق ،ص.ص.41.43.

أن ما يمكن استخلاصه من مجمل الاستثمارات المخصصة ضمن الرباعي الأول والثاني هو تدني نصيب الاستثمارات الفلاحية مقارنة بالمخططين الخماسي أول والثاني.

### III / سياسة تنمية الريف عن طريق الإصلاحات:

قامت الجزائر بعد الاستقلال بإحداث تنظيمات قانونية، في شكل إصلاحات لتنظيم هيكل القطاع الفلاحي، وتشجيع القطاع الزراعي خاصة هذه الإصلاحات في :

#### أ / الإصلاحات في القطاع الفلاحي قبل 1987م:

##### أ-1/ مرحلة التسيير الذاتي (1962-1971)<sup>1</sup>:

بتاريخ 1962/03/22 وبموجب المرسوم 63/65 لجأت الدولة إلى نظام التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي وقد أنشأت في مارس 1963 الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (onra) الذي أوكلت له مهمة تسيير قطاع التسيير الذاتي بطريقة مباشرة ومركزية ابتداء من شهر جويلية 1963، والأسباب التي يعود إليها فشل التسيير الذاتي للمزارع الفلاحية تنقسم إلى :

- أسباب داخلية : من نمط تسيير المزارع في القطاع، بحيث أن السلطة متركزة في يد المدير بالدرجة الأولى، ومن الذي يمثل الحكومة ويحرص على تنفيذ برامجها وأهدافها المسطرة بصفة مباشرة ويقتصر دور العمال على الإنتاج، ولا يمتلكون حق تسيير المزرعة لكونهم أميين ولا يملكون القدرة على اتخاذ القرارات التي ترتبط بنشاطهم.

---

<sup>1</sup> رابح زبيدي: الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطورها: (أطروحة دكتورا – جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 1996م) ص.19.

- أم الأسباب الخارجية: فترجع للدولة ومؤسساتها وخاصة مدير المزرعة وكذلك هيئات الدعم بعوامل الإنتاج ومؤسسات التمويل بالقروض التي كانت وسيلة في يد الدولة تتحكم بواسطتها في المزارع، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الأخرى كالتسويق والأسعار.

## أ-2/ مرحلة الثورة الزراعية :

في هذه المرحلة تحولت وضعية القطاع الفلاحي في نظام تعاونيات الثورة الزراعية من خلال معرفة نمط التسيير لهذا القطاع ومدى تدخل الدولة في عملية التسيير، ودرجة اختلافه عن السابق، والنتائج التي جمعت سواء عن طريق تأميم أراضي الخواص وأراضي العرش، وبعد عملية جمع كل من الأراضي يتم توزيعها على المستفيدين، بحيث قدرت مساحة الأرض المدمجة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية بـ 770.756 هكتار، ووزعت على 50.040 مستفيد<sup>1</sup>.

ولقد طبق الإصلاح وفق خطوات عديدة شملت تحديد الملكيات الخاصة بالمساحة التي تستغلها الأسرة وتوزيع الفوائض المؤممة في شكل حيازات صغيرة، وتجميع المستفيدين إجباريا في تعاونيات مختلفة، ورغم ذلك كان الفلاحون متحفزين بسبب مجموعات الضغط المحلية من جهة وبسبب نقص المعلومات من جهة أخرى.

وعلى الإجمال فإن ضعف هذه السياسات يرجع في الأساس إلى عدم القدرة على تعبئة السكان ولن تأتي مثل هذه التعبئة إلا عبر سياسة استثمارية (الري – مقاومة التعري – استزراع الفواكه).

---

<sup>1</sup> رابح زبيدي. مرجع سابق، ص 21.

تهدف إلى محو أو تقليل الثنائية التي خلفها الاستعمار والقضاء على البطالة الريفية<sup>1</sup>.

### أ-3- إحداث القطاع الفلاحي الاشتراكي (DAS)(1980-1987):

إن أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الجزائر سنة 1981 تتمثل في الوضعية السيئة للقطاع الفلاحي جراء البيروقراطية في التسيير ، و الضعف في الإنتاج ، وتبعثر قطع الراضي المزروعة وكبر مساحات المزارع والموقع غير المناسب لبعضها ، وعدم التحكم في التسيير والتقنيات الحديثة للإنتاج.

ويهدف القطاع الفلاحي الاشتراكي DAS الذي تأسس بإدماج مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية إلى تحسين المردودية ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تنظيم المزارع.

وتميزت هذه المرحلة بإنشاء أول بنك متخصص في شؤون الفلاحة :بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي كلف بعملية الإصلاح التي تمت سنتي (1981-1982) وتأخر كثيرا في بعض المناطق ولم ينته إلا في 1985 ، بل كان أول موسم فلاحي في بعض التعاونيات سنة 1986م.

وقد تميزت هذه المراحل بصفة مشتركة تتمثل في تسيير الدولة للمزارع بطريقة غير مباشرة عبر مؤسسات الدعم التابعة للدولة التي تصب في قالب واحد للقطاع الزراعي كالتمويل – التمويل – التسويق..... إلخ.

وبعد فشل التجربة السابقة رأت الدولة ضرورة الانتقال إلى نظام آخر لخصوصية المزارع العمومية بعد تجربة التسيير المركزي الفاشلة إلى حد ما والتي دامت 25 سنة.

### ب/ الإصلاحات في القطاع الفلاحي بعد 1987م:

#### ب-1- الإصلاح في الجانب التشريعي والعقاري:

<sup>1</sup> محمد على بهجت الفاضلي ،محمد عبد الحميد الحمادي –(دراسات في جغرافية التنمية )مصدر : منشورات جامعة الإسكندرية - 2001م) ص 305.

إن تحقيق التنمية الفلاحية يأخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين : متوسط نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية وكذلك الهياكل والنظام الحيازي.

ومن خلال التقدير الموازي المقدم في أبريل 1995م فقد حدد فيه أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع بعد حوالي عشرية من تطبيق القانون 19/87<sup>1</sup> ، وتتمثل في عدم استقرار العمال ، وعدم استغلال الأراضي والمباني والكرء وبيع المحاصيل وضعف كبير للاستثمارات وتحويل الغابة الفلاحية للأراضي والمباني وتمدين غير مراقب وانتشار المحاصيل غير الشرعية.

ويرى الكثير من المحللين المهتمين بالقطاع أنه إجمالاً القانون رقم 19/87 العقاري قد أثر في وضعية الفلاحة الجزائرية تحت غطاء تحديد القطاع.

ولمساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب ضرورة إقامة رابطة قانونية بين الملكية والمستغل ، سواء معنوياً أو قانونياً ، وتسوية المنازعات التي تواجه حالياً بعض الملاك أو المستغلين مع الدولة<sup>2</sup>

ب-2- الإصلاح في مجال التسويق والتجارة الخارجية :

لجان السلطة الجزائرية إلى تنظيم تسويق المنتجات الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني من خلال سياسة تمس ثلاثة أنماط رئيسية : الخضر ، الفواكه ، البقوليات.

أما في مجال التجارة الخارجية فالدولة الجزائرية لا تمارس قيود على الصادرات إلا في حاجة السوق المحلي لها نظراً لكون الصادرات الفلاحية لا تمثل سوى حصة قليلة من الصادرات الإجمالية.

ب-3- الإصلاح في مجال الجباية والأسعار:

<sup>1</sup> -قانون 19/87 المؤرخ في 1987/11/08 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية الخاصة وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

<sup>2</sup> محمد العيد وآخرون: مرجع سابق – ص:33.

تمثل الأسعار والدعم والضرائب من الآليات الأساسية التي يمكن من خلالها التأثير على القطاع الفلاحي وهي تكون مرتبطة بالتوجيه العام للسياسة الاقتصادية للبلاد، وبالتالي نجد هذه الآليات تتأثر بالتغيرات التي حدثت في النظام السياسي والاقتصادي خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية (برنامج إعادة الهيكلة للقطاع)<sup>1</sup>.

ب-4- الإصلاح في مجال البحث العلمي والإرشاد الزراعي والصحي :

وتتمثل في الأدوات التي تعتمد عليها الدولة والمناهج التي تتبعها لتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى توليد التكنولوجيا الزراعية الحديثة ونشرها بين أصحاب المزارع.

ب-5- الإصلاح في مجال المكننة والري:

أما الإصلاح في مجال المكننة فيكون بإتباع إجراءات للتأثير في استعمال التقنيات والوسائل الحديثة من قبل المزارعين أو في استعمال رأس المال.

ب-6- الإصلاحات في مجال الصناعة الغذائية:

تطورت الصناعة الغذائية منذ مدة في ظل الأزمة الاقتصادية (البترولية ) وأدت إلى تراجعها وإيقاف الديناميكية في الداخلية في تطورت التسعينات ،مما أدى إلى استغلال أغلب الصناعات أقل من 50% من طاقتها ونتيجة لذلك أصبح الناتج الخام (PIB) يسجل نتيجة سلبية ب 2.2% خلال 1990 و 10.3%. وتتمثل فروع الصناعة الغذائية بالجزائر في :صناعة الحبوب ،صناعة الحليب ،الزيتون والدهون السكر ،المصبرات إلخ....<sup>2</sup>

ب-7- الإصلاح في مجال التمويل والاستثمار:

• **جانب التمويل :** تمويل القطاع الفلاحي يتحقق بمنح قروض بنكية في المدى

<sup>1</sup> محمد العيد وآخرون .مرجع سابق. ص. 34.

<sup>2</sup> محمد العيد وآخرون : مرجع سابق -ص:37.

المتوسط والقصير والطويل الأجل ، ويشكل كيان قانوني مستقل للدولة ، ملزمة بإعطاء مخطط تمويلي سنوي يكون موافقا لمخطط الإنتاج السنوي ، وكل الوثائق الأخرى التي تسمح للبنوك بتقييم موضوعي لوضعية الاستغلال.

ومنحها قرضا (قصير الأجل)، من جهة أخرى وللحصول على قرض طويل الأجل (قرض الاستثمار) تقوم الوحدة الإنتاجية الزراعية بإعداد مخططات تنمية من أجل أن يستطيع البنك BADR معرفة الآفاق التنموية للوحدة الإنتاجية بالنسبة لتوقعاته في منح القروض من جهة ومن جهة أخرى تقدير التنسيق في تطبيق الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة خلال العشرية السابقة أثرت بصورة كبيرة في الاستثمارات الفلاحية حيث تخلى المزارعون في الأرياف عن أراضيهم وتخلي الموالون عن ماشيتهم ، بحثا عن الأمن في المدن مما أدى إلى انخفاض مستواهم المعيشي<sup>1</sup>.

### ج- نتائج الإصلاحات في القطاع الفلاحي 1987-1999:

إن سياسة التعديل الهيكلي المطبق في القطاع الفلاحي لم يراع الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولا في الحالات الداخلية والخارجية والمؤثرة فيه ، ورغم السياسات التي اتبعتها الحكومة من اجل تنمية الريف الجزائري وخاصة القطاع الزراعي إلا أن السياسات لم تعط المرجو .

وكخلاصة نقول أن الجزائر بذلت مجهودا كبيرا منذ الاستقلال لأجل الرفع في مرد ودية الإنتاج الفلاحي والذي يساهم بصورة فعالة في تحقيق تنمية ريفية اقتصادية شاملة ، لكن ورغم ماته السياسات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أي أنها لم ترق إلى مستوى الأهداف المرجوة ، ولهذه السباب وأسباب أخرى رأت الدولة أن تعتمد طرقا أخرى للنهوض بالرف الجزائري ، وذلك بالاستفادة من أخطاء

<sup>1</sup> محمد العيد وآخرون - مرجع سابق - ص 41.

الإصلاحات السابقة فقامت بوضع برامج جديدة واستراتيجيات مختلفة ومشاريع متنوعة من أجل تحقيق تنمية ريفية دائمة<sup>1</sup>.

## I- سياسات التنمية الريفية في الجزائر ما بعد 2000م:

استجابة للتحديات المذكورة سابقا ، وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والخطط للتنمية والمناطق الريفية من أهمها :

### 1/ وضع خطة وطنية لتنمية الزراعة PNDA :

وضعت الحكومة الجزائرية عام 2000م خطة وطنية لتنمية الزراعة تستهدف تشجيع الأمن الغذائي ، تحديد واستغلال الموارد التي لها أثر محتمل على عملية التنمية وحماية البيئة وفي نفس السياق وضعت الحكومة مشروع العمالة في المناطق الريفية وتتضمن هذا المشروع استجابة على المدى القصير والطويل لوضع البطالة والحرج في المجتمعات الريفية وذلك عن طريق خلق فرص عمل باستخدام الأشغال المدنية كثيفة استخدام الأيدي العاملة من أجل إدارة الموارد الطبيعية. كما أن المنظور الطويل الأمد لهذا المشروع يركز على التنمية الزراعية وتحسين توفر الأصول والموارد الطبيعية التي من الممكن استخدامها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كإحلال محاصيل الأشجار الدائمة محل إنتاج الحبوب السنوي .

ويسمى هذا المشروع أيضا إلى إشراك النساء في التنمية الريفية عن طريق الاستجابة لمختلف احتياجاتهن وأولوياتهن ، بما في ذلك الشابات المهتمات بالتدريب المهني وربات الأسر اللاتي يرغبن في مزاولة أنشطة مدرة للدخل كالإنتاج الصغير في قطاع المواشي وزراعة أشجار الفاكهة.

كما يقوم جانب آخر من هذا المشروع بتبادل وإدارة الموارد المائية القائمة حاليا بهدف تخفيف المخاطر المحيطة بالإنتاج المعتمد على الري من الأمطار. وتوسيع اعتماد

<sup>1</sup> محمد العيد وآخرون - مرجع سابق - ص 42.

الري الصغير النطاق حيث أمكن ذلك، فضلا عن توفير مياه الشرب النظيفة لسكان المناطق الريفية وسيتم تنفيذ هذا المشروع في إطار اللامركزية. وذلك باستخدام طرق المنافسة التي تركز على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتؤكد على مناهج المشاركة بغية تعزيز اشتراك المجتمعات المحلية في الأنشطة<sup>1</sup>.

## **-II- وضع إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة:**

في عام 2003م وافق البنك الدولي على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي لحكومة الجزائر، ويسعى هذا المشروع لرفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية الجزائرية، أما المشروع الثاني فيسعى إلى رفع مستوى المعيشة للعمالة في المناطق الريفية ولذوي الدخل المنخفض.

وفي نفس السياق وقعت الحكومة الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة FAO شراكة لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ومكافحة الفقر في أوساط سكان الريف في الجزائر، وتسعى هذه الشراكة إلى وضع حد لتحدي الفقر والتهميش بين سكان المناطق الريفية وإعادة تنشيط المجالات الريفية والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للمكاسب بينهم، كما تسعى لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية ووضع نظام متابعة وتقييم الإستراتيجية.

- كما حددت الحكومة الجزائرية أهداف التنمية الريفية والمستدامة فيما يلي<sup>2</sup>:

- 1- تحسين ممارسة النشاط الفلاحي والغبي والرعي.
- 2- مرافقة تعددية النشاطات تشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخل العائلات في الريف أو الخلق مداخل جديدة ( رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة ).

<sup>1</sup> [WWW.Algerie-dz-.com](http://WWW.Algerie-dz-.com) .p 83.( option Méditerranéennes n° 71 .2006)

<sup>2</sup> CURULQIRE (interinisterielle promotion des activité socio – économiques) n° 94.du 08 AVRIL 2003.

3- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة على السكان في المناطق المعزولة.

4- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الريفية ذات الضعيفة بتوفير بدائل التنمية الاقتصادية وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها – والتشجير المفيد – وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهلية.

5- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلاليات الفلاحية وخاصة ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي يتم استكمال تأهيلها بعد ، والتي ما زالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

وفي إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بالجزائر ظهرت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

#### 1- تعريف المشروع الجوّاري للتنمية الريفية:

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ، يهدف مشروع جوّاري في إقليم محدد إلى تحديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال لجماعات ريفية (سكان الأرياف)، هذه الأخيرة هي التي تبادر في تعيين الأعمال والنشاطات التي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة دائمة وكذلك ظروف معيشتهم وكذا تنفيذها ، ويتعلق الأمر بفكرة يشارك فيها جميع أفراد الإقليم المحدد للإستفادة من المشروع وذلك بتصور وإعداد برنامج أعمال من نشاطات وتجهيزات حسب ملائمتها مع الظروف الطبيعية ونشاط الإقليم.

وقد يمس المشروع الجوّاري للتنمية الريفية PPDR ، إقليم محدد أو جزء من البلدية أو كل البلدية ، غير أن جدولة الأعمال تبقى دوما ممثلة في البلدية باعتبارها المرجع الإداري.

وإن هذا المشروع لا تتم المصادقة عليه أو اعتماده رسمياً من الإدارة، إلا بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والاستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم واختيار ممثلاً عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الاجتماعات وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع.

أما تمويل المشروع، فهو لا مركزي حيث تمول نشاطات المشروع حسب نوع النشاط أو العمل وتساهم فيه عدة جهات وذلك حسب الاختصاص حيث يشارك فيه صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، والصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية والصندوق الوطني للسكن، ووكالة التنمية الاجتماعية وكذا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

## 2- الأرضية القانونية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

لقد جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقررين 305، 306 حيث:

- المقرر رقم 305، المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والاقتصاد الرعوي وكذا كفاءات دفعة .
- المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز "ومستويات كفاءة دفعه.

هذين المقررين كانا بمثابة الإعلان الرسمي عن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمجسدة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية ويتعلقان بصفة وكيفية تحضير وصياغة مشروع جوارى للتنمية الريفية وكيفية الاستفادة منه وكذا الصناديق الريفية ويتعلقان بصفة وكيفية تحضير وصياغة مشروع جوارى للتنمية الريفية وكيفية الاستفادة منه وكذا الصناديق المتكفلة بتمويله.

### 3- الأعمال والنشاطات المدرجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

إن المشروع الجوارى للتنمية الريفية يشمل عدة جوانب، منها: الجانب الاقتصادي للسكان (فلاحة، صناعات صغيرة، تقليدية وتحويلية) وكذلك الجانب الاجتماعي (سكن ريفي، طرقات، مدارس، كهرباء ريفية، ..... أي كل ما يتعلق بالتجهيز).

ويمكن أن تكون هذه الأعمال والنشاطات المدرجة في المشروع فردية أو جماعية، وسنحاول تصنيف هذه الأعمال حسب الصناديق المكلفة بتمويلها ودعمها وهي خمسة صناديق (شكل رقم 01).

#### 3-1- الأعمال والنشاطات التي يتكفل بها صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FSMVTC)

ويتعلق النشاطات والأعمال التي يتكفل بها بالجانب الفلاحي والزراعي، التنمية الريفية، الحفاظ على التربة.

#### 3-1-1- أعمال التنمية الريفية<sup>1</sup>:

-استصلاح الأراضي الفلاحية: وهذا قصد توسيع الرقعة الفلاحية.

-الحرث العميق: ويشمل الأراضي غير الصالحة للزراعة (البور).

-التحسين العقاري: ويهدف إلى تحسين نوعية الأراضي في المجالات المستفيدة.

-تهيئات الري: وتشمل كل النشاطات التي تضمن تحسين أنظمة السقي وتوفير مصادر جديدة لتعبئة المياه.

---

<sup>1</sup> [www.algerie-dz.com.p90](http://www.algerie-dz.com.p90).

-حفر الآبار وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة والترايبية ،لضمان المياه وبالتالي تطوير الزراعات المسقية وتكثيفها.

-انجاز قنوات نقل المياه.

-تحديد مواقع الينابيع.

-اقتناء تجهيز السقي بالتقطير ( GOUTTE A GOUTTE ) لتطوير أنظمة السقي والاستغلال العقلاني للمياه.

إن الملاحظ على هذه النشاطات التي تخص التنمية الريفية هو التركيز على الاستصلاح بنوعيه من تحسين عقاري وحرث عميق ،ونشاطات أخرى تهدف إلى توفير المياه واستغلال تقنيات حديثة واقتصادية في السقي ،والتركيز على استصلاح الأراضي ،واستغلالها جيدا بإدخال طرق ري فعالة واقتصادية والمحافظة على الثروة المالية.

### 3-1-2-أشغال الحفاظ على التربة:

تهدف هذه الأشغال إلى المحافظة على الوسط الريفي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، والنشاطات التي خصصت لهذا الغرض هي :

- تصحيح مجاري السيول عن طريق GAPIONAGE

- تنقية ضفاف الأنهار.

- انجاز أسوار بالحجارة الجافة لمكافحة الإنزلاقات والانجرافات.

- غرس النباتات الرعوية الجافة لتوفير مناطق رعي جديدة والحد من التصحر .

- زرع البذور في المراعي للتخفيف من تقهقر الغطاء النباتي .

- صيانة الأراضي المخصصة للحلفاء للمحافظة على النظام البيئي في المجالات الجافة.

وان هذه النشاطات المدرجة في أشغال الحفاظ على التربة جاءت شاملة ومست المناطق الجافة والرطبة على حد سواء. وانجازها يكون في إطار جماعي أي مساهمة جميع أفراد الإقليم المستفيدين من المشروع الجوازي. هذا ما سيقبل من أهميتها عند السكان باعتبارها أعمال حماية فقط ولا توفر مداخيل وفوائد اقتصادية للسكان.

### 3-1-3-نشاطات تخص الإنتاج النباتي:

تمثلت هذه النشاطات في:

-غرس الشجار المثمرة والكروم.

-زراعة الأعلاف.

-غرس النخيل.

-تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، وذلك بتوفير الأسمدة والمبيدات....الخ.

إن ترتيب هذه النشاطات يخضع إلى منطق اقتصادي بحت، حيث كانت الأولوية لزراعة الأشجار المثمرة والكروم، بالنظر لقيمتها الاقتصادية على السكان المستفيدين منها، وبعدها جاءت زراعة الأعلاف التي لا تقل أهمية عن سابقتها باعتبارها أنظمة الإنتاج النباتي قصد تطوير الإنتاج وزيادة حجمه باستعمال الأسمدة والمبيدات.

### 3-1-4-نشاطات تخص الإنتاج الحيواني:

-إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة تربية النحل، تربية الأرانب، تربية الدواجن.

-إنشاء وحدات صغيرة لتربية الأبقار، الأغنام، الإبل.

إن هذين النشاطين موجهين بالدرجة الأولى إلى الفلاحين الذين يملكون قطع أرضية صغيرة ،حيث القيام بهما يقتصر على الإسطبل وتجهيز صغير قصد مزاولتها ، ولهما قيمة اقتصادية كبيرة على مداخل السكان المستفيدين منها وفي تطوير اقتصاد المنطقة المستهدفة ككل.

### 3-2- الأعمال التي يتكفل بها الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية:

تتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي وكل ما يتعلق به، ويهدف هذا النشاط إلى تطوير المنتجات الحرفية والتقليدية وإعطائها بعد اقتصادي يجلب مداخل دائمة للمستفيدين منها في إطار المشاريع الجوارية.

### 3-3-الأعمال التي يتكفل بها الصندوق الوطني للسكن:

يتركز دعم هذا الصندوق في :السكن الريفي وهذا ب:

- بناء سكنات ريفية جديدة.
- تهيئة السكنات القديمة .
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

إن السياسات السابقة كانت تركز في تجهيز العالم الريفي على البناء (بناء سكنات جديدة)مع إهمال السكنات الموجودة فجاءت المشاريع الجوارية بنشاطات أخرى في السكن الريفي حيث لم تقتصر على الجديد ،وأعطت الاهتمام إلى السكنات القديمة بتهيئتها وتوسيعها وهو يساعد على المحافظة على الأنماط السكنية الخاصة بكل منطقة<sup>1</sup>.

3/وضع سياسة لتجديد الريف(PSRR) : جنة الإصلاح والتنمية الوطنية التي إعتمدها يوليو 2006 تستهدف الأسر الريفية الذين يعيشون ويعملون في المناطق

<sup>1</sup> WWW.ALGERIE –DZ.COM. P.91.

الريفية ،مع إيلاء اهتمام خاص لسكان المناطق النائية أو المنعزلة ،ويدور هذا المشروع حول أربعة برامج رئيسية<sup>1</sup>

البرنامج الأول :يقوم على تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

البرنامج الثاني: بعنوان تنويع النشطة الاقتصادية هو لتعزيز تنمية بديلة لسكان المناطق الريفية

البرنامج الثالث: يتناول حماية وتعزيز الموارد الطبيعية في المناطق الريفية والتراث الملموس وغير الملموس.

البرنامج الرابع : يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية<sup>2</sup>.

لكي تطبق هذه السياسة وضعت مشاريع لتفعيلها على أرض الواقع سميت بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وهي ليست مجرد آلية تمويل جديدة بل هي مقارنة يراد من خلالها :

- 1- التقريب من سكان الأرياف بصفة تكاملية ومندمجة لدعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك الخدمات العمومية وهذا لأن عدة دراسات أثبتت أن الآليات المتطورة لا تصل كلها إلى هذه الفضاءات والأسباب عديدة ، وكما أكد فخامة رئيس الجمهورية عدة مرات ،فالتنمية لن تكون ناجحة ومستدامة وكاملة إلا إذا مست كل الفضاءات وكل المجتمعات بدون تهميش أو إقصاء"
- 2- البحث على أكثر نجاعة في استعمال الأموال المجندة مع وضع أسس ومقاربات للتفاعل ما بينها لفائدة سكان الأرياف ولتنمية أقاليم منسجمة.
- 3- تعزيز النشاط الإقليمي بدءا من الأسفل إلى الأعلى لمشاركة المنتجين الحاملين للمشاريع ،المجتمع المدني.
- 4- البحث على تنمية مستدامة التي لا تجسد إلا في إطار تشاركي وفعال.

<sup>1</sup> WWW.ALGERIE –DZ.COM. P.85.2006.

<sup>2</sup> وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،سياسة التجديد الريفي ،-برنامج دعم التجديد الريفي (سنة الترسخ) برفقة ص ص 2.3.

وكل هذه الإجراءات التي اتخذت تهدف إلى تقليص المسافات ما بين كل الفاعلين تقوية قدرات الإصغاء، التكامل ما بين البرامج و العمليات المتعاقد ما بين الأموال العمومية والخاصة بفضل آليات مميزة وعمل جوارى شفاف.

ولتفعيل هذه المقاربة وتسهيل تطبيقها عدة قرارات اتخذت أخيرا نذكر منها :

- 1- فتح خط مالي لتمويل مندمج سمي "PCD-PPDRI" وهذا إضافة إلى ميزانيات البلديات والولايات وتلك المجندة من خلال آليات متعددة لمرافقة التنمية.
- 2- في إطار قانون المالية 2008م سمح لكل الولاية أن يستعملوا بصفة تنمائية مع الواقع الميداني 20% من الأحوال المجندة قطاعيا.
- 3- الشروع في تطبيق برنامج خاص لتقوية وتعزيز القدرات البشرية المحلية والاستتجاد بقدرات الجامعات المحلية والمجتمع المدني وإلى يومنا هذا أكثر من 20 ألف منخرط في خلايا التنشيط الريفي البلدي ولجان التنمية على مستوى الدوائر . استفادوا من حصص التكوين والعملية متواصلة.
- 4- تأسيس نظام معلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي يسمح لكل الفاعلين من البلدية إلى رؤساء الدوائر إلى الأمناء العاملون إلى الولاية إلى الوزراء أن يتابعوا ويراقبوا مباشرة كل مراحل المشاريع الجوارية المندمجة وفي المستقبل يمكنهم في إطار تبادل التجارب بينهم .

## ٦ الإنجازات المحققة في ظل النظام التجديد الريفي :

هذا النظام قلص كثيرا من العمليات البيروقراطية ، أدخل آليات لتثمين كل الفاعلين ميدانيا وتقليص المسافات والوقت ما بينهم وأدخل بشفافية تامة لم يسبق تأطيرها من قبل هذا ما جعل التجاوب قويا مع هذه المنهجية من طرف سكان الجزائر العميقة وكذا من طرف مؤطرون وسلطات محلية سواء كانوا منتجين أو إداريين.

وإلى يومنا هذا أكثر من 5000 مشروع جوارى للتنمية الريفية صغيت في هذا النظام عبر 47 ولاية. 414 دائرة. 3000 موقع. وتهم أكثر من مليوني ومائة ألف عائلة وينتظر من هذه المشاريع إنشاء 120 ألف منصب شغل في الثلاث سنوات المقبلة<sup>1</sup>.

### النشاطات المدرجة في برنامج التجديد الريفي:

تندرج تحت سياسة التجديد الريفي عدة نشاطات جماعية وفردية.

وتنقسم النشاطات الجماعية إلى :

- بناء سكنات ريفية .
- انجاز قاعات العلاج.
- انجاز ملاعب رياضية.
- الكهرباء الريفية.
- فتح المسالك الريفية.

أما النشاطات الفردية فتتمثل في :

- انجاز الآبار والأنقاب
- تربية الأغنام، الأبقار، الدواجن ، النحل.
- غرس الأشجار المثمرة.
- تهيئة المنابع المائية.
- خلق وحدات الصناعات الفلاحية الغذائية.
- خلق وحدات للصناعات التقليدية.
- خلق وحدات لجمع الحليب<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> برقية رسمية من وزارة الداخلية والجماعات المحلية (البرنامج التنفيذي لمخطط دعم التجديد الريفي 2007.2013) ص.ص.2.5.

<sup>2</sup> برقية رسمية. المرجع السابق ص 6.

## **ANNEXES:**

Quelques repères nécessaires à l'évaluation du niveau de développement  
des communes rurales et accessoirement des communes urbaines.

Tableau 1: Populations (en million)

| ANNEES RURALE |      | URBAINE | NATIONAL |      |
|---------------|------|---------|----------|------|
| 1998          | 12.1 |         | 17.0     | 29.1 |
| 33.9          | 20.5 | 2005    | 13.4     |      |

Tableau 2: Réparations des communes.

| National |     | NORD | HAUTS PLATEAUX | SUD               |
|----------|-----|------|----------------|-------------------|
| 130      | 287 | 562  | 979            | COMMUNES RURALES  |
| 58       | 120 | 384  | 562            | COMMUNES URBAINES |
| 188      | 407 | 946  | 1541           | COMMUNES TOTALES  |

## الفصل الخامس

# واقع المرأة الريفية في الجزائر

I. إدماج المرأة الريفية في الجهود التنموية.

II. سياسات تنمية المرأة الريفية.

1. تحسين الظروف المعيشية.

2. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

3. تحسين أنشطة المرأة الريفية وتنميين منتجاتها.

4. القيام بتدريبات تتلاءم مع احتياجات المرأة.

5. متابعة المرأة الريفية ومرافقتها مستقبلا.

III. برامج دعم وتنمية المرأة الريفية

أ/ برنامج محو الأمية.

ب/ برنامج ترقية الصناعات التقليدية.

ج/ برنامج إدماج المرأة الريفية في التنمية.

I. واقع المرأة الريفية في الجزائر:

يعتبر المجتمع الريفي الجزائري مجتمع محافظ، فهو كباقي المجتمعات القبلية، المكانة فيها للرجل أكثر من المرأة. فهته الأخيرة أشبه بالركيزة الأساسية للمنزل فهي التي تتدبر معيشتها ليس فقط داخل المنزل بل خارجه أيضا. كما تتكفل بتدبير الكلاً والمرعى، وهي من تقوم بتبييض المنزل وصناعة الأواني، بالإضافة إلى كونها

مربية على اعتبار أن دور التربية في الريف موكل إلى المرأة أكثر من الرجل، إذ أن هذا الأخير مسؤول عن الأعمال الخارجية، وإن كانت المرأة تشاركه ولكنها تتخصص في مجال التربية أكثر .

وللمرأة الريفية إسهامات كثيرة ومتعددة في مجال الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال ممارستها الفعلية للعمل المزرعي أو من خلال مساهمتها بالرأي في اتخاذ القرارات المزرعية ، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بتربية الحيوانات الزراعية الصغيرة والدواجن ، وتختلف مشاركتها باختلاف العمليات الزراعية ، حيث تنخفض مشاركتها في بعض العمليات الزراعية التي تتطلب مجهود عضلي كبير أو تدريب فني عالي . أما مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة ، سواء المشروعات الخدمية أو التجارية أو المشروعات المختلفة . فتبرز المرأة الريفية في مجال الصناعات التقليدية كصناعة السجاد ، والسلال والحلي التقليدية<sup>1</sup>

## II – إدماج المرأة الريفية في الجهود التنموية

بالرغم من تعرض المرأة الريفية إلى ظلم مجتمعي متعنت طوال تاريخها ساعد في هذا الظلم اعتبارات اجتماعية وعادات وتقاليدها سائدة ، إلا أن هذه المرأة أدت ومازالت تؤدي دورها في تحمل المسؤوليات بشجاعة وصبر منقطع النظير ، لذا يجب ان تتجه خطط التنمية الريفية نحو العمل على رفع مستوى المرأة الريفية .

---

81 [WWW.ONS.dz/](http://WWW.ONS.dz/) 12/09/0-

وتطويرها ومعاونتها في تنمية قدرتها وإمكانياتها كي تستطيع أن تقوم بمسؤوليتها بالنسبة لأسرتها وعملها ومجتمعها الريفي بشكل عام .

وكنتيجة طبيعية للأدوار المتعددة التي تمارسها المرأة الريفية في حياة أسرتها وبالتالي مجتمعها فإن إدماج المرأة في جهود التنمية الريفية يعني أن مفاهيم مشاركة الأفراد

ستصبح جزءا من النسيج الثقافي لأبناء الريف ، وذلك ماستنقله إليهم الأم أثناء تربيتهم وتنشئتهم ، وهو ما يضمن استمرار عوائد التنمية المتواصلة والمستدامة للمجتمع ككل .

وعلى الرغم من ضخامة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية في البيت والمزرعة وإسهامها الموفور في التعاون مع الرجل في شتى مظاهر الإنتاج بالريف إلا أن دورها في الشؤون العامة بالريف يكاد يكون معدوما ، حيث أن شكل وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي بالريف الجزائري لا يزال يحول دون اضطلاع المرأة الريفية بدور ناشط في الشؤون العامة على اعتبار أن ذلك لا يعينها ولا يخصها ، حيث أن الشؤون العامة من اختصاص الرجل .

ولذلك أصبح من الضروري خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها ، كما يجب العمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق دورها أو تحد من قدراتها على أداء هذا الدور ، حيث أن هناك معوقات كثيرة تواجه قيام المرأة الريفية بهذا الدور مثل :

1 . ارتفاع مستوى الأمية والتي ترتب عليها انخفاض القدرة على اكتساب المهارات التي تساعد اكتساب التكنولوجيا الحديثة .

2 . رفض الزوج مشاركة الزوجة في برامج التنمية .

3 . تقاليد المجتمع التي لا تسمح بمشاركة المرأة الريفية في البرامج التنموية .

4 . عدم توفر المهارات اللازمة للمشاركة في الأنشطة .

5 . صعوبة التوفيق بين العمل بالمنزل والمشاركة في الأنشطة ورفض قيادات المشروعات مشاركة المرأة الريفية<sup>1</sup> .

وأخيرا إذا ما أردنا إحداث تنمية ريفية حقيقية فالبداية لا بد وأن تكون من المرأة الريفية التي تمثل شريك أساسي وفاعل في كل برامج ومشروعات التنمية ، بل ومكون رئيسي قادر على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتزنة جنبا إلى جنب الرجل في كل قطاعات

الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الزراعي . إذا ما تم تهيئة الظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية التي تمكنها من أداء عملها بكفاءة

### III – سياسات تنمية المرأة الريفية :

تعتبر مشاركة المرأة الريفية في التنمية أمر لا يمكن إنكاره ، فهي تبذل مجهودا كبيرا على حساب وقتها وجهدها ، وتعمل باستمرار لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . كما تساهم في داخل الأسرة من أجل ضمان الاعتراف بها والتأثير على عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة .

وتحسين مساهمة المرأة الريفية في التنمية بالجزائر هو خيار واضح إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والآثار المدمرة التي شهدتها العقد الماضي وخاصة بالريف ، حالت دون استفادة المرأة من فرص التعليم والتدريب ومختلف سياسات وبرامج الدعم . لهذا وضعت الجزائر سياسة عامة لدعم وتنمية المرأة الريفية مع التأكيد على الخصوصيات والصعوبات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى المعلومات والتدريب . وتقوم هذه السياسة على :

---

1 [WWW.ONS.dz/](http://WWW.ONS.dz/) 12/09/08

#### 1- تحسين الظروف المعيشية<sup>1</sup> :

إن تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف يعني بالضرورة تحسين وضع المرأة الريفية وبالتالي تحسين نوعية مساهمتها في التنمية ومشاركتها فيها ويتم ذلك من خلال :

- تحسين حالة الطرق ، تعبيدها وفتح مسالك جديدة .
- تحسين السكنات وتسهيل الاستفادة من البرامج السكنية والبناء الريفي .
- تحسين وهيكله القطاع الصحي .
- تحسين وتوفير الموارد المائية .
- توفير الفرص وتحسين ظروف الحصول على التدريب المناسب والتعليم .
- تحسين الربط شبكة الكهرباء .
- توفير غاز البوتان وتحسين إمداداته في المناطق الجبلية والوعرة أين يصعب الربط بإمدادات الغاز الطبيعي .
- توفير وسائل النقل وتحسينها في المناطق الريفية خاصة المعزولة منها .
- محاربة الأمية والسعي لإنشاء بني تحتية اجتماعية ، ثقافية وعلمية .

## 2- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

أثبتت التجارب السابقة في الجزائر أن مشاريع التنمية وتحقيق أهدافها المرجوة لا يمكن أن تكتمل دون مشاركة جميع السكان.<sup>2</sup>

---

La revue du CENEAP « La fonction socioéconomique de la femme en zone rurale » N° 31 / collections : Mutations du monde rural / Alger p 139 200

2. La revue du CENEPA N° 31 – Ibid p 140

وهذا لا يتحقق إلا عن طريق إزالة أوجه التفرقة بين الجنسين وتحقيق مساواة كاملة بين الرجل والمرأة في الصحة، التربية، العمل، الوطنية، والجريمة، وحتى في الواجبات والحقوق.

لهذا شجعت الجزائر وسعت لتحقيق المساواة في جميع المجالات . وفي هذا السياق ذكر التقرير الذي يحمل عنوان " التفرقة بين الجنسين " في مجال العلاج الصحة ، الجنس والإنتاجية الذي أنجز بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية أن الجزائر يقدر عدد سكانها 34.800.000 نسمة : 50,4 % رجال و 49,6 % نساء . وبالنظر إلى الإطارين الديني والقانوني المتضمن دستور الدولة ، قانون الأسرة ، قانون العقوبات ، قانون الجنسية والقانون المدني . فهذا يكفي لتلخيص القانون الأساسي للمرأة الجزائرية بهذا المفهوم: \_ المرأة تعيش مع الرجل وتتساوى معه في الصحة، التربية، العمل، الوطنية الجريمة ولها نظريا نفس الحقوق ونفس الواجبات فهي إذن تمثل المواطنة منصفة مع الرجل.

ويرى معدو التقرير أن كل القوانين والمكانة الخاصة التي حضيت بها المرأة في الإسلام وعلى الرغم من كل المجهودات المبذولة لتطويرها ودعمها إلا أن المرأة وخاصة الريفية بقيت محصورة في الدور العائلي الاجتماعي المتمثل في الإنجاب ، الأمومة ، تربية الأطفال والأعمال المنزلية(1)

### 3- تحسين أنشطة المرأة الريفية وتنميتها منتجاتها :

سخرت الجزائر إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاج الحالي للمرأة وزيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين فرص وصولها إلى عوامل الإنتاج من الناحية التنافسية الحديثة والمعلومات والنوعية من خلال برامج التنمية الزراعية والريفية وجعل المعلومات

---

1 . الشروق : " المرأة الجزائرية لم تحرز التطور اللائق رغم أن الإسلام شجعها على ذلك " العدد

في تناول المرأة عن طريق بثها في محطات التلفزيون والإذاعة وخاصة المحلية منها.

وفي هذا السياق أخذت الجزائر بعين الاعتبار الإجراءات التالية :

- تسهيل الاستفادة والوصول إلى التدريب من خلال برامج مصممة خصيصا لتوعية المرأة الريفية مع تسليط الضوء على الصعوبات التي تعانيها والاحتياجات التي تفتقدها في مجال التعليم والتدريب .

- تسهيل الاستفادة والوصول إلى الموارد المالية من خلال البرامج الوطنية ومنح فرص للحصول على التمويل والدعم المتقدم من الدولة وهذا من خلال المخطط :  
الوطني للتنمية الزراعية ، وكالات التنمية الاجتماعية ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

ويعتبر نقص الاتصال بين المرأة الريفية وهئة الجمعيات المعوق الأساسي الذي يحول دون استفادة المرأة من الدعم والتمويل .<sup>1</sup>

وفي نفس السياق ونظرا للدور التي تلعبه المرأة في التنمية الريفية ومشاريعها خاصة في مجال المحافظة على التراث الاجتماعي التقليدي من خطر الضياع إلى الأبد ، سعت الدولة إلى تهمين بعض الأنشطة النسوية والتي تستطع أن تكون دعامة لتعزيز ودعم التراث الوطني كالحرف التقليدية والأنشطة السياحية وغيرها من الأنشطة في مجال الصناعات الغذائية ومن بين الإجراءات المتخذة :

— تهمين موارد ومردودات الأشخاص عن طريق التكريم والجوائز والمساعدات المادية.

---

1. La revue du CENEAP. N° 31. Ibid 143

— تحقيق التكامل بين جمعيات التنمية والبرامج الوطنية مع ضمان المتابعة الجيدة .

— تشجيع إنشاء فضاء تجاري للفتيات والنساء الريفيات .

— الشروع في إنشاء مراكز حرفية بالمناطق الريفية .

— تنظيم معارض وصالونات وطنية أو دولية لعرض منتوجات المرأة الريفية والمرأة الماكثة في البيت .

— المساعدة على تسويق المنتوجات عن طريق تنظيم تظاهرات تجارية محلية<sup>1</sup>

#### 4- القيام بتدريبات تتلاءم مع الاحتياجات والقدرات المحلية للمرأة الريفية :

من أجل النهوض بالمرأة الريفية وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة بالريف الجزائري ومن مزاولة أنشطة خدماتية أو تجارية بعيدا عن القطاع الزراعي والعمل الحقلي ، سعت الجزائر إلى توفير فرص للتدريب تتلاءم مع احتياجات المرأة أولوياتها وقدرتها الحالية حيث قامت بما يلي :

- توجيه الجهود المبذولة لتدريب النساء نحو التدريب العملي بالإضافة إلى البرامج الميدانية والتكوين التطبيقي على أن يتم التدريب محليا .
- توفير هذا التدريب على يد فرق من المختصين على أساس البرنامج المسطر من خلال تحديد منطقة البعثة وخصائصها وفقا لبرامج التنمية الوطنية . مع مراعاة الطلبات المحددة من الفتيات والنساء في المناطق الريفية .

السعي لتقريب مراكز التكوين والتعليم المهنيين إلى المناطق الريفية وذلك مراعاة لظروف النساء القاطنات بمناطق نائية وفي هذا السياق بادرت الجزائر إلى إنشاء 350 وحدة تكوين منتدبة في الوسط الريفي ، حيث تشير الأرقام إلى أنه منذ شهر أكتوبر من العام 2009م إلى غاية الشهر الأول من عام 2010م

---

1. la revue du CENEAP N°31 p 146.148.

أحصت وزارة التكوين والتعليم المهني 53.850 مسجلة للاستفادة من التكوين لخلق مؤسسة مصغرة في بيوتهن في إطار مشروع الأسرة المنتجة<sup>1</sup>

#### 5- متابعة المرأة الريفية ومرافقتها مستقبلا

تقوم الجزائر بالتنصيب الرسمي للجنة الوطنية الثالثة الخاصة بالتكوين ومرافقة المرأة الريفية والماكنة في البيت ، والمعرض الضخم الذي سيضم منتوجات هذه الفئة من النساء ، وتعتبر هذه الندوة وقفة لبلورة فكرة ترقية المرأة ودورها الاجتماعي في المجتمع والذي يتضمنه المخطط الخماسي 2009-2014 .

وتضم اللجنة المنصبة ممثلي عدة قطاعات وزارية ، بالإضافة للوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة هناك وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الصحة والسكن ، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، الداخلية ، العدل ، التربية الوطنية ، الشبيبة والرياضة مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية<sup>2</sup>

---

1. [WWW.algerie-dz](http://WWW.algerie-dz) –com. pp 90 .92 N° 21.2010

2 . [WWW.algerie-dz](http://WWW.algerie-dz) – com. . p. 93 N°21- 2010

## أ / برامج محو الأمية:

### 1- الأمية في الجزائر :

تعتبر مشكلة الأمية أحد الاهتمامات بالغة الأهمية التي ما فتئت تشغل بال الكثيرين وتؤرق مختلف فئات الشعوب من علماء وسياسيين ومفكرين حتى بلغ الأمر بمنظمة اليونسكو أن قامت بتنظيم كثير من الندوات والملتقيات والمؤتمرات حول هذه القضية ، إلى أن تم جعل يوم 08 سبتمبر من كل سنة يوما عالميا لمحو الأمية .

بلغ عدد الأميين في العالم سنة 1999 م مليار نسمة منهم 65 مليون أمي عربي ، وبلغ عددهم في الجزائر آنذاك 07 ملايين و120 أمي بنسبة 43 %<sup>1</sup> وترتبط الأمية في الجزائر على وجه الخصوص بالمستعمر الفرنسي الذي محا هوية وشخصية الجزائريين من خلال حرمانهم من التعليم ، إذ تعرضت المؤسسات الدينية والتعليمية بالجزائر محاربة شديدة بمختلف الأساليب ، الوسائل والأشكال .

وتنتشر الأمية بصفة واسعة في :

- بين الإناث أكثر منها بين الذكور .
- بين سكان الأرياف أكثر منها بين سكان الحضر .
- بين العمال الزراعيين أكثر منها بين العمال الصناعيين.
- بين الفقراء وتندر بين الأغنياء

وهذا ما سيوضحه الجدول:

---

1. عبد الرحمان زعطوط ، العايب نور الدين ، خالد بوشمة التربية المدنية ( الجزائر : دوان المطبوعات المدرسية 2004 م ) ص 45.

جدول (02): يوضح تطور نسبة الأمية حسب الجنس

| السنة  | ذكور % | إناث % | المجموع % |
|--------|--------|--------|-----------|
| 1966 م | 62,3   | 85,40  | 74,60     |
| 1977 م | 46,60  | 72,60  | 59,90     |
| 1987 م | 30,75  | 56,66  | 43 ;62    |
| 1998 م | 23,65  | 40,27  | 31,90     |
| 2002 م | 18,2   | 35     | 26,5      |

المصدر Enquête algérienne sur la santé de la famille MSP 2002 BGPH 1966 -1998

من خلال الجدول نلاحظ أنه سنة 1966 م بعد الاستقلال مباشرة (ثلاثة أرباع) سكان الجزائر هم أميين ( 74,60 % ) وهذا يدل على أن الاستعمار ألحق أضرار كبيرة بالتعليم وسلب هوية الفرد الجزائري ، لكن وبعد الاستقلال قامت الدولة بمجهود للتصدي لمشكلة الأمية والنهوض بقطاع التعليم ، وهذا ما تؤكدته النتائج إذ تراجعت نسبة الأمية في الجزائر تراجعا ملحوظا (26,50 سنة 2002 م ) . وهذا ما يدل على نجاعة السياسة المتبعة في الجزائر للنهوض بقطاع التعليم .

| المنطقة           | إناث % | ذكور % | المجموع % |
|-------------------|--------|--------|-----------|
| التجمعات المركزية | 32,82  | 16,65  | 25,71     |
| التجمعات الثانوية | 44,70  | 25,38  | 34,94     |
| المناطق المتناثر  | 63,73  | 39,80  | 51,52     |
| المجموع           | 40,27  | 23,65  | 31,90     |

المصدر: RGPH1966.1998

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبت الأمية في المناطق الثانوية والمبعثرة ( الجبلية، المنعزلة) عنه في المدن والتجمعات المركزية اذ تعدت النصف في المناطق المتناثرة كما ترتفع عند الإناث عنه عند الذكور ، إذ تصل نسبة الأمية عند الإناث المتناثرة الريفية والجبلية إلى 63,73 % وهذا رغم المجهودات الضخمة الموجهة لهذا في مجال التعليم .

- ويعد مشكل الأمية عائقا أساسيا من المعوقات الاجتماعية في المناطق الريفية ، إذ يحول دون تحقيق الأهداف المأمولة من وراء برامج التنمية الريفية ، والتنمية القومية على السواء . ذلك لأنها تقلل من الوعي الاجتماعي وتجعل الأفراد غير ملمين وغير واعين بما يدور حولهم من أحداث ، وغير متفهمين لأبعاد القضايا الحياتية المطروحة على مسرح الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، وغير مشاركين في برامج التنمية بالشكل الذي ينبغي أن يكون ، وذلك لأن هذه المشاركة تتطلب فهما ووعيا وقدرة على التعامل مع أحداث الحياة ومواقفها ، ذلك الفهم الذي لا يتحقق إلا بالتعليم وتزود الإنسان بالثقافة التي تنقص هؤلاء الأميين .<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> كمال التابعي . مقدمة في علم الاجتماع الريفي . (مصر: دار الدولة للاستثمارات الثقافية 2007م) ص 266.

وهناك تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث ، مما يؤدي إلى تأخر المرأة وعدم مساهمتها الفعلية في تنمية المجتمع <sup>(1)</sup> إذ تفوق نسبة أمية الإناث النسبة عند الذكور وهذا راجع للظروف الاجتماعية والعادات السائدة في المجتمع ، مما يقلل من مساهمة المرأة في تنمية المجتمع .

## 2 / الأمية والمرأة الريفية في الجزائر :

تعتبر المرأة النصف الثاني للمجتمع فهي تلعب دورا هاما في عملية التنمية، ويعتبر تعليمها الدعامة الأساسية لدفع العملية التنموية من الناحية الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية لذلك يجب إخراجها من عزلتها وفرض الاعتراف بها باعتبارها منتجة. على نطاق واسع ، وتساهم في رفاهية المجتمع والأسرة. ويعد التعليم أفضل السبل التي يمكن من خلاله الحصول على المعرفة والدراية بأساليب الحياة، أي الثقة بالنفس واستقلال الفكر والاستقلال الذاتي ليصبح عناصر فاعلة في المجتمع فالمرأة طاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الإنتاج، ويتحقق ذلك من خلال محو أميتها وإتاحة فرص التعليم بمستوياته المختلفة من أجل الارتقاء بمستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لها. <sup>(1)(2)</sup>

كما أن رفع المستوى التعليمي يساهم في دفع النساء لتنمية قدراتهن والاستفادة من الخيارات والفرص المتاحة أمامهن ، كما يمكنهن من تغيير الموروثات الثقافية المرتبطة بتدني وضع المرأة ، وعدم الاعتراف بتطلعاتها أو مشاركتها في المجالات العامة ، فلقد نشأت تلك الموروثات وترسخت في وضعيات كانت المرأة محرومة من التعليم وتسيطر عليها الأمية . ومن الملاحظ في المناطق الريفية الجزائرية أن هناك

---

United Nations1974."report on the world social situations" Dep of economique and

<sup>(1)</sup>social affairs.New –York.p189.

<sup>(2)</sup> آسيا غزال "دور المرأة العاملة في التنمية".(رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم علم الاجتماع.جامعة باتنة

2002م)ص108.

فجوة في معدلات التعليم والأمية ويرجع السبب الأساسي لهذا الفجوة إلى الأعباء الاقتصادية التي تجبر الأهالي على تسريب التلاميذ من المدارس ، وغالب ما يكون النصيب الأكبر للبنات للمساعدة في الأعمال المنزلية أو الزراعية ، وأغلب تلك العائلات تميل إلى انقطاع بناتها عن المدرسة عند سن البلوغ وخاصة في الحالات التي تبعد فيها المدرسة عن الريف ، كما يفضل رجالها وخاصة الزراعيين الزواج من الفتيات الصغيرات التي لم يستكملن تعلمهن لأنهن أكثر خضوعا وعزلة من المتعلقات ، وتقتصر اهتماماتهن على الواجبات الأسرية والقيام بأدوارهن التقليدية<sup>(1)</sup>

#### -/ البرامج والجهود الموجهة لمحو الأمية في الجزائر :

أ . فتح المدارس القرآنية والكتاتيب : وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الثقافية لها شبه بالزوايا والمساجد ، وظيفتها تعليم جميع العلوم الدينية وغير الدينية ، وتعليم مختلف العلوم ، وتنتشر في أرياف الجزائر وقراها الجبلية ، ويحضر فيها التلاميذ من كل الجهات القريبة والبعيدة .<sup>(2)</sup>

#### ب / انتشار جمعيات محو الأمية :

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في مجال محو الأمية وكان لهذا الجهد رد فعل إيجابي جدا بين النساء في المناطق الريفية إذ يحبذون مثل هذه الأعمال والجمعيات وأهمها " جمعية إقرأ " وهي عبارة عن مجموعة من الفصول لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وتقوم هذه الجمعيات بتعليم الكبار وفقا للمنهج والبرنامج المسطر من طرف وزارة التربية والتعليم ، اذ يمتحن المتعلمون كل نهاية فصل وعلى أساس النتائج المتحصل عليها ينتقلون إلى الأقسام الموالية ، ويقوم بالتدريس أساتذة مؤطرون تتكفل الدولة

---

(1) المرجع نفسه .ص73.

(2) . La revue du CENEAPN°23\*femme rural et développement\*collections les mutations du monde rural.2001.Alger.p232

بدفع أجورهم .<sup>(1)</sup>

### ج/ جعل التعليم مجاني للجميع :

من أجل تشجيع التعليم والتصدي لمشكلة الأمية اتخذت الجزائر عدة قرارات أهمها تعميم مجانية التعليم للجميع ، ابتداء من مدارس الحاضنة حتى نهاية الدراسات العليا ، كما صرفت الجزائر منحا للأطفال في المراحل الابتدائية والأساسية ، وتوجد مطاعم مدرسية في معظم المراحل التعليمية ، خصوصا في المراحل الابتدائية في الريف والأحياء الفقيرة ويستفيد منها حوالي مليون ونصف مليون تلميذ .<sup>(2)</sup>

### ء / جعل التعليم إجباري للبنين والبنات :

من السياسات المتبعة في الجزائر للنهوض بقطاع التعليم ومحو الأمية جعل التعليم إجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا ابتداء من ست سنوات إلى السادسة عشر سنة<sup>(3)</sup> (1) وهي نهاية المرحلة الأساسية وأن لكل جزائري ذكرا كان أم أنثا الحق في التعليم والتربية وحتى التكوين ، ويكون هذا الحق بتحقيق المدرسة الأساسية

### ب / برنامج ترقية النشاطات التقليدية :

#### 1- التعريف بالبرنامج :

طبقا للمرسوم الإجرائي رقم 06/93 والمؤرخ في 02 جانفي 1998<sup>(4)</sup> والمركز على تنويع الأنشطة تحت عنوان " ترقية أنشطة الحرف التقليدية " بدء تنفيذ برنامج

(1) .آسيا غزال.مرجع سابق.ص83

(2) Ibid p82

(3) رابح زبيري .إصول التربية والتعليم .(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية1990م)ص210.

(4) Circulaire interministérielle N°2 du 08 Février 2003 . << Promotion des activités artisanales

- Ministres : Agriculture et Développement Rural - Emploi et Solidarité Nationale . P- 02

الحكومة لتنمية الريف وترقية الصناعات التقليدية عن طريق تدخل منظم منسق وفعال لقدرات المجتمع .

في هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن بدء تنفيذ الخطوة الجديدة لتنمية الريف بموجب قانون دعم الصناعات التقليدية يقوم أساسا على لا مركزية اتخاذ القرارات وسهولة الإجراءات إضافة إلى الحضور الدوري والشخصي لطالبي الاستفادة من أجل وضع شروط الاستفادة من الإعانات المالية لمشروع ترقية الحرف التقليدية ، وضبط القوائم والتعريف بطرق تسليم الإعانات .

## 2./ طبيعة الدعم

استنادا لقوانين الدعم المسطرة من قبل الدولة وفي إطار تنمية النشاطات الزراعية والريفية ودعم المرأة الريفية ، شرعت الدولة في تطبيق برامج لدعم وترقية النشاطات والحرف التقليدية، كصناعة الحلي والجلود والخزف ، ويقوم هذا الدعم أساسا على ملكية الآلات والتجهيزات اللازمة للنشاط التقليدي كآلات النسيج ، أدوات السياغة وأدوات صناعة الخشب ... الخ . ويعني هذا البرنامج على وجه الخصوص بالمرأة الريفية وخاصة الماكثة في البيت ، حيث يمكنها من اكتساب و ملكية أدوات وآلات تساعد على مزاولة النشاط التقليدي داخل منزلها دون الحاجة إلى الخروج والعمل خارج المنزل ، وبالتالي المساهمة في دخل الأسرة وإثبات ذاتها داخل أسرتها وحتى مجتمعا .

كما يسعى هذا البرنامج إلى الارتقاء بمستوى المرأة الاجتماعي من خلال دفعها لتنمية قدراتها والنهوض بوضعها المتدني والاعتراف بتطلعتها في المجالات العامة ، حيث يوفر لها سبل تسويق منتوجاتها من خلال المعارض والصالونات الوطنية والدولية كما جعل يوم 28 من أكتوبر يوما وطنيا للمرأة الريفية يتم فيه تسلط الضوء على انشغالات

المرأة الريفية ، أولوياتها واحتياجاتها بالإضافة إلى طبيعة منتوجاتها والصعوبات التي تواجهها في تسويقها ، وتنظم في هذا اليوم عدة معارض على المستوى الوطني لعرض هذه المنتوجات التي تكون في أغلبها منتوجات تقليدية كالزراعي والحلي التقليدية والألبسة وحتى الصناعات الغذائية التقليدية... الخ

### 3 / شروط الاستفادة من الدعم : (1)

في إطار قانون التنمية الريفية ولهدف ترقية الصناعات والحرف التقليدية ودعم المرأة الريفية وضعت عدة شروط الاستفادة من هذا الدعم أهمها :

أ . لم يسبق الاستفادة من إعانة أو مساعدة الدولة الموجهة إلى الحرف أو الصناعات التقليدية.

ب . إحضار إثبات بيان عن الكفاءات المهنية للنشاط التقليدي المراد مزاولته.

ج . أن يكون طالب الدعم مقيماً بالريف .

4 / خطوات أو طريقة الاستفادة من الدعم. (1)

كل طالب لدعم الدولة الموجب للصناعات والحرف التقليدية عليه أن يحضر ملفاً يتكون من .

1 – طلب الإعانة من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) .

2 – بطاقة وظيفية للمشروع مصادق عليها .

3 – تصريح شرفي يتعلق بأن الحصول على إعانة الدولة سيوجه بالخصوص إلى أحد النشاطات التقليدية أو الحرفية.

4 – وثيقة تثبت مستوى تأهل المترشحة أو المترشح للحصول على مساعدة الدولة من أجل ترقية النشاط التقليدي أو الحرفي .

5- التزام باستعمال الإعانة الممنوحة من الصندوق الوطني لترقية الصناعات التقليدية للمشروع المذكور أو المصرح به من قبل المترشح .

6 – وثيقة تثبت بأن المترشح للحصول على الإعانة يقطن بالوسط الريفي .

---

1. Circulaire interministérielle. Ibid. p 3

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة يوضع الملف للدراسة بقسم الزراعة لمدة 15 يوما وبعدها للمجلس التقني للولاية طبقا للقرار رقم 599 والمؤرخ في 08 جويلية 2000 (1) في إطار الخطة الوطنية للتنمية الريفية والزراعية (PND) ، وبعد قبوله يتم المصادقة عليه من قبل مدير الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والمكلف من الولاية بالصناعة التقليدية .

- بعد ذلك يقوم المجلس التقني للولاية بالتصريح بالملفات المقبولة لطالبي الدعم . في حالة قبول الملفات يقوم رئيس المجلس التقني الوطني بالإمضاء عليه ويرسل قرار القبول إلى المترشح وفي حالة رفض الملف يبلغ المترشح بنفس الطريقة .
- قرار القبول يرفق بوثيقة لبيان اجتماع المجلس يصادق عليها من قبل:

- المكلف الولائي للصناعات التقليدية والحرفية
- مدير الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية من أجل متابعة المشروع
- المكلف عن الجانب الزراعي من أجل تبليغ قرار القبول للمترشح

#### 5 / طرق القبول

- في حالة تنفيذ المشروع من قبل المستفيد بإمكانيته الخاصة ، يحرر الدعم مباشرة من قبل غرفة الحرف والصناعات التقليدية وذلك بقرار يقضي بملكية التجهيزات اللازمة والموجودة من ملف الدعم .

- ما في حالت ما إذا احتاج المشروع إلى قرض بنكي للقيام به ، فالمستفيد يستطيع التحصل على القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) (2) لتمويل المشروع .

أما تسديد القرص البنكي فيكون من طرف

- الغرفة الوطنية للحرف والصناعات التقليدية بالإضافة إلى المستفيد من الدعم .

- شروط وطرق تسديد القرض ترتبط أساسا بتحقيق أونجاح المشروع الوطني للحرف والصناعات التقليدية .

#### 6 / متابعة وتثمين

بدء تنفيذ أحكام المتابعة والحضور الدوري للمشروع استنادا للقانون الوزاري رقم 221 المؤرخ في 13 جويلية 2002 (1) من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزير الزراعة والتنمية الريفية .

وتتم المتابعة على أساس خطة عمل للمشروع بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بتقارير المتابعة ، الإنجازات وصعوبة تنفيذ خطة العمل .

ج / برنامج إدماج المرأة الريفية في التنمية :

1 / التعريف بالبرنامج .

- عنوان البرنامج : إدماج المرأة الريفية في التنمية

- رقم المشروع : TCP/ALG/7/3

- مدة إنجاز المشروع: 18 شهر.

التمويل: مساهمة منظمة الزراعة والأغذية (FAW) 379.000 دولار.

- المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ المشروع : وزارة الزراعة والثروة السمكية " الغرفة الوطنية للزراعة " (1)

2 / وضع المرأة الريفية والمشاكل الحالية لإدماجها في التنمية :

أ. التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز المرأة.

ب . إنشاء لجنة دائمة للتفكير في النهوض بالمرأة وهذا بوزارة التضامن الوطني والأسرة .

ومن أهم المشاكل الحالية التي تقف في وجه إدماج المرأة الريفية في التنمية :

أ . عدم معرفة الإناث ببرنامج القطاع الزراعي والريفي .

ب . عدم وجود طريقة فعالة لتعبئة كل الموارد البشرية في التنمية .

ج . نقص المعلومات أو المعرفة الحقيقية عن الجهات الفعالة في التنمية الزراعية والريفية.

### 3 / هدف البرنامج :

يهدف هذا المشروع على وجه الخصوص إلى :

- تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية وإدماجها في عملية التنمية

- الدعم من أجل إيجاد الظروف المواتية والأدوات المنهجية والممارسات

من أجل تحقيق التكامل والمشاركة الفعالة للمرأة الريفية في جميع مراحل التنمية .

- التعرف على المعوقات التي تواجهها المرأة الريفية في عملية التنمية ،

احتياجاتها ، أولوياتها ، والصعوبات التي تعانيها في حياتها اليومية والعملية .

(1)

### 4 / خطة العمل

ينفذ هذا البرنامج وفقا لخطة عمل منظمة تتخللها مجموعة من الأنشطة تقوم كما

يلي:

### النشاط الأول:

- إنشاء اللجنة الوطنية لغرفة التجارة وغرفة الزراعة .

- تصميم وحدة مسؤولة عن برامج المرأة لضمان استدامة أنشطتها .

- تحديد العلاقات الوطنية بين هذه الوحدة والجوانب الاجتماعية والخدمات العامة

المرتبطة بها: كغرفة الزراعة ومدرية الخدمات الاجتماعية ...

### النشاط الثاني : ويشمل

- التوعية لمواجهة خصيصا لقاعدة سكان الريف.

- توعية مديري المؤسسات والمهن الزراعية حول أهمية الدور الذي تقوم به

المرأة الريفية.

- تعريف الجمهور الواسع بأهداف العمل والبرنامج المسطر لتنفيذه .
- اختيار وتصميم ونشر وسائل الإعلام الأكثر توعية لسكان الريف.
- تقييم أثر الدعوة والإعلام.

#### النشاط الثالث : و يتضمن

- تحقيق في كل ولاية دراسة تجريبية وتحليل وضع المرأة الريفية ، احتياجاتها وأولوياتها على أساس عينات تحدد حسب طبيعة مجتمع البحث .
- تقديم الدعم والتدريب للمحققين والقائمين على العمل(1)
- معالجة نتائج الدراسة، تحليل البيانات وعرض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج .

#### النشاط الرابع :

- الشروع في 3 مشاريع صغير لدعم الإنتاج الزراعي في العماليات التي تقوم بها المرأة الريفية.

#### النشاط الخامس :

- التعرف على الأنشطة المدر للدخل بالنسبة للمرأة الريفية وإنشاء لجنة فنية بخدمات الإرشاد والخدمات الفنية

#### النشاط السادس :تحديد الاحتياجات التدريبية والإرشادية للمرأة الريفية .

النشاط السابع : تنظيم ووضع كل ولاية في حلقة دراسة رائدة بشأن دور المرأة الريفية في التنمية من أجل تحديد خطة عمل لتنمية المرأة والتعرف على احتياجاتها وأولوياتها

.

### النشاط الثامن :

إعداد تنفيذ وتنظيم دورات تدريبية حول المواضيع التالية :

أ - تحليل التفاضلية بين الجنسين لتحقيق عمليات المسح وجمع البيانات وتصنيفها حسب نوع الجنس .

ب - المشارك في أنشطة الإرشاد للنساء .

ج - رصد وتقييم برامج الإرشاد للنساء .

### النشاط التاسع :

البحث وجمع الوثائق البيانات والدراسات المتعلقة بتنمية المرأة الريفية وطرق إدماجها في عملية التنمية وكذلك أي وثيقة تقنية قد تساعد على تحقيق هدف البرنامج (1)

# الفصل السادس

## الإجراءات المنهجية للدراسة

1-مجالات الدراسة

2-المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة

3-العينة وكيفية اختيارها

## اولا.مجالات الدراسة:

### 1/المجال العام للدراسة:(بلدية فكرينة):

#### أ/الموقع:

تقع بلدية فكرينة في السهول العليا للشرق الجزائري على ارتفاع 900م فوق مستوى سطح البحر وتتربع على مساحة تقدر ب 342.8كلم. أما من الناحية الإدارية فقد رقيت إلى مقر دائرة عام 1990م، وهي تابعة لولاية أم البواقي.

يحدها من الشمال عين البيضاء.

شمال غرب أم البواقي.

شمال شرق الزرق.

جنوب شرق الجازية.

جنوب غرب عين الزيتون.

وجنوبا واد نيني.

#### ب/النشأة:

تقع بلدية فكرينة في الجهة الجنوبية الشرقية لولاية أم البواقي وهي من إحدى بلدياتها، أنشئت منذ الاستعمار. رقيت إلى مقر بلدية اثر التقسيم الثانوي الإداري لسنة 1974م، ومنها إلى مقر دائرة سنة 1990م. لتضم كلا من واد نيني والتجمع الثانوي أم الجمل. يميزها الموقع الاستراتيجي لممر الطريق الوطني رقم 80 بها

الرابط عين البيضاء بخنشلة، يغلب عليها الطابع الرعوي كونها منطقة فلاحية

---

مراجعة المخطط الوطني للتهيئة والتعمير لبلديتي عين البيضاء وفكرينة سنة 2005م.

#### ج/ المناخ:

مناخ فكرينة قاري يتميز بصيف حار وجاف مصحوب برياح جنوبية، وشتاء بارد أيضا الفترة المطرية مضطربة وغير كافية تصل الكمية المسجلة بها إلى 450 ملم سنويا، الرياح الغالبة هي الرياح الشمالية الغربية بالشتاء، صيفا يغلب على المنطقة رياح السيروكو (أكثر من ثلاثون يوما عامة بشهر جويلية وأوت 1).

#### د/ الخصائص السكانية :

حسب التعداد العام للسكان بلغ سنة 1996م حوالي 5906 نسمة بالمركز و 11448 بالبلدية ليصل سنة 2004م إلى 6970 نسمة بالمركز و 12873 بالبلدية بمعدل نمو يصل 2.10% بالمركز و 1.82% بالبلدية. أما نسبة التمركز في البلدية فوصلت إلى 2.17% وهذا يترجم ب:

-الهجرة الريفية من البلديات المجاورة.

-الناحية الأمنية.

-جاذبية المركز بحثا عن العمل.

جدول رقم (04): يوضح عدد السكان ومعدل النمو في البلدية والمركز.1.

| التعيين | إحصاء<br>1996م | إحصاء<br>2004م | معدل النمو |          |                |
|---------|----------------|----------------|------------|----------|----------------|
|         |                |                | الكلية     | الطبيعية | صافي<br>الهجرة |
| المركز  | 5906           | 6970           | 2.09       | /        | /              |
| البلدية | 11448          | 12873          | 1.47       | 2.85     | 1.38-          |

أما عن متوسط البنية الأسرية لبلدية فكرينة فهي في نمو مستمر وهذا ما يؤكد  
الجدول التالي

الجدول رقم (05): يبين متوسط البنية الأسرية حسب إحصاء 1996م. 2004م. 1

| التعيين | 1996م      |           |               | 2004م      |           |               |
|---------|------------|-----------|---------------|------------|-----------|---------------|
|         | عدد السكان | عدد الأسر | المعدل الأسري | عدد السكان | عدد الأسر | المعدل الأسري |
| المركز  | 5906       | 937       | 6.3           | 6970       | 1072      | 6.5           |
| ت/ثانوي | 756        | 124       | 6.1           | 851        | 137       | 6.2           |
| المشاتي | 4786       | 736       | 6.5           | 5052       | 789       | 6.4           |

|         |       |      |     |       |      |     |
|---------|-------|------|-----|-------|------|-----|
| البلدية | 11448 | 1797 | 6.3 | 12873 | 1998 | 6.5 |
|---------|-------|------|-----|-------|------|-----|

1: المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلديتي عين البيضاء وفكرينة.2006م.

## 2/المجال الخاص للدراسة:

أما عن المجال الخاص لدراستنا هذه فهو مركز بلدية فكرينة أو المجال الحضري لها. والذي يبلغ عدد سكانه 6970 نسمة ، أما عدد الأسر فيبلغ حوالي 1072 أسرة ويظهر دور فكرينة في الميدان الفلاحي أكثر منه التجاري، ألا أن موقعها الاستراتيجي ومرور المحور الرئيسي يجعل منها مستقبلا مركز تجاري نشط، فدور المركز العمراني يعتبر أساسي بالنسبة للمناطق المجاورة وهذا بحضور بعض التجهيزات والإدارات والتجارة مما جعل من فكرينة ومقر التجمع لها تقربا من المراكز الرئيسية المجاورة.

## 3/ المجال الزماني للدراسة:

دام البحث الميداني (الاستطلاعي وملا الاستثمارات النهائية) مدة تقريبا الشهرين من 2010/03/20 إلى 2010/05/11 حيث قسمت إلى مرحلتين:

-المرحلة الأولى: شملت الدراسة الاستطلاعية وتم فيها مراجعة الميدان ، والتأكد من عدد السكنات السكان والأسر ثم جمع المعلومات وكل ما يخدم البحث وإجراء بعض المقابلات مع بعض السكان ، وملاحظة مدى تجانس مجتمع الدراسة.

-المرحلة الثانية: وخصت هذه الأخيرة لتطبيق الاستثمارة . إذ خصص لكل ربة

منزل وقت معين لإجراء المقابلة معها دامت لوأحدة منها حوالي العشرين دقيقة.

-أما فيما يخص ظروف إجراء الدراسة الميدانية فلقد لقينا استقبالا من طرف سكان الحي وأسرهم وبذلوا كل ما بوسعهم من جهد لمحاولة إعطائنا المعلومات الكافية كل حسب مستواه التعليمي، الثقافي والاجتماعي للإجابة على كل أسئلة الاستمارة. غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض الأسر الذين عزفوا عن الإجابة عن الأسئلة أو حتى عن إجراء المقابلة.

## 2/المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

### 1.المنهج:

إن اختيار الباحث لمنهج الدراسة يختلف حسب طبيعة الموضوع، فليست له حرية مطلقة في اختيار منهج دون غيره، بمعنى أن طبيعة الموضوع والمشكلة المدروسة هي التي تفرض علينا المنهج الضروري والأكثر ملائمة وعلى هذا فهناك دراسات تستعمل فيها أكثر من منهج نتيجة لتعقدها وتداخلها، على غرار بعض المواضيع التي تقتضي استعمال منهج واحد كافٍ للإلمام بها والوصول إلى نتائج.

وانطلاقاً من طبيعة الموضوع المدروس والمتمثل في : واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية ، وبرنامج دعم المرأة الريفية كنموذج لهته الدراسة . بمحاولة منا لمعرفة ماهو واقع التنمية الريفية في الجزائر؟ وما مدى استفادة المرأة في الريف الجزائري من برامج التنمية الريفية ؟ وما مدى مساهمتها في تنمية مجتمعتها ؟

فلقد اقتضت منا معالجة وتشخيص مؤشرات الدراسة إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني: الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أحداث وأوضاع معينة بهدف استكشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق

قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها والكشف عن الجوانب التي تحكمها.<sup>1</sup>

---

محمد شفيق. البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، (مصر: المكتب الجامعي الحديث 1985م) ص84.

فالمنهج الوصفي يستخدم لدراسة الظواهر في الوقت الراهن أي على شاكلتها الحالية، ومحاولة اكتشاف العلاقات التي تحكمها في تفاعلها مع بعضها البعض، فهو يقتضي بأن يقوم الباحث بوصف الظاهرة وجمع البيانات حولها كما هي ممثلة في الواقع غير انه لا يكتفي بمجرد الوصف فقط بل يتعين عليه أن يقوم باستخلاص الدلالات التي تنطوي عليها تلك البيانات المجمعة بهدف اكتشاف العلاقات التي تربط بين الظواهر فيما بينها واكتشاف المتغيرات التي تؤثر فيها، فهو يعتمد على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها تحليلًا دقيقًا لغرض الوصول إلى تعميمات بخصوص الظاهرة موضوع الدراسة.

## 2/ الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة:

إن دقة أي بحث علمي تتوقف إلى حد كبير على اختيار أنجع الأدوات التي تتماشى وطبيعة الموضوع ومع إمكانيات الباحث للحصول على البيانات والمعطيات التي تخدم أهداف الدراسة فهي تعتبر من الوسائل الضرورية والأساسية التي يستطيع أن يعتمد عليها الباحث ليتمكن من خلاله الوصول إلى نتائج مرضية وفق خطة منهجية

علمية يتوقف هذا أيضا على الباحث وما يتميز به من موضوعية وتوخي الحذر عند جمع المعطيات من الواقع المدروس.

ونظرا لطبيعة الموضوع المدروس استعنا بأكثر من أداة منهجية وهي كالتالي :

#### أ/الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الوسائل المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في جمع المادة العلمية والحقائق من حقل الدراسة، والملاحظة كوسيلة بحثية بفوائد كثيرة لا تتمتع بها الوسائل الأخرى لجمع المعلومات فهي تعطي للباحث الفرص أن يلاحظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث وتمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين والاطلاع على أنماط وأساليب معيشتهم الحياتية التي يتعرضون إليها وتتيح للباحث ملاحظة الأجواء الطبيعية غير المصنعة لمجتمع البحث حيث أن المبحوثين لا يشعرون أن سلوكهم وتفاعلهم وظروفهم اليومية هي تحت الدراسة والملاحظة والفحص لذا يكون تصرفهم طبيعيا وتكون علاقتهم وسلوكهم سليما وبعيدا عن التكلف.<sup>1</sup>

والملاحظة العلمية تتنوع بدورها إلى ثلاث أنواع هي البسيطة والملاحظة بالمشاركة والمنظمة وهذا التقسيم ناتج عن تعدد المواضيع وأغراضها العلمية ولكن في بحثنا

هذا نجد الملاحظة العلمية البسيطة هي التي تناسب الموضوع المدروس والمنهج الوصفي لان الهدف منها هو جمع وتصنيف وتحليل الحقائق والمعلومات التي يجمعها الباحث من الحقل الاجتماعي بعد فحص، ملاحظة و تحليل جوانبه المختلفة

---

1..إحسان محمد الحسن.الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي.ط2 (لبنان:دار الطليعة.1986م) ص104.

عكس الملاحظة بالمشاركة التي تهتم بدراسة المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالمعلومات الذاتية التي تتعلق بالحياة السيكولوجية والعقلية للأفراد والمؤشرات. والهدف من استعمالنا لأداة الملاحظة الإلمام بالموضوع وما يزيد من أهميتها أنها الأداة الأساسية التي تبنى عليها الأدوات الأخرى وخاصة المقابلة أين يمكن ملاحظة المبحوثين وما يترتب عنهم من ردود أفعال وانفعالات من شأنها تعديل وتوضيح في مواقف المقابلة.

#### ب/المقابلة:

تعد المقابلة من الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات وأكثرها استخداما نظرا لمميزاتها ومرونتها، خصوصا عندما تكون البيانات متعلقة بمشاعر الأفراد وثقافتهم وعقائدهم الخاصة، فهي تمكنه من مناقشة أي فكرة مع المبحوثين الذين تتعذر عليهم فهم الأسئلة فهما جيدا خصوصا عندما يكون أفراد العينة من ذوي

المستويات العلمية المحدودة والبسيطة، وتعرف المقابلة على أنها التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو عدة أشخاص.<sup>1</sup>

#### ج/الاستمارة:

تعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد، كما تعرف بأنها مجموعة

---

1. عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعي، ط 6 (مصر: مكتبة هبة. 1977م) ص325.

من الأسئلة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة والبعض الآخر أسئلة تصنيفية مفتوحة وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات اللازمة والكافية عن موضوع الدراسة حيث تستخدم في معظم البحوث الميدانية<sup>1</sup>

وتتضمن استمارة هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة موزعة على المحاور التالية:

- المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوثة.
- المحور الثاني: بيانات خاصة بأبعاد التنمية الريفية في القرية.
- المحور الثالث: الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمرأة.
- المحور الرابع: العمليات التي تؤديها المرأة ودورها في التنمية

---

1. محمد علي محمد. علم الاجتماع والمنهج العلمي. ط1. (القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 1980م) ص339.

### 3/ العينة وكيفية اختيارها:

من القضايا التي تفرضها منهجية البحث العلمي ،أن يستقرئ الباحث خطة بحثه في كل خطوة يتقدم بها في ممارسته البحثية، واختيار العينة إحدى الخطوات المهمة في البحث العلمي والتي هي مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث والتي يقوم الباحث باختيارها بطريقة علمية بهدف جمع بيانات وتوفير الجهد وذلك بسبب تعذر إجراء مسح شامل لمجتمع البحث وتوقف دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث باستعمال العينة على مدى تمثيل هذه الأخيرة للمجتمع المبحوث، معنى ذلك أن الحكم الذي يصدق على العينة يمكن تعميمه على باقي مفردات مجتمع البحث.

### أ/ تحديد وحدة العينة:

تعتبر الأسرة الزوجية هي وحدة العينة أو الوحدة الإحصائية الأكثر مناسبة لإجراء الدراسة الميدانية باعتبارها هي الأقرب إلى موضوع الدراسة، لأن كل أسرة زوجية تحوي الزوجة أو ربة المنزل والتي تمثل المرأة الريفية موضوع الدراسة، لكن ونظرا لصعوبة الوصول إلى الأسر المختارة في العينة اخترنا عينة عشوائية منتظمة من المساكن على أساس أن كل مسكن يحوي أسرة زوجية

#### ب/ أسلوب تحديد العينة:

يتوقف حجم العينة على درجة التجانس في المجتمع الأصلي ، فان كان متجانسا أمكننا من اخذ العينة الصغيرة الحجم أما إذا كان التباين واضحا في المجتمع المبحوث من الضروري أن تكون العينة كبيرة الحجم، وعلى العموم كلما كانت العينة اكبر حجما كلما زادت دقة البحث وصدقت نتائجه.

#### ج/ أسلوب اختيار العينة :

من خلال الدراسة الاستطلاعية لمجتمع البحث (المركز الحضري لبلدية فكرينة) تبين لنا مدى تجانس السكان في المستوى المعيشي ، الثقافي وحتى من الناحية العرقية والاثنية.

ونظرا لهذا التجانس أخذنا بالعينة العشوائية المنتظمة، بمعنى أننا قمنا بسحب العينة من أرقام القطاعات التي يحويها مركز البلدية وهي سبعة قطاعات كل قطاع يحوي عددا من المساكن 1274 مسكن، وكما سبق ذكرنا للخصائص المشتركة لأنماط المنطقة ومدى تجانسها سمح لنا بتقليص حجم العينة وأخذنا بنسبة 10.20% أي ما

يعادل 130 مفردة . أما عن طول المدى فكان  $9.8=1274:130$  أي ما يعادل 10. ثم قمنا بوضع مجموعة من القصاصات تحمل كل واحدة رقما من واحد إلى عشرة وبعدها وعشوائيا اخترنا قصاصة من هته القصاصات فكانت تحمل رقم اثنان (2) وهذا ما يجعلنا نبدأ بتطبيق الاستمارة من المنزل رقم 2 وفي كل مرة نضيف طول المدى (10) وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

ترتيب مجموعات القطاع من الأصغر إلى الأكبر 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18.

الجدول رقم (06):

| رقم<br>المقاطعة | عدد<br>المساكن | رقم المنزل (وحدة العينة)                                                     |
|-----------------|----------------|------------------------------------------------------------------------------|
| 1               | 196            | 2-12-22-32-42-52-62-72-82-92-<br>102-112-122-132-142-152-162-<br>172-182-192 |

|                                                                                 |     |    |    |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----|----|----|
| -92-82-72-62-52-42-32-22-12-2<br>-162-152-142-132-122-112-102<br>192-182-172    | 196 | 13 | .2 |
| -92-82-72-62-52-42-32-22-12-2<br>152-142-132-122-112-102                        | 158 | 14 | 3  |
| -92-82-72-62-52-42-32-22-212<br>-162-152-142-132-122-112-102<br>202-192-182-172 | 203 | 15 | 4  |
| -92-82-72-62-52-42-32-22-12-2<br>172-162-152-142-132-112-102                    | 131 | 16 | 5  |
| -92-82-72-62-52-42-32-22-12-2<br>-162-152-142-132-122-112-102<br>172            | 174 | 17 | 6  |
| -102-92-82—62-52-42-32-22-12-2<br>-172-162-152-142-132-122-112                  | 216 | 18 | 7  |

|                 |      |         |  |
|-----------------|------|---------|--|
| 212-202-192-182 |      |         |  |
| 130             | 1274 | المجموع |  |

# الفصل السابع:

عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: تفريغ البيانات وتحليلها

ثانياً: عرض نتائج الدراسة

ثالثاً: اقتراحات وتوصيات

أولاً: تفريغ البيانات وتحليلها:

1. تفريغ البيانات الشخصية وتحليلها :

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| 39.20 سنة  | 32        | % 24.60        |

|               |     |        |
|---------------|-----|--------|
| 59.40سنة      | 63  | 48.47% |
| اكبر من 60سنة | 35  | 26.93% |
| المجموع       | 130 | 100%   |

الجدول رقم(07):يبين الفئة العمرية لأفراد العينة.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 48.47 % هي الفئة العمرية الأكثر تمثيلا لربات المنازل في المناطق الريفية وان متوسط أعمار ربات الأسر يتراوح ما بين 59.40سنة. أما ربات الأسر اللاتي يتخطين سن الستين فيشكلون نسبة 26.93 %.

ومن خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن معظم أفراد العينة(ربات الأسر)هم من فئة الكهول ، وهذا راجع إلى أن مجتمع البحث لا يتميز بالفتوة إذ أن ربات البيوت الشابات لا تمثل سوى نسبة 24.60%.

الجدول رقم(08):يبين الموطن الأصلي لأفراد العينة .

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
|------------|-----------|----------------|

|         |     |        |
|---------|-----|--------|
| ريف     | 105 | 80.77% |
| مدينة   | 25  | 19.23% |
| المجموع | 130 | 100%   |

يتضح من خلال هذا الجدول والذي يشير إلى خصائص مجتمع البحث والمتمثل في كون معظم سكانه ريفيين ، إذ أن نسبة 80.77% من مجتمع البحث (ربات المنازل) هي من أصول ريفية ، في حين أن نسبة 19.23% من نفس المجتمع هن حضريات الأصل .

وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو أن المنطقة المدروسة لا تمثل قوة جاذبة للنازحين أو لطالبي العمل من المدينة ، أما نسبة ربات البيوت الحضريات فتفسر بهجرتهم بحثاً عن العمل بالإضافة إلى زواج الكثيرات واستقرارهن بالريف.

**الجدول رقم (09): يبين الحالة المدنية لأفراد العينة.**

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| عزباء      | /         | /              |
| متزوجة     | 113       | 86.15%         |
| مطلقة      | 05        | 3.85%          |
| أرملة      | 12        | 9.23%          |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن اغلب أفراد العينة من فئة المتزوجات وذلك بنسبة 86.15% وذلك يرجع إلى طبيعة مجتمع البحث الذي يتميز بكبر سن أفرادهِ ، بالإضافة إلى القيم السائدة في الريف التي تشجع الزواج المبكر وحتى تعدد الزوجات ، أما انعدام نسبة العزوبية لدى ربّات المنازل فهذا يرجع إلى طريقة اختيار مفردات العينة والتي نركز من خلالها على إجراء الدراسة مع ربة الأسرة المتزوجة ، وحسب التقاليد السائدة في الريف من الصعب إيجاد ربة منزل عزباء . أما 3.85% فهي تمثل نسبة المطلقات وهي نسبة ضئيلة نظرا للبنية والتماسك الاجتماعي لسكان الريف، أما النسبة الباقية فتتمثل الأراامل اللواتي يقطن مع أبنائهن بعد رحيل الأب.

### الجدول رقم (10): يبين سن الزواج لأفراد العينة

| الاحتمالات       | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------------|-----------|-----------------|
| من 12 إلى 20 سنة | 60        | 46.15%          |
| من 21 إلى 29 سنة | 56        | 43.08%          |
| أكبر من 30 سنة   | 14        | 10.77%          |
| المجموع          | 130       | 100%            |

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 46.15% هي الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً لسن الزواج لدى ربّات المنازل فئة 20.12 سنة . أما نسبة 43.07% فهي الفئة العمرية التي يتراوح سن الزواج لديها بين 29.21 سنة . وتمثل ربّات المنازل اللواتي يتزوجن عن عمر يناهز أو يفوق الـ 30 سنة نسبة 10.77% .

وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو صلابة ومتانة واستمرارية العادات والتقاليد والقيم الثقافية في المجتمع الريفي إذ يعتبر الزواج المبكر من أهم القيم الريفية ، لكن هذا لا ينفي وجود فئة من النساء الريفيات اللواتي فضلن متابعة مشوارهن الدراسي والعمل ثم الاستقرار والزواج.

**الجدول رقم(11):يبين عدد الأطفال داخل أسر أفراد العينة**

| الاحتمالات  | التكرارات | النسب المئوية% |
|-------------|-----------|----------------|
| 2 إلى 5     | 25        | 19.23%         |
| 6 إلى 9     | 84        | 64.62%         |
| 10 فما أكثر | 21        | 16.15%         |
| المجموع     | 130       | 100%           |

يتضح من خلال جدول عدد الأطفال في الأسر المبحوثة انه يقدر اكبر عدد عند الفئة

6-9 بنسبة 64.61 % واصغر نسبة عند فئة عشرة سنوات فأكثر التي تقدر ب

16.15 % .وكذلك بالنسبة لفئة 2-5 فهي تقدر بنسبة 19.23 % .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن اغلب الأسر كبيرة الحجم مقارنة بحجم

الأسرة العصرية وهذا ما يفسر بقيم المجتمع الريفي إذ كلما كبر حجم العائلة يقوى

سلطانها وترتفع قيمة المرأة الولود عن قيمة ومكانة المرأة العقيم ونفس الشيء

بالنسبة للرجل.إضافة إلى عدم معرفة المرأة في المجتمع الريفي بتنظيم النسل وعدم

وعنها بسياسة التخطيط العائلي.

**الجدول رقم(12): يبين صلة القرابة بين أفراد العينة وأزواجهم.**

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| من الأقارب | 93        | 71.54%         |
| زميل       | 18        | 13.85%         |
| لا معرفة   | 19        | 14.62%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة الزواجات التي تتم بين الأقارب هي الأكثر تمثيلاً في المجتمع المدروس إذ تبلغ نسبتها 71.54% . أما 13.85% فتمثل نسبة الزواجات التي تمت بين المرأة وزميلها في العمل أو الدراسة ، في حين أن نسبة 14.62% تمثل نسبة عدم المعرفة بين المرأة وزوجها إذ في أغلب الأحيان يكون من معارف الأب أو الأخ.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن المرأة في الريف مازالت محرومة من حق اختيار قرينها ، إذ أن أمر الزواج متروك للأسرة التي يرأسها الأب. لكن هذا لا ينفي أن هناك نسبة من الزواجات تتم بعد أن تتعرف المرأة على قرينها سواء في العمل أو في الدراسة.

## 2. تفريغ البيانات الخاصة بأبعاد التنمية الريفية في البلدية:

إن مجموع المرافق المتوفرة في بلدية ما من مرافق عمومية، صحية، تعليمية وحتى البنى التحتية تعكس إلى حد كبير أبعاد التنمية الريفية بهاو مدى نجاعة سياساتها وبرامجها.

ومن خلال الإجابة التي تحصلنا عليها للأسئلة رقم (08) و(09) توصلنا إلى أن جميع مفردات العينة يجمعون على وجود وتوفر المرافق التعليمية من مدرسة ابتدائية، اكمالية، ثانوية وحتى مدرسة قرآنية على مستوى المساجد.

أما فيما يخص المرافق الصحية فقد اجمعوا على وجود مستشفى، وحدة صحية وغياب كامل للعيادات الخاصة خاصة منها عيادات التوليد، إذ حسب ربات الأسر تضطر الكثيرات منهن للتنقل إلى المستشفيات المجاورة من أجل الولادة.

**الجدول رقم(13) يبين مدى توفر السكنات في المنطقة.**

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| نعم        | 43        | 33.08%         |
| لا         | 87        | 66.92%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال الجدول أن معظم مفردات العينة(ربات الأسر) يرون أن المنطقة المدروسة تعاني من نقص في المساكن وحتى في المشاريع السكنية وذلك بنسبة 66.92%. في حين ترى نسبة 33.08% أن المساكن بمجتمع البحث متوفرة. وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن المشاريع السكنية وسياسات الإسكان في المنطقة مازالت لا تلبي حاجيات جميع الأفراد خاصة بالنسبة لذوي الدخل المنخفض والطبقة الفقيرة.

**الجدول رقم(14): يبين المرافق العمومية المتوفرة بالمنطقة.**

| الاحتمالات       |  | نعم |        | لا |        | المجموع |      |
|------------------|--|-----|--------|----|--------|---------|------|
| المرافق المتوفرة |  | ت   | ن%     | ت  | ن%     | ت       | ن%   |
| إنارة عمومية     |  | 130 | %100   | /  | /      | 130     | %10  |
| تعبيد الطرقات    |  | 35  | %26.92 | 95 | %73.08 | 130     | %100 |
| تنظيف الأحياء    |  | 75  | %57.69 | 55 | %42.31 | 130     | %100 |
| توفر المواصلات   |  | 60  | %46.15 | 70 | %53.85 | 130     | %100 |
| الصرف الصحي      |  | 130 | %100   | /  | /      | 130     | 100% |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع أفراد عينة البحث تجمع على توفر الإنارة

العمومية وحتى قنوات الصرف الصحي للمياه ، أما بالنسبة لتعبيد الطرقات، تنظيف

الأحياء فالنسب حسب أفراد العينة متفاوتة بين توفرها من عدمه فنجد أن %73.08

يشتكون من نقص في تعبيد الطرقات في حين أن أكثر من نصف مفردات العينة

يشكون من عدم تنظيف الأحياء بنسبة 55%. أما نسبة 53.85% يرون نقصا في  
المواصلات. وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه رغم الأهمية الكبيرة للمرافق  
العمومية في

المنطقة ودورها الواسع في إحداث التنمية وتغيير لواقع الريف ومظهره إلا أنها  
مازالت لا تشبع حاجات الأفراد ولا تساهم في النهوض بالمجتمعات المحلية وتطويره

#### الجدول رقم(15): يبين مدى معرفة أفراد العينة ببرامج التنمية الريفية

| المجموع |       | لا  |        | نعم |        | الاحتمالات                        |
|---------|-------|-----|--------|-----|--------|-----------------------------------|
| ت       | %ن    | ت   | %ن     | ت   | %ن     | البرامج                           |
| 130     | %100  | 100 | %76.92 | 30  | %23.08 | التجديد الريفي                    |
| 130     | % 100 | 126 | 96.92% | 04  | 3.08%  | الخطة الوطنية<br>للتنمية الزراعية |
| 130     | %100  | 68  | 52.31% | 62  | %47.69 | البناء الريفي                     |
| 130     | % 100 | 112 | %86.15 | 18  | %13.85 | المشاريع الجوارية                 |

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن معظم مفردات العينة ليست لهم فكرة عن  
البرامج المسطرة من قبل الدولة لتنمية الريف. فنجد نسبة 23.08% فقط هن من  
يعرفن برنامج التجديد الريفي و 3.08% يسمعن عن الخطة الوطنية لتنمية  
الزراعة والريف ، أما 47.69% وهي النسبة السائدة فهن مجموع ربات المنازل

اللاتي يعرفن برنامج التجديد الريفي و 13.85% يسمعن بالمشاريع الجوارية. لكن وحسب مفردات العينة (ربات المنازل) فهن يعرفن هته البرامج بالاسم فقط ولا يعرفن أهدافها، مبادئها ولا حتى خطوات الاستفادة منها، إذ أنهم على علم بها عن طريق حديث الزوج أو عن طريق وسائل الإعلام.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه ورغم المجهودات التي تبذلها الدولة لتنمية الريف وللتعريف بهذه البرامج التنموية ونشرها والتشجيع على الاستفادة منها إلا أن درجة الوعي والمعرفة بها مازالت ضعيفة جدا خاصة لدى فئة النساء الريفيات ، وهذا ما يدل على الغياب الكامل لمصادر توعية وإرشاد المرأة الريفية.

الجدول رقم(16): يبين مدى استفادة أسر أفراد العينة من برامج التنمية الريفية

| المجموع |     | لا     |     | نعم    |    | الاحتمالات                        |
|---------|-----|--------|-----|--------|----|-----------------------------------|
| ن%      | ت   | ن%     | ت   | ن%     | ت  | البرامج                           |
| 100%    | 130 | 98.64% | 128 | 1.54%  | 02 | التجديد الريفي                    |
| 100%    | 130 | 100%   | 130 | /      | /  | الخطة الوطنية<br>للتنمية الزراعية |
| 100%    | 130 | 78.46% | 102 | 21.54% | 28 | البناء الريفي                     |
| 100%    | 130 | 83.85% | 109 | 16.15% | 21 | المشاريع الجوارية                 |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 21.54% وهي النسبة الغالبة من مفردات

العينة الذين أكدوا أن أسرهم قد استفادوا من البناء الريفي وهو البرنامج الأكثر تداولاً

ومعرفة بينهم في حين أن نسبة 16.15% من هذه الأسر استفادوا من المشاريع

الجوارية للتنمية الريفية و1.54% من التجديد الريفي في حين انه لم يستفد احد من  
الخطة الوطنية لتنمية الريف.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو تدني نسبة الاستفادة من برامج التنمية الريفية  
وهذا راجع إلى عدم معرفة الأفراد بمبادئ هذه البرامج وأهدافها وبالتالي تردد  
الكثيرين منهم ونفورهم خوفا من الصعوبات التي تواجههم عند طلب الاستفادة  
والمساهمة في هذه المشاريع.

**الجدول رقم(17):يبين أسباب عدم استفادة أفراد العينة من برامج الدعم.**

| الاحتمالات               | التكرارات | النسب المئوية% |
|--------------------------|-----------|----------------|
| عدم معرفتك بها           | 55        | 42.31%         |
| لا ترى فيها فائدة أو ربح | 10        | 7.69%          |
| صعوبة الاستفادة          | 40        | 30.77%         |
| الإجراءات البيروقراطية   | 25        | 19.23%         |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 42.31% من مفردات العينة يرجعون  
السبب وراء عدم استفادتهم من برامج التنمية الريفية إلى عدم معرفتهم بها، بمبادئها  
وخطوات الاستفادة منها وحتى أهدافها، في حين ترجع نسبة 30.77% السبب إلى  
صعوبة الاستفادة من هذه البرامج، أما نسبة 19.23% فترجع السبب إلى الإجراءات

البيروقراطية الواجب إتباعها للحصول على الدعم ، في حين أن نسبة 7.69% لا ترى في هذه البرامج أي فائدة أو ربح .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن نقص التوعية في المجتمع الريفي بأهمية التنمية الريفية للمجتمع ككل ونقص التعريف ببرامجها مازال من أهم الأسباب التي تقف في وجه تحقيق تنمية ريفية شاملة والنهوض بالمجتمع ، هذا بالإضافة إلى صعوبة الاستفادة من هذه البرامج والإجراءات البيروقراطية المختلفة التي تقف حائلا أمام طالب الاستفادة،ولهذا وبغرض الانتشار الواسع لمشاريع وبرامج التنمية الريفية لابد من أن تستجيب للحاجات التي يشعر بها أفراد هذا المجتمع وتأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تقف بينه وبين طلب الدعم.

الجدول رقم(18):يبين أهم المشاكل المواجهة عند الرغبة في الاستفادة من برامج الدعم.

| الاحتمالات        | التكرارات | النسب المئوية% |
|-------------------|-----------|----------------|
| مالية             | 30        | 23.08%         |
| إدارية            | 13        | 10%            |
| مالية وإدارية معا | 87        | 66.92%         |
| المجموع           | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن أهم المشاكل التي تقف عائقا أمام طالبي الاستفادة

عند رغبتهم في طلب الدعم هي مشاكل إدارية ومالية وذلك بنسبة 66.92 % في

حين تنقسم النسبة الباقية بين مشاكل مالية فقط وإدارية فقط فهذه الأسباب حسبهم

تقف دون مساهمتهم في المشاريع التنموية وحتى الاستفادة من برامجها.  
وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه ورغم سعي الدولة لمساعدة أهالي الريف  
ليكونوا مواطنين نافعين عن طريق منحهم الفرص للاستفادة إلا انه مازالت هناك  
العديد من المشاكل التي تقف دون التحقيق الكامل لسياسة الدولة ودون التوسع  
والانتشار الكامل لمشاريع النهوض بالريف.

**الجدول رقم(19): يوضح مدى رغبة أفراد العينة في الاستفادة من برامج الدعم.**

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| نعم        | 103       | 79.23%         |
| لا         | 27        | 20.77%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من هذا الجدول أن نسبة 79.23% من مفردات العينة يرغبون في الاستفادة  
من برامج تنمية الريف والمشاركة في مشاريعه وذلك بعد التعرف على مبادئه ،  
فوائده وأهدافه، أما نسبة 20.77% لا يرغبون في ذلك.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن معظم أفراد العينة لديهم نية في الاستفادة

من برامج ومشاريع التنمية الريفية حتى تتاح لهم فرص الإسهام أو المشاركة في وضع الأهداف العامة لمجتمعهم وفي التخطيط لتحقيق هذه الأهداف وحتى في تحسين مستواهم المعيشي وتحقيق تنمية شاملة في منطقتهم.

الجدول رقم(20):يوضح رأي أفراد العينة في مدى سهولة القيام بمشروع لتنمية الريف.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| نعم        | 88        | 67.79%         |
| لا         | 42        | 32.31%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 67.79 % من ربات الأسر يجمعون على أنه من السهل القيام بمشروع لتنمية الريف والنهوض به ، في حين أن نسبة

32.31% منهم يرون انه من الصعب القيام بإنجاح المشاريع التنموية الريفية

والحفاظ على هذا النجاح.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه من السهل نشر وتوعية سكان الريف  
بضرورة القيام بمشاريع تنموية في منطقتهم خاصة أنهم لا يرون فيها أية صعوبة فما  
على الدولة إلا توفير المساعدات والتوسع فيها كما ونوعا لجلب سكان الريف إليها.

الجدول رقم(21): يبين توزيع أفراد العينة حسب أهم النواقص التي تعاني منها  
منطقتهم.

| الاحتمالات   |  | نعم |        | لا |        | المجموع |      |
|--------------|--|-----|--------|----|--------|---------|------|
| أهم النواقص  |  | ت   | ن%     | ت  | ن%     | ت       | ن%   |
| سكن          |  | 105 | 80.77% | 25 | 19.23% | 130     | 100% |
| تشغيل        |  | 96  | 73.85% | 34 | 26.15% | 130     | 100% |
| تهيئة عمومية |  | 82  | 24.61% | 48 | 75.39% | 130     | 100% |

|           |    |        |    |        |     |      |
|-----------|----|--------|----|--------|-----|------|
| بنى تحتية | 58 | %44.61 | 72 | %55.39 | 130 | %100 |
|-----------|----|--------|----|--------|-----|------|

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الغالبية المطلقة لأفراد العينة يجمعون على أن السكن من بين أهم النواقص في منطقتهم، أما التشغيل فترى نسبة 73.85% أنه من أهم النواقص في المنطقة ، في حين تجمع 24.61% من أفراد العينة أن منطقتهم تعاني نقصا في التهيئة العمومية، ونسبة 44.61% يجمعون على حاجة المنطقة إلى البنى التحتية .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن مشاريع النهوض بالمنطقة وتطويرها مازالت حسب أفراد العينة لم تحقق تنمية في جميع المجالات فما زالت المشاريع السكنية لا تلبي حاجات أفراد المجتمع ، وما زال شبح البطالة يهدد الكثير من الشباب والشابات خاصة ذوي المستوى التعليمي المتدني ، بالإضافة إلى نقص في البنى التحتية والتهيئة العمومية . ولذلك فلا بد من برمجة المشاريع التنموية بما يتماشى مع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع حتى يتم التجاوب معها وتزكيته والمشاركة فيها.

3.تفريغ بيانات الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية للمرأة.

الجدول رقم (22): يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة.

| الاحتمالات       | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------------|-----------|----------------|
| لا يقرأ ولا يكتب | 39        | 30%            |
| ابتدائي          | 41        | 31.53%         |
| متوسط            | 29        | 22.31 %        |

|         |     |         |
|---------|-----|---------|
| ثانوي   | 16  | 12.31 % |
| جامعي   | 05  | 3.85 %  |
| المجموع | 130 | 100%    |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة فئة الأميين التي تقدر ب 30% من ربات الأسر المدروسة لم تسمح لهم الظروف بمزاولة الدراسة، أما بقية المستويات فنجد الابتدائي بنسبة 31.53% ، التعليم المتوسط بنسبة 22.31% و التعليم الثانوي بنسبة 12.31% . أما ربات الأسر ذوات المستوى الجامعي فتقدر نسبتهم ب 3.85%.

وما يمكن استخلاصه من هذه النسب هو أن المجتمعات الريفية مازالت تعاني من تفشي الأمية ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي خاصة لدى فئة النساء وكبار السن بالإضافة إلى القيم السائدة بالمنطقة والتي لا تشجع تعليم الإناث وترى في خروج المرأة للدراسة أو العمل انتهاك لحرمة الأسر عاداتها وتقاليدها ، وحتى في حالة التحاقهن بمقاعد الدراسة يتسربن ولا يكملن المسار الدراسي من أجل الزواج او حتى المكوث في المنزل ومساعدة الأم.

الجدول رقم ( 23 ) : يبين مهنة المبحوثة.

| النسب المئوية% | التكرارات | الاحتمالات          |
|----------------|-----------|---------------------|
| %100           | 130       | ربة منزل            |
| %19.23         | 25        | تساعد زوجها في أرضه |

|        |    |                    |
|--------|----|--------------------|
| /      | /  | عاملة في ارض الغير |
| 20.77% | 27 | تعمل في الخدمات    |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن كل مفردات العينة هن ربات منزل وهذا أمر طبيعي بالنسبة لربة الأسرة، بالإضافة إلى هذا فمنهن من تقوم بمساعدة زوجها في أرضه وهذا بنسبة 19.23% ، في حين نجد أن نسبة 10.77% من مفردات العينة يعملن في الخدمات .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن المجال الأساسي لأنشطة المرأة في الريف يتركز على القطاع غير الرسمي. فمن خلال النسب المبينة أعلاه توضح لنا أن عمالة المرأة غير المأجورة هي الطاغية على أنشطتها سواء في المنزل أو حتى في الحقل لمساعدة زوجها ، في حين تبقى مشاركتها في القطاع الرسمي المنظم متدنية إلى حد كبير ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مستواها التعليمي المتدني وطبيعة الحياة في الريف التي تستنكر خروج المرأة للعمل ، إضافة إلى تبعية المرأة الريفية لزوجها ورضاها ودفاعها عن هذه التبعية .

#### الجدول رقم ( 24 ) : يبين مهنة زوج المبحوثة.

| النسب المئوية % | التكرارات | الاحتمالات        |
|-----------------|-----------|-------------------|
| 20 %            | 26        | مالك ارض لا يشتغل |

|         |     |               |
|---------|-----|---------------|
|         |     | بالزراعة      |
| 23.85 % | 31  | مستأجر ارض    |
| 20.79 % | 27  | عامل زراعي    |
| 8.46 %  | 11  | يعمل بالخدمات |
| 26.92 % | 35  | متقاعد        |
| 100 %   | 130 | المجموع       |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 20% أزواجهم يملكون أراضي زراعية لكنهم لا يشتغلون في الزراعة، في حين 23.85% من الأزواج يستأجرون أراضي زراعية لكسب قوتهم و 20.79% من الأزواج هم عمال زراعيين في ارض الغير . أما نسبة 8.46% فهم يعملون بالخدمات و 26.92% هم من المتقاعدين .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن القطاع الزراعي مازال يستقطب اكبر عدد من الأيدي العاملة في المنطقة خاصة مع توفر الأمن والاستقرار في الأرياف وتوفر الأراضي الزراعية في الريف، والقيم السائدة هناك والتي تجعل من الريفيين مفتخرين للعمل بالأرض ، بالإضافة إلى انه لا يشترط مستوى تعليمي عالي للالتحاق بمهن زراعية. إذ وجد معظم البطالين ضالتهم في هذا المجال ولكن هذا لا ينفي ان هناك الكثير من سكان الريف من يعمل بالقطاع الصناعي أو حتى الخدماتي.

الجدول رقم (25): يبين توزيع أفراد العينة حسب كفاية مردود الزوج.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| نعم        | 73        | 56.15%          |
| لا         | 57        | 43.85%          |
| المجموع    | 130       | 100%            |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 43.85% من مفردات العينة يرون أن عائد

الزوج لا يكفي لإعالة الأسر في حين أن 56.15% يكفيهم عائد الزوج لإعالة

الأسر وتلبية حاجاتها اليومية.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن سكان هذه المنطقة يعانون من تدني في

المستوى المعيشي وخاصة بالنسبة للعمال المأجورين الذين لا يكفيهم أجرهم لتلبية

مختلف حاجيات أفراد الأسرة.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك الكثير من الأسر ميسوري الحال خاصة ملاك الأراضي

ومؤجريها.

**الجدول رقم (26) : يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن.**

| الاحتمالات   | التكرارات | النسب المئوية % |
|--------------|-----------|-----------------|
| منزل تقليدي  | 79        | 70.77 %         |
| شقة في عمارة | 33        | 15.38 %         |
| سكن مؤقت     | 03        | 2.31 %          |
| بناء ريفي    | 15        | 11.54 %         |
| المجموع      | 130       | 100 %           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم مفردات العينة يقطنون في منزل تقليدي بنسبة 70.77 % في حين أن 15.38 % من مفردات العينة يقطنون شققا بالعمارات أما 11.54 % فقد استفادوا من سكنات ريفية وهم الآن يقطنون بها . وتبقى نسبة 2.31 % من حجم العينة يقطنون في سكنات مؤقتة.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو تباين أنماط السكن في المنطقة المدروسة فنجد السكن التقليدي والشقق والبناء الريفي، وهذا ما يدل على أن اختيار مكان السكن لا يتم عشوائيا بل تتحكم فيه عوامل كثيرة فمنهم من يرغب في الترب من أرضه الزراعية فيطلب البناء الريفي، ومنهم من يبتغي التقرب لعمله بالمركز الحضري فنجده يقطن الشقق أو المنازل التقليدية ، ومنهم من لم يحض بسكنه الخاص ولم يستقد من البرامج السكنية المسطرة من قبل الدولة نجده يقطن في سكن مؤقت.

الجدول رقم (27): يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع ملكية المسكن.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| مالك       | 89        | 86.46%          |
| مستأجر     | 41        | 31.53%          |
| المجموع    | 130       | 100%            |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 86.46% من مفردات العينة ترجع ملكية المنزل لهم في حين أن نسبة 31.53% منهم من السكان المؤقتين الذين حصلوا على المنزل بالإيجار

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن المنطقة مستقرة إلى حد كبير من حيث ملكية المنازل فأكثر من نصف مفردات العينة ملاك لمنازلهم، في حين أن البقية تستأجر المنازل بغرض التقرب من العمل كما ذكرنا سابقا أو حتى في انتظار الاستفادة من مشروع سكني.

الجدول رقم (28) يبين توفر وسائل الإعلام والاتصال بالمنطقة.

| الاحتمالات    |  | نعم |        | لا  |        | المجموع |
|---------------|--|-----|--------|-----|--------|---------|
| وسائل الإعلام |  | ت   | %ن     | ت   | %ن     | ت       |
| تلفزيون       |  | 130 | %100   | /   | /      | 130     |
| راديو         |  | 87  | %66.92 | 43  | 33.08% | 130     |
| هوائي         |  | 123 | 94.62% | 07  | %5.38  | 130     |
| كمبيوتر       |  | 34  | 16.15% | 96  | 83.85% | 130     |
| صحافة         |  | 20  | %15.38 | 110 | 84.62% | 130     |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع مفردات العينة يجمعون على وجود

التلفزيون في منازلهم، و94.62% لديهم هوائي ، 66.92% لديهم راديو، أما

الكمبيوتر فتبلغ نسبة حيازته 16.15% ، أما نسبة الاطلاع على الصحافة فتقدر بـ

15.38% .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه رغم الدور الكبير الذي تلعبه وسائل

الإعلام في تثقيف الفرد وتعليمه إلا أن امتلاك الوسائل الحديثة مازال محدودا لدى

أفراد المجتمع ، فالمستوى التعليمي المتدني والامية جعلت أفراد المجتمع لا يطلعون

على الصحافة المكتوبة ولا يسعون لامتلاك أجهزة الإعلام المتطورة كالحاسوب والانترنت ويكتفون بالتلفاز كمصدر للإعلام.

الجدول رقم ( 29 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب أكثر وسائل الإعلام توعية للمرأة.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| تلفزيون    | 130       | 100 %           |
| راديو      | 13        | 10 %            |
| هوائي مقعر | 130       | 100 %           |
| كمبيوتر    | 11        | 8.46 %          |
| الصحافة    | 25        | 11.23 %         |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع ربّات الأسر يجمعن على أن التلفزيون وحتى الهوائي المقعر هو أكثر الوسائل الإعلامية توعية للمرأة، في حين أن نسبة 10% يرون أن الراديو هو من أكثر الوسائل الإعلامية توعية للمرأة، ونسبة 8.46% يرون أن الكمبيوتر والانترنت من الوسائل الموعية للمرأة في حين تحتل الصحافة نسبة 11.23% لتوعيتها للمرأة .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن التلفزيون حسب ربّات الأسر أهم الوسائل الموعية للمرأة فهو لا يتطلب مستوى تعليمي معين لمتابعته وفهم برامجه، فحتى المرأة الأمية تستطيع متابعة التلفاز وفهم المواضيع التي تدور مواضيعه حولها عكس

الصحافة والانترنت التي تتطلب من المرأة الجهد وحتى الوقت للاطلاع على محتوياتها.

الجدول رقم (30) يبين توزيع أفراد العينة حسب تشجيعهم للزواج المبكر.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| نعم        | 113       | 86.92%         |
| لا         | 17        | 13.08%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 86.92% من مفردات العينة (ربات الأسر) يشجعن الزواج المبكر للإناث في حين أن نسبة 13.08% تتناقض مع الأولى ولا تشجع هذه الظاهرة .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن ظاهرة الزواج المبكر مازالت من القيم السائدة والأساسية في المجتمع الريف ، فالزواج بالنسبة لسكان الريف هو ستر للمرأة ووقار للأسرة ، وهذا ما يؤكد أن العادات والتقاليد مازالت تمارس الضغط على الأفراد في المجتمعات الريفية ، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك فئة قليلة لا تشجع الزواج المبكر للإناث وهي دون شك فئة المتعلمين والمتقنين.

الجدول رقم (31) يوضح توزيع أفراد العينة حسب تشجيعهم لتعليم الإناث.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية% |
|------------|-----------|----------------|
| نعم        | 98        | 75.38%         |
| لا         | 32        | 24.62%         |
| المجموع    | 130       | 100%           |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 75.38% من أفراد العينة يجمعون على تشجيع تعليم الإناث ، في حين تبقى نسبة 24.62% من مجتمع البحث لا يشجعون خروج المرأة للتعليم.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب أن ربات المنازل أصبحن واعيات بأهمية التعليم ودور الثقافة في حياة المرأة فأصبحن يشجعن بناتهن على التعليم بل ويسعين جاهدات للوصول بهن لأبعد الأطوار الدراسية ، فهن يتفقن في هذا على أن قيمة التعليم والنتائج المترتبة عليه من اكبر قيم الحياة، لكن هذا لا ينفي وجود فئة صغيرة

ممن يرون في خروج المرأة للتعليم انحراف واضح عن العادات والتقاليد الريفية.

الجدول رقم (32) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في عمل المرأة خارج المنزل.

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| نعم        | 19        | 14.61%          |
| لا         | 111       | 85.39%          |
| المجموع    | 130       | 100%            |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 85.39% من ربات الأسر لا يشجعن عمل

المرأة خارج المنزل في حين أن نسبة 14.61% يرون أن عمل المرأة خارج

المنزل أصبح من ضروريات الحياة .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أنه رغم التحولات الاقتصادية، الاجتماعية

والسياسية التي لحقت بالأرياف إلا أن أسلوب حياة أفرادها ما يزال محافظا على

أصالته، مرتبطا بجذوره فما زال العمل خارج المنزل حكرا على الرجل فقط

وما زال خروج المرأة للعمل خارج محيط أسرتها من القيم المنبوذة في ذهن المرأة قبل الرجل .

### 3.تفريغ وتحليل بيانات العمليات التي تؤديها المرأة ودورها في التنمية :

الجدول رقم(33 ) يبين أهم العمليات المنزلية التي تقوم بها المرأة.

| الاحتمالات             | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------------------|-----------|-----------------|
| تحضير الطعام والخبز    | 130       | %100            |
| توفير المياه           | 130       | % 100           |
| تنظيف وترتيب المنزل    | 130       | %100            |
| شراء المستلزمات        | 15        | %11.54          |
| غسل الملابس            | 130       | %100            |
| رعاية الأطفال          | 130       | %100            |
| القيام بمتطلبات الزوج  | 130       | %100            |
| القيام برعاية الوالدين | 130       | %100            |

|                         |    |        |
|-------------------------|----|--------|
| تربية الطيور والحيوانات | 32 | 24.61% |
|-------------------------|----|--------|

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن كل ربات الأسر تنحصر أعمالهم المنزلية بين تحضير الطعام والخبز، توفير المياه، تنظيف وترتيب المنزل غسل الملابس، رعاية الأطفال وأحياناً الوالدين، القيام بمتطلبات الزوج، في حين أن فئة قليلة منهم فقط وتقدر نسبتها ب 11.54% تقوم بشراء المستلزمات و 24.61% يقمن بتربية الطيور والحيوانات.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب أن المنزل هو مكان نشاط المرأة الريفية فتتعدد أدوارها ووظائفها بين تربية الأطفال وإعداد الطعام والمحافظة على المنزل ، في حين تكاد تنعدم نسبة النساء اللواتي يخرجن لاقتناء أغراض المنزل من الشارع ، فالرجل في هذه المجتمعات هو الذي يتحمل العبء الأساسي خارج المنزل لقضاء متطلبات واحتياجات الأسرة.

الجدول رقم (34) يبين توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بمختلف الأنشطة الحرفية

| الاحتمالات    |  | نعم |        | لا  |    | المجموع |      |
|---------------|--|-----|--------|-----|----|---------|------|
| النشاط الحرفي |  | ت   | ن%     | ت   | ن% | ت       | ن%   |
| خياطة وحياسة  |  | 45  | 34.61% | 95  |    | 130     | 100% |
| صناعة الجلود  |  | 12  | 9.23%  | 118 |    | 130     | 100% |
| صناعة الحلبي  |  | /   | /      | 130 |    | 130     | 100% |
| نسج الزرابي   |  | 31  | 28.84% | 99  |    | 130     | 100% |
| صناعة السلال  |  | 25  | 14.23% | 105 |    | 130     | 100% |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم ربات الأسر الريفيات يمارسن نشاطات

حرفية داخل المنزل على اختلاف أنواعها منهن فئة تمارس الخياطة والحياسة بنسبة 34.61% و 28.84% يشغلن حرفة صناعة الزرابي، أما 14.23% من ربات الأسر فيصنعن السلال و 9.23% يصنعن الجلود.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انه ورغم جهل المرأة الريفية وحرمانها من الفرص التعليمية وخضوعها التام للرجل إلا أنها استطاعت إثبات وجودها ومساعدة زوجها وأسرته عن طريق قيامها بأعمال إنتاجية داخل المنزل مكنتها من الاندماج في الحياة الاجتماعية وحتى الحياة العامة للمجتمع.

الجدول رقم ( 35) يبين توزيع أفراد العينة حسب مصدر تمويل المشاريع الحرفية.

| النسب المئوية % | التكرارات | مصدر التمويل |
|-----------------|-----------|--------------|
| 75.38%          | 98        | ذاتي         |
| 11.53%          | 15        | إعانة الدولة |
| 86.92%          | 113       | المجموع      |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 75.38% من النساء اللواتي يمارسن نشاط حرفي داخل المنزل يقمن به بمالهن الخاص دون أي دعم أو تمويل، في حين أن نسبة 11.53% منهن قد استفدن من دعم الدولة لتمويل نشاطهم وحتى لتوسيع عملهم وإشراك غيرهم في هذا العمل.

الجدول رقم (36) يبين توزيع أفراد العينة حسب مزاولتهم للأنشطة خارج المنزل

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| نعم        | 21        | 16.15%          |
| لا         | 109       | 83.15%          |
| المجموع    | 130       | 100%            |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 16.15% من ربات الأسر لديهن نشاطات أو عمل خارج المنزل في حين تبقى نسبة 83.15% ليس لديها أي نشاط أو عمل خارج المنزل .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن مجال عمل المرأة مازال منحصرا في  
الناشطة المنزلية سواء كانت إنتاجية أم لا في حين تبقى نسبة عمل المرأة خارج المنزل  
ضئيلة جدا وهذا بالنظر إلى العادات والتقاليد السائدة في الريف إضافة إلى انخفاض  
المستوى التعليمي للنساء الريفيات.

الجدول رقم ( 37) يبين توزيع أفراد العينة حسب رعايتهم للحيوانات ونوع الرعاية

| الاحتمالات      |  | نعم |        | لا  |     | المجموع |
|-----------------|--|-----|--------|-----|-----|---------|
| الرعاية         |  | ت   | ن %    | ت   | ن % | ت       |
| تنظيف           |  | 39  | 30%    | 91  |     | 130     |
| إطعام           |  | 39  | 30%    | 91  |     | 130     |
| حلب             |  | 30  | 23.08% | 100 |     | 130     |
| صنع الزبدة      |  | 27  | 20.76% | 103 |     | 130     |
| السرّح بالماشية |  | 08  | 6.15%  | 122 |     | 130     |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول انخفاض نسبة النساء اللواتي يقمن بمختلف أنواع الرعاية للحيوانات سواء من تنظيف، إطعام أو حلب وحتى السرح بالماشية. وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن مجال عمل ربات الأسر ينحصر في المنزل كما ذكرنا سابقا في حين تقل نسبة النساء اللواتي يقمن بتربية الحيوانات ورعايتها وهذا راجع لكون جهد المرأة ووقتها مقسم بين الأعمال المنزلية وتربية الأطفال وفي اغلب الأحيان الأنشطة الحرفية.

الجدول رقم ( 38 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب مساعدتهم لأزواجهم ونوع هذه المساعدة.

| المجموع |     | لا  |     | نعم    |    | الاحتمالات    |
|---------|-----|-----|-----|--------|----|---------------|
| ن %     | ت   | ن % | ت   | ن %    | ت  | نوع المساعدة  |
| 100%    | 130 |     | 125 | 3.85%  | 05 | البذر         |
| 100%    | 130 |     | 130 | /      | /  | الحرث         |
| 100%    | 130 |     | 105 | 19.23% | 25 | تعبئة المحصول |
| 100%    | 130 |     | 105 | 19.23% | 25 | تسميد الأرض   |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة النساء اللواتي يقمن بمساعدة أزواجهن في أعمال الحقل ضعيفة إذ نجد نسبة 3.85% يساعدنه في عملية البذر، أما عملية تعبئة المحصول وتسميد الأرض فتبلغ نسبة المساعدة بها 19.23%. وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو انخفاض نسبة مشاركة العنصر الأنثوي في الأنشطة الحقلية ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أن هذه النشاطات تتطلب جهدا عضليا فهي مازالت حكرًا على الرجل ، إضافة إلى كون المرأة الريفية تميل إلى القيام بالأنشطة المنزلية وتربية الأبناء وحثهم على الدراسة. فانسب مكان للمرأة في الريف هو المنزل .

**الجدول رقم ( 39 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بعمليات إنتاجية داخل المنزل**

| الاحتمالات | التكرارات | النسب المئوية % |
|------------|-----------|-----------------|
| نعم        | 121       | 93.07%          |
| لا         | 09        | 6.93%           |
| المجموع    | 130       | 100%            |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة 93.07% من مفردات العينة (ربات الأسر) يقمن بعمليات إنتاجية داخل المنزل . وما

يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن معظم النساء الريفيات يقمن ببعض الأنشطة التي يحققن منها دخلا في المنزل وبالتالي ورغم تبعية المرأة التامة للرجل ومكانتها المنخفضة خاصة في المجتمع الريفي إلا أنها تشارك في الحياة الاقتصادية المعيشية للأسرة.

- أما بالنسبة لسؤال الاستمارة رقم تسعة وثلاثون (39) فلقد أجمعت كل مفردات العينة التي تقوم بعمل إنتاجي داخل المنزل أنها تبيع منتوجاتها داخل المنزل سواء للجيران أو الأقارب ، فخرج المرأة لبيع منتوجاتها أمر مستبعد تماما في المنطقة ، فكل نشاطاتها تنحصر في منزلها داخل محيط أسرتها.

الجدول رقم(40 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأنشطة والمؤسسات الرسمية.

| الاحتمالات            |  | نعم |        | لا  |        | المجموع |      |
|-----------------------|--|-----|--------|-----|--------|---------|------|
| المشاركة              |  | ت   | ن %    | ت   | ن %    | ت       | ن %  |
| جمعية التنمية الريفية |  | /   | /      | 130 | 100%   | 130     | 100% |
| المدارس القرآنية      |  | 89  | 68.46% | 41  | 31.54% | 130     | 100% |
| جمعية محو الأمية      |  | 75  | 75.69% | 55  | 42.31% | 130     | 100% |
| جمعية النهوض          |  | 15  | 11.54% | 115 | 88.46% | 130     | 100% |

|  |  |  |  |  |  |                  |
|--|--|--|--|--|--|------------------|
|  |  |  |  |  |  | بالحرف التقليدية |
|--|--|--|--|--|--|------------------|

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع مفردات العينة لا يشاركن في جمعيات التنمية الريفية في حين أن نسبة 68.46% يلتحقن بالمدارس القرآنية، ونسبة 57.69% ينتسبن إلى جمعيات محو الأمية ، أما بالنسبة لجمعيات النهوض بالحرف التقليدية فلا يلتحق بها سوى نسبة 11.54% .

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن المرأة تشارك بنسب متفاوتة في الأنشطة والمؤسسات الرسمية ، فلقد أصبحت واعية بأهمية التعليم في قيادة أسرتها فانضمت بذلك إلى جمعيات محو الأمية والمدارس القرآنية، كما وسعيا منها للمساهمة في دخل أسرتها واثبات ذاتها انضمت إلى جمعيات النهوض بالحرف التقليدية، وهذا ما يدل على أن المرأة الريفية أصبحت واعية بأهمية مشاركتها في عملية التنمية سواء داخل الأسرة أو خارجها.

الجدول رقم ( 41 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأنشطة التطوعية

| المجموع |     | لا     |    | نعم    |     | الاحتمالات                     |
|---------|-----|--------|----|--------|-----|--------------------------------|
| ن %     | ت   | ن %    | ت  | ن %    | ت   | الأنشطة                        |
| 100%    | 130 | 3.08%  | 04 | 96.92% | 126 | زيارة المرضى                   |
| 100%    | 130 | 64.26% | 84 | 35.38% | 46  | تكوين جمعيات<br>مالية للمساعدة |

|                        |     |      |   |   |     |      |
|------------------------|-----|------|---|---|-----|------|
| المجاملة في<br>الأفراح | 130 | %100 | / | / | 130 | 100% |
| زيارة الأقارب          | 130 | %    | / | / | 130 | %100 |

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع مفردات العينة يجمعن على زيارتهن للأقارب، المجاملة في الأفراح والاقراح، أما بالنسبة لزيارة المرضى فنسبة 96.92% من ربات الأسر يقمن بذلك و 35.38% يشاركن في تكوين جمعيات مالية للمساعدة. وما يمكن استنتاجه من هذه النسب هو أن مشاركة ربات الأسر في الأنشطة التطوعية تبرز أكثر من مشاركتها في المؤسسات الرسمية فالعادات المشتركة بين سكان المنطقة والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع تفسر المشاركة الفعالة لربات الأسر في الأنشطة التطوعية من زيارة للمرضى والأقارب المجاملة في الأفراح والأقراح وحتى تكوين جمعيات مالية لمساعدة المحتاجين أحيانا. فكل هذه الأنشطة هي عبارة عن واجبات بالنسبة للأسر لابد القيام من بها.

### ثانيا: عرض نتائج الدراسة.

إن دراستنا لموضوع واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية وبرنامج دعم المرأة الريفية بالجزائر كنموذج ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت ببلدية فكرينة (ولاية أم البواقي) والتي كانت مبنية على فرضية عامة تتدرج تحتها ثلاثة فرضيات فرعية .

وعليه فان عرض النتائج المتوصل إليها سيكون تبعا لهذه الفرضيات ووفقا للأهداف  
المسطرة لهذه الدراسة والتي تعد بمثابة خلاصة تحليل الأرقام المشتقة من الواقع  
ومدى توافقها مع منطلقات الدراسة النظرية ، ومنه توصلنا إلى النتائج التالية:

### الفرضية الفرعية الأولى:

مستوى التنمية في القرية ينعكس على معرفة المرأة ومشاركتها في برامج  
ومشاريع التنمية.

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج تعد بمثابة بيانات عن  
مستوى التنمية الريفية ومشاركة المرأة في برامجها منها :

§ بالنسبة للمرافق التعليمية وجود مدرسة ابتدائية، اكاديمية، ثانوية ومدرسة  
قرآنية أما المرافق الصحية فتتوفر في المنطقة مستشفى، وحدة صحية  
وغياب كامل للعيادات الخاصة .

§ هناك نقص في المساكن وحتى في المشاريع السكنية.

§ الخدمات المتوفرة في المنطقة نجد توفر الإنارة العمومية، الكهرباء، الماء،  
الصرف الصحي للمياه، قلة الطرقات المعبدة، ونقص في تنظيف الأحياء  
وحتى المواصلات.

§ إن مشاركة النساء في الجمعيات التنموية بمنطقتهم أمر يكاد يكون منعما .

§ إن المعرفة ببرامج التنمية الريفية ومختلف مشاريعها أمر يكاد يكون منعما  
في الأوساط النسوية للمنطقة المدروسة.

§ ندرة الاستفادة من برامج التنمية الريفية ونقص كبير في المساهمة بمشاريعها بالمنطقة.

§ إن ندرة الاستفادة من البرامج والمشاريع التنموية يرجع إلى غياب التعريف بها والتوعية بأهمية المشاركة فيها والاستفادة منها في المجتمع المدروس.

§ تعتبر المشاكل المالية والتعقيدات الإدارية من أهم المعوقات التي تقف دون استفادة المواطنين من البرامج التنموية.

§ وجود رغبة كبيرة لدى سكان المنطقة للاستفادة من برامج التنمية الريفية والمساهمة في مشاريعها.

§ مشاريع لنهوض بالريف وتنميته مازالت لا تلبي حاجات المجتمع من مساكن، تشغيل وتهيئة عمومية.

ومنه نخلص إلى أن مستوى التنمية الريفية في المنطقة مازال منخفضا.

#### الفرضية الفرعية الثانية :

مساهمة الإناث في التنمية تزيد وتنقص حسب الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأسر.

ومن خلال الدراسة الميدانية لاختبار هذه الفرضية توصلنا إلى جملة من النتائج

§ انخفاض المستوى لتعليمي لربات الأسر في المنطقة المدروسة.

§ المجال الأساسي لنشاط المرأة في الريف هو المنزل، فكل نساء مجتمع

البحث هن ربات منازل.

§ القطاع الزراعي يستقطب اكبر عدد من الأيدي العاملة بالنسبة للرجل في الريف.

§ تدني المستوى المعيشي للأسر في الريف خاصة بالنسبة للعمال المأجورين.

§ نمط المساكن في المنطقة تتباين بين شقق في عمارات، مساكن تقليدية وبناءات ريفية. أما بالنسبة لملكية المنازل فمعظم السكان هم ملاك لمنازلهم ماعدا فئة صغيرة من المستأجرين.

§ توفر وسائل الإعلام والاتصال العادية من تلفزيون، راديو، هوائي في حين أن المنطقة المدروسة مازالت بعيدة عن امتلاك وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

§ يعتبر التلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية متبعة من طرف المرأة ومن أهم الطرق الموعية لها.

§ يعتبر الزواج المبكر ظاهرة مرغوبة في المنطقة المدروسة.

§ تشجيع التعليم بالمنطقة والسعي للوصول إلى ابعد الأطوار الدراسية.

§ هناك استنكار وتقييد واضح لعمل المرأة خارج المنزل بعيدا عن محيط أسرتها.

كل هذه النتائج المتوصل إليها تدل على تدني المستوى الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي للأسر مما انعكس سلبا على مشاركة المرأة في التنمية.

### الفرضية الفرعية الثالثة:

زيادة حجم العمليات التي تؤديها المرأة في الأسر الريفية تؤدي إلى زيادة دورها في التنمية.

ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

§ تنحصر الأعمال المنزلية للمرأة بين تحضير الطعام، رعاية الأطفال والقيام بمتطلبات الزوج وتقل نسبة تربيتها للطيور والحيوانات وشراءها للمستلزمات من خارج المنزل.

§ تقوم معظم نساء مجتمع البحث بعمل حرفي داخل المنزل يتمثل في الأعمال والأنشطة التقليدية وتتنوع هذه الأنشطة بين صناعة الزرابي، الحلي، السلال وحتى الجلود.

§ التمويل ذاتي لمعظم المشاريع الحرفية التي تقوم بها المرأة داخل المنزل.

§ هناك فئة قليلة من النساء اللواتي لديهن عمل خارج المنزل.

§ ضعف عدد النساء اللواتي يقمن بمختلف أعمال الرعاية للحيوانات.

§ وجود فئة قليلة من النساء تعمل إلى جانب الرجل وتساعده في أعمال الحقل.

§ تقوم معظم ربات الأسر بعمل إنتاجي داخل المنزل وتساهم في الدخل

الأسري.

§ تباع كل المنتجات النسوية داخل المنازل.

§ تتباين المشاركة النسوية في المؤسسات والمنظمات الرسمية، هناك انعدام

للمشاركة في جمعيات التنمية الاجتماعية، مشاركة نسبية في جمعيات  
محو الأمية ، المدارس القرآنية والوحدات الصحية و حتى جمعيات  
النهوض بالحرف التقليدية.

§ إقبال نسوي كبير على المشاركة في الأنشطة التطوعية من زيارة للمرضى  
والأقارب ، مجاملة في الأفراح والأقراح بالإضافة إلى تكوين جمعيات مالية  
للمساعدة.

كل النتائج المذكورة سابقا تدل على أن المرأة تقوم بعمل إنتاجي داخل المنزل،  
تدر دخلا وتنخرط في الجمعيات والأنشطة المختلفة وبالتالي تساهم في  
عملية التنمية.

### الفرضية الرئيسية:

معرفة المرأة ببرامج التنمية الريفية تنعكس على مشاركتها واستفادتها من  
مشاريعها.

ومن خلال عرضنا لنتائج الدراسة المتوصل إليها حول واقع وآثار برامج دعم التنمية الريفية – برنامج دعم المرأة الريفية – ببلدية فكرينة نصل فعلا إلى أن عدم معرفة المرأة ووعيها بالبرامج المسطرة من قبل الدولة لتنمية الريف و لدعم النساء الريفيات يعمل على الحد من مشاركتها في هذه البرامج وينعكس سلبا على مساهمتها في المشاريع التنموية.

### ثالثا: اقتراحات وتوصيات:

من خلال ما تم عرضه من إطار نظري ودراسة ميدانية حول موضوع بحثنا

نخلص في الأخير إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نرى فيها سبلا لتوعية

ودعم المرأة في الريف وتشجيعها على المساهمة في المشاريع التنموية والاستفادة من برامجها، ولذلك فإننا نقترح ونوصي بما يلي:

1. الربط بين مختلف جوانب التنمية الريفية، إذ أن السياسة المتبعة لتنمية الريف

لا بد أن تربط الجوانب الاقتصادية للتنمية أي أساليب الزراعة الحديثة وتربية

الحيوانات بجانب الخدمات الاجتماعية بالريف من خدمات صحية ، مكافحة

للامية وخدمات تعليمية.

2. العمل على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع الريفي عن طريق وضع برامج

تتماشى مع الحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع حتى يتم التجاوب معها.

3. العمل على توعية المرأة الريفية بأهمية التعليم وبضرورة الالتحاق بجمعيات

محو الأمية ، وربط السياسة التعليمية في الريف باحتياجات التنمية من القوى

البشرية.

4. توعية المرأة الريفية بأهمية مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

للأسر وبالتالي تشجيعها على القيام بأنشطة إنتاجية مدرة للدخل سواء داخل

المنزل أو خارجه.

5. تكوين مجموعة من المرشدات في المناطق الريفية لزيارة النساء الريفيات

وتعريفهن بالسياسات المتبعة من طرف الدولة لتنمية الريف والنهوض بسكانه.

6. التعرف على احتياجات المرأة الريفية وأولوياتها حتى تتم صياغة البرامج التنموية بما يتماشى مع هذه الاحتياجات.
7. العمل على تحسين معدلات الإنتاج للمرأة الريفية من خلال التخطيط السليم لتدريبها وتنمية مقدراتها ومهارتها.
8. تصميم برامج النهوض بالمرأة الريفية بما يتفق مع الظروف الاقتصادية والثقافية للأسر وحتى العادات والتقاليد السائدة في الريف.
9. تكثيف التدريب والارتقاء بمستوى المهارة والوعي وتوفير حوافز لتوجيه النساء الريفيات إلى المشاركة بالبرامج التنموية.
10. توفير التكوين للنساء الريفيات على يد مجموعة من المختصات والمرشدات ، فطبيعة القيم السائدة في المناطق الريفية تستهجن تدريب النساء على يد مرشدين رجال.
11. توفير الظروف المجتمعية المواتية التي تيسر المشاركة الكاملة للمرأة الريفية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الثقافية.
12. تقدير المرأة الريفية وتكريمها على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها وبالتالي تحفيزها وتشجيعها على بذل مجهودات إضافية للمساهمة في عملية التنمية.

كما نوصي بإجراء دراسات ميدانية أخرى حول التنمية الريفية والمرأة في الريف وهذا لمتابعة وتنسيق الجهود والسياسات الوطنية للنهوض بالريف وتنمية ودعم سكانه ، ومن جهة أخرى السعي لتحسين وضع المرأة الجزائرية في الريف وإلغاء تبعيتها للرجل.

ونوصي أيضا بتوجيه اهتمام الباحثين في مختلف اختصاصات علم الاجتماع نحو دراسة الظواهر المرتبطة بالتنمية والمرأة لما لها من أهمية في حياة الأفراد وما يمكن أن تساهم به هذه الدراسات في تطوير المجتمعات المحلية وبالتالي تطوير المجتمع ككل.

## الخاتمة:

تعتبر التنمية الريفية من المواضيع السوسيولوجية التي تهتم وتدرس معاناة سكان الريف من انخفاض في المستوى الاقتصادي وانتشار الأمية والأمراض الوبائية وسيادة موجهات قيمية تدعو إلى التخلف وتحجر الأنماط الثقافية ، وتتم هذه الدراسة عن طريق برامج تسعى لتنمية المجتمع الريفي وبناء القاعدة الاجتماعية وتوسعها وتمهيد الطرق للمواطنين وتدريبهم على المساهمة في تقرير مصيرهم بما يعين على أن تتولد في نفوسهم الديمقراطية السليمة ، ففي ظل هذه الظروف التي يعيشها المجتمع الريفي أبدى علماء الاجتماع اهتماما بالسياسات المتبعة لتنمية الريف والبرامج المسطرة للنهوض به وبكيفية الاهتمام بموارده البشرية وتطويرها ، إذ تعتبر الموارد البشرية جوهر عمليات التطور والنمو في مجتمعنا ، ومضمونها يشمل الرجال والنساء على السواء .

والمرأة كطاقة بشرية تشارك في عمليات التنمية من خلال التخطيط السليم لتدريبها ، تنمية مقدراتها وتشجيعها على الاندماج في مشاريع التنمية وتوفير الظروف التي تتلاءم مع احتياجات المرأة الريفية والتي تساعد على تحسين أنشطتها وتأمين منتجاتها.

ولهذا ينبغي علينا ان نطلق العنان للدراسات السوسيولوجية من اجل التفكير وإعادة الرؤية اتجاه هذه الطبقة من سكان الريف وهذا الفضاء(الريف)من اجل النهوض بهما ودمجهم في حركية الواقع الاجتماعي.

## I. بيانات عامة حول المبحوثة

- 1- السن :.....
- 2- الموطن الأصلي : ريف ☐ مدينة ☐
- 3- الحالة المدنية ☐ عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐
- 4- سن الزواج : .....☐
- 5- عدد أفراد الأسرة : ☐
- ذكور ☐
- إناث ☐
- 6- صلة القرابة بين الزوجين : من الأقارب ☐ زميل ☐ لا معرفة ☐

## II. بيانات خاصة بأبعاد التنمية الريفية في القرية

- 7- هل السكنات متوفرة بالمنطقة : نعم ☐ لا ☐
- 8- ما هي المرافق التعليمية متوفرة بالمنطقة ؟  
مدرسة ☐ اكاديمية ☐ ثانوية ☐ مدرسة قرآنية ☐
- 9- ما هي المرافق الصحية متوفرة في المنطقة ؟  
وحدة صحية ☐ مستشفى ☐ عيادة توليد ☐ عيادة خاصة ☐  
صيدلية ☐
- 10- ما هي المرافق العمومية المتوفرة بالمنطقة ؟  
إنارة عمومية ☐ تعبيد الطرقات ☐ تنظيف الأحياء ☐ توفير المواصلات ☐  
قنوات صرف المياه ☐
- 11- هل تشاركون في الجمعيات التنموية بالقرية ؟ نعم ☐ لا ☐
- 12 – هل أنتم على علم بالبرامج المسطرة من قبل الدولة لتنمية الريف ؟  
نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم

ما هي أهم البرامج التي تعرفه ؟ - FNRDA التجديد الريفي

- الخطة الوطنية للتنمية الزراعية الريفية FNRDA

- البناء الريفي

- المشاريع الجوارية

13- هل سبق أن استفدتم من أحد هاته البرامج ؟ نعم ☐ لا ☐

14- ما هي الأسباب التي تقف دون الاستفادة من برامج ومشاريع عدم التنمية الريفية.

- لا ترى فيه فائدة أو ربح ☐
- صعوبة الاستفادة من برامج الدعم ☐
- أخرى تذكر ..... ☐
- الإجراءات البيروقراطية ☐

15- ما هي المشاكل التي تواجهك عن الرغبة في الاستفادة من برامج التنمية الريفية

- لا ترى فيه فائدة أو ربح . ☐
- صعوبة الاستفادة من برامج التنمية الريفية ☐
- أخرى تذكر : ..... ☐
- الإجراءات البيروقراطية ☐

16- ما هي المشاكل التي تواجهك عن الرغبة في الاستفادة من برامج التنمية الريفية

مشاكل إدارية ☐ مشاكل مالية ☐ أخرى تذكر ☐

17- هل تنوي طلب استفادة من برامج دعم التنمية الريفية ؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بلا علل لماذا

18- هل تظن أنه من السهل القيام بمشروع في إطار برامج التنمية الريفية ؟ نعم ☐ لا ☐

19- ما هي أهم النواقص التي تعاني منها النقطة التي تقيم بها ؟

سكن ☐ تشغيل ☐ تهيئة عمومية ☐ بنى تحتية ☐

### III. الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة

- 20- المستوى التعليمي للزوجة : أمي ☐ ابتدائي ☐ ثانوي ☐ متوسط ☐ جامعي ☐
- 21- مهنة المبحوثة : ربة منزل ☐ تساعد زوجها في أرضه ☐ عاملة في أرض الغير ☐ تعمل في الخدمات ☐
- 20- مهنة الزوج
- مالك أرض لا يشتغل بالزراعة ☐
  - مستأجر أرض لا يشتغل بالزراعة ☐
  - عامل زراعي ☐
  - يعمل بالخدمات ☐
  - يعمل في عمل إداري ☐
- 21- هل مردود عمل الزوج يكفي لإعالة الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐
- 22- في حالة الإجابة بلا هناك مصدر آخر للدخل ؟ نعم ☐ لا ☐
- 23- نوع المسكن ☐ شقة في عمارة ☐ منزل تقليدي ☐ سكن مؤقت ☐ بناء ريفي ☐
- 24- نوع الملكية : مالك ☐ مستأجر ☐
- 25- هل لديكم وسائل إعلام واتصال : تلفزيون ☐ راديو ☐ هوائي ☐ كمبيوتر ☐ صحافة ☐
- 26- حسب رأيك أي هاته الوسائل أكثر توعية للمرأة :
- 27- هل تشجعون الزواج المبكر للإناث ؟ نعم ☐ لا ☐
- 28- هل تشجعون تعليم الإناث ؟ نعم ☐ لا ☐
- 29- هل أنتم مع عمل المرأة خارج المنزل ؟ نعم ☐ لا ☐

### IV. العمليات التي تؤديها المرأة ودورها في التنمية

- 30- ما هي العمليات المنزلة التي تقومين بها :
- تحضير الطعام ☐ توفير المياه ☐ تنظيف وترتيب المنزل ☐
- شراء المستلزمات ☐ غسل الملابس ☐ رعاية الأطفال ☐ القيام ☐
- بمتطلبات الزوج ☐

القيام برعاية الوالدين ☐ تربية الطيور والحيوانات ☐

31- هل تزاولين نشاط حرفي أو تقليدي في المنزل ؟ نعم ☐ لا ☐

- ما نوع هذا النشاط التقليدي

خياطة وحياكة ☐ صناعة الجلود ☐ صناعة الحلبي ☐ الزرابي ☐  
السلال ☐

- ما مصدر تمويل هذا النشاط

32- هل تزاولين نشاطات أخرى خارج المنزل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذا النشاط.

33- هل تقومين برعاية الحيوانات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذه الرعاية :

تنظيف ☐ إطعام ☐ الحلب ☐ صنع الزبدة ☐

السرح بالماشية ☐

34- هل تساعدن زوجك في أعمال الحقل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما نوع المساعدة

البذر ☐ الحرث ☐ تعبئة المحصول وتخزينه ☐ تسميد الأرض ☐

35- هل تقومين بعمليات إنتاجية داخل المنزل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما هي يأتها العمليات.

أين تبيعين ما أنتجت ؟ داخل المنزل ☐ في السوق ☐

36- هل تشاركين في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الرسمية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ما هي هاته المنظمات

- جمعية التنمية الاجتماعية ☐

- الوحدة الصحية ☐

- المدرسة ☐

- مدارس قرآنية ☐
- جمعيات النهوض بالحرف التقليدية. ☐

37- هل تشاركون في الأنشطة التطوعية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم

ما نوع هاته الأنشطة

- زيارة المرضى ☐
- تكوين جمعية مالية للمساعدة ☐
- المجاملة في الأفراح والمآتم ☐
- زيارة الأقارب ☐
- أخرى تذكر ☐